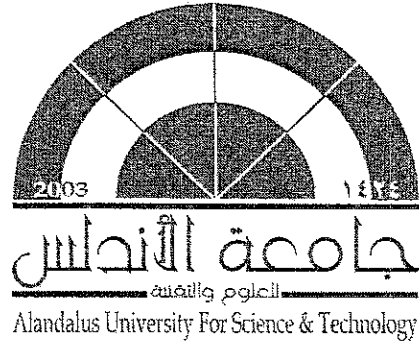
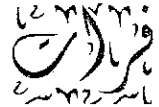




الجمهورية اليمنية
وزارة التعليم العالي
جامعة الأندلس للعلوم والتقنية
كلية العلوم الإدارية

محاسبة شركات أموال

مدرس المادة :
د. ياسر الماوري

مع تحيات مركز  للخدمات الطلابية بجامعة الأندلس

محاسبة الشركات

الجزء الثاني

شركات الأموال

الأستاذ الدكتور/ أحمد عمر بامشموس

رئيس جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا

أستاذ المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة والاقتصاد - جامعة صنعاء

عميد كلية التجارة والاقتصاد (سابقاً)

مساعد نائب مدير جامعة صنعاء (سابقاً)

مستشار الدراسات العليا (سابقاً)

رئيس قسم المحاسبة (سابقاً)

الأستاذ/ رشاد نعمان البعداني

الأستاذ الدكتور/ محمد غالب الزعيتري

أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد

أستاذ المحاسبة والمراجعة المشارك

كلية التجارة والاقتصاد - جامعة صنعاء

كلية التجارة والاقتصاد - جامعة صنعاء

٢٠٠٩م

مقدمة

تمهيد:

كان ظهور الشركات في المجال الاقتصادي نتيجة حتمية للتطور الاقتصادي وما استلزمه من تكوين وحدات اقتصادية ضخمة للاستفادة من مزايا واقتصاديات الانتاج الكبير. ولما كان تكوين هذه الوحدات يستلزم رؤوس أموال كبيرة تزيد في أغلب الأحيان على الموارد المالية للفرد الواحد بدأت فكرة تكوين الشركات بتجميع رأس المال اللازم من أكثر من فرد.

وفي بداية الأمر أخذت هذه الشركات شكل شركات الأشخاص التي تقوم على العلاقة الشخصية والثقة المتبادلة بين الشركاء، وعندما تبين أن العلاقة الشخصية التي تقوم عليها شركات الأشخاص (تضامن أو توصية) والتي تركز على المسؤولية التضامنية بين الشركاء المتضامنين وقيامهم بإدارة الشركة، قد تكون عائقاً في سبيل تجميع رأس المال اللازم للقيام بالمشروعات التي يستلزم طبيعتها نشاطها رأس مال ضخماً بدأت تظهر وتنبور فكرة إمكانية تداول حصص رأس المال، وعدم اشتراك الملكية في الإدارة ومفهوم المسؤولية المحدودة للشركاء وهي التي تشكل الركائز الأساسية لشركات المساهمة.

وعلى ذلك فشركات المساهمة هي الشركات التي يتكون رأس مالها من أسهم متساوية للقيمة وقابلة للتداول، ومسئولية الشركاء (أو المساهمين) مسؤولية محدودة بقدر ما يملكونه من أسهم في رأس مال الشركة، ويقوم بإدارتها مجموعة من الإداريين الممتهنين. وسبب إمكانية تداول حصص

جميع حقوق التأليف والطبع والنشر محفوظة للمؤلف لا يجوز نشر أو اقتباس أي جزء من هذا الكتاب، أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه، أو بأي طريقة سواء كانت إلكترونية أم ميكانيكية، أم بالتصوير أم بالتسجيل. أم بخلاف ذلك باستثناء الاقتباسات العامة المتعارف عليها دون الحصول على إذن خطي من المؤلف، وخلاف ذلك يتعرض الفاعل للملاحقة القانونية.

رقم الإيداع بدار الكتب ١١٤ لسنة ٢٠٠٩م

الأمين للنشر والتوزيع

صناعاء - جولة الجامعة الجديدة - بداية شارع العدل

تلفون: (201533) فاكس (536660)

رأس المال تعمقت ظاهرة انفصال الملكية عن الإدارة كظاهرة مميزة لشركات المساهمة.

طبيعة الشركة كوحدة محاسبية:

عندما كانت شركات الأشخاص هي الشكل السائد ظهرت نظرية الملكية المشتركة كتفسير محاسبي لطبيعة الشركة. إلا أنه بظهور وانتشار شركات المساهمة والتي تميزت بظاهرة انفصال الملكية عن الإدارة، تعرضت تلك النظرية للنقد بواسطة كثير من الكتاب، وظهرت نظرية الشخصية الاعتبارية (المعنوية) كبديل لتفسير طبيعة الشركة كوحدة محاسبية. وقد تجلت الصفة القانونية لهذه النظرية عندما أعترف المشرع بالشخصية الاعتبارية المستقلة لهذه الشركات.

وفيما يلي شرح موجز لهاتين النظريتين:

أ. نظرية الملكية المشتركة:

تعتبر الشركة طبقاً لهذه النظرية ملكية مشتركة بين أشخاص انعقدت إراداتهم على القيام بمشروع مشترك، فوجود الشركة قائم ومرتببط بالعلاقة التعاقدية بين الشركاء ومن تنتهي الشركة بإنهاء العلاقة التعاقدية. وعلى ذلك فطبقاً لهذه النظرية فالشركة ليس لها وجود مستقل أو شخصية مستقلة عن شخصية الشركاء.

ويترتب على نظرية الملكية المشتركة آثار في مجالات عديدة نخص منها بالذكر ما يلي:

١- معادلة الميزانية:

حيث أن الشركة تعتبر ملكية مشتركة بين الشركاء فإن مفهوم الخصوم يقتصر على المطلوبات، أي التزامات الشركة قبل الغير. وعلى ذلك يعبر عن معادلة الميزانية وفقاً لما يلي:

$$\text{الأصول} = \text{الخصوم} + \text{حقوق الملكية}$$

٢- قياس الربح:

طبقاً لهذه النظرية يتم التركيز على الربح من وجهة نظر الشركاء أي الربح الذي يستطيع الشركاء توزيعه فيما بينهم. أما ربح الشركة كوحدة اقتصادية أو شخصية اعتبارية مستقلة فلا يتم الاهتمام به. وعلى ذلك فليس هناك ما يستدعي لحساب النفقات المحسوبة مثل الفائدة على رأس المال، كما أنه ليس من الضروري التفرقة بين النفقة والخسارة لأنهما ذو تأثير واحد في مجال قياس الربح القابل للتوزيع، والسبب نفسه فليس هناك ما يستدعي للتفرقة بين إيرادات النشاط الجاري من جهة والإيرادات غير الذاتية والعرضية من جهة أخرى.

٣- الذمة المالية:

طبقاً لهذه النظرية فليس للشركة ذمة مالية مستقلة عن الذمة المالية للشركاء لعدم تمتعها بشخصية مستقلة وعلى ذلك فلا تكون محل حق أو التزام، واستناداً إلى ذلك أن أصول الشركة تكون مملوكة للشركاء ملكية مشتركة كما أنهم يكونون مسؤولين عن التزامات الشركة حكمها في ذلك حكم التزاماتهم الشخصية.

٤. الصفة القانونية لإدارة الشركة:

تعتبر إدارة الشركة عند تعاملها مع الغير وكيلة عن الشركاء وليس عن الشركة لأنها طبقاً لهذه النظرية لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية، ومن ثم فهي لا تملك حق الوكالة.

ب. نظرية الشخصية الاعتبارية (الغبنية) المستقلة:

تعتبر الشركة طبقاً لهذه النظرية شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية أصحابها فهي وحدة اقتصادية تقوم باستخدام الأموال المتاحة لها (مجموع أصولها) في نشاطها الاقتصادي، يستوي في ذلك الأموال المقدمة بواسطة أصحاب الشركة أو المقرضين، إذ أن كلاهما طبقاً لهذه النظرية يعتبران من الغير. ولا شك أن من قدم للشركة أموال معينة تترتب له حقوق معينة تتوقف طبيعتها وقيمتها على طبيعة العلاقة القانونية التي تربطه بالشركة. وتعتبر حقوق المقرضين من الحقوق الثابتة الغير متوقفة على نتيجة نشاط الشركة من ربح أو خسارة. بينما تعتبر حقوق الشركاء أو المساهمين من الحقوق المتغيرة التي تزيد بزيادة الأرباح التي تحققها الشركة وتنقص بمقدار الخسائر التي تحققها الشركة، ولذلك كثيراً ما يطلق على حقوق الشركاء أو حقوق المساهمين (بالحق الباقي). وطبقاً لذلك ففي أي لحظة يكون مجموع الأصول مساوياً لمجموع الحقوق.

وتسهيلاً وتنظيماً لأعمال الشركات وخاصة شركات الأموال التي يتطلب إنشاءها أموالاً ضخمة يتم بموجبها تنفيذ مشروعات تساعد على تطوير الاقتصادي الوطني، أقرت المشرع بالشخصية الاعتبارية للشركة.

وقد تترتب على نظرية الشخصية الاعتبارية المستقلة عدة آثار في

مجالات مختلفة تخص منها بالذكر ما يلي:

١. معادلة الميزانية:

نظراً لأن للشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية أصحابها، فإن مفهوم الخصوم يمتد ليشمل حقوق الملكية. وعلى ذلك تصبح معادلة الميزانية كما يلي:

$$\text{الأصول} = \text{الخصوم}$$

٢. قياس الربح:

تطور مفهوم قياس الربح ليصبح قياس ربح الشركة كشخصية اعتبارية مستقلة عن أصحابها، وتطورت معه المفاهيم المحاسبية والتكليف والمعالجة المحاسبية لحسابات النتيجة كما يلي:

- أصبح قياس الربح يستند على (فرض المنشأة المستمرة) إذ أن استمرارها أصبح مستقلاً عن استمرار أصحابها فيها باعتبارها شخصية مستقلة عن شخصية أصحابها.

- يتم التفرقة بين مفهوم النفقة ومفهوم الخسارة، فالنفقة طبقاً لمبدأ الشخصية الاعتبارية المستقلة تمثل المصروف الذي ينفق في سبيل الحصول على إيراد، بينما تمثل الخسارة اختفاء القيمة بدون مقابل.

- يتم التفرقة بين إيرادات النشاط الجاري من جهة، والإيرادات غير الذاتية (كإيرادات الأوراق المالية) والإيرادات المرضية (كأرباح بيع الأصول الثابتة) من جهة أخرى.

- الأخذ في الحسبان عند قياس الربح النفقات المحسوبة، وهي نفقات افتراضية يقصد من حسابها قياس وتقويم أداء الوحدة على أساس موضوعي مثل الفائدة على رأس المال.

الفصل الأول

ماهية شركة المساهمة

يتناول هذا الفصل طبيعة شركة المساهمة وخصائصها وإجراءات تكوينها وكيفية إدارتها.

١- طبيعة الشركة المساهمة وتعريفها:

تعتبر شركة المساهمة إحدى أنواع شركات الأموال التي لا تقوم على أساس العلاقات الشخصية والثقة المتبادلة بين الشركاء، وإنما على أساس الاعتبار المالي، أي انعكس الاهتمام على ما يقدمه المساهم (أو الشريك) من حصة في رأس المال دون الاهتمام بشخصية ذلك المساهم.

ويترتب على هذا أن وجود وبقاء الشركة لا يرتبط ببقاء الشركاء (أي المساهمين). ويعني هذا أن خروج أي مساهم من شركة المساهمة سواء بإرادته بتنازله عن أسهمه لشخص أو بالإفلاس أو بالوفاء لا يؤدي إلى تصفية وحل شركة المساهمة.

وقد نتج عن توافر مثل هذه المرونة في طبيعة شخصية المساهم أن تمكن لشركات المساهمة من اجتذاب العديد من المستثمرين حيث لا يشترط أن يكون المستثمر متمتعاً بصفة التاجر، وهذا الشرط ضروري أن يتوافر في المستثمر في شركات الأشخاص. كذلك ليس ضرورياً أن يتولى كل مساهم في شركة المساهمة إدارة الشركة، حيث يقوم بإدارة الشركة مجلس إدارة منتخب من قبل المساهمين ويكون مسئولاً أمامهم. ويرجع السبب في تولي مجلس إدارة منتخب لإدارة شركة المساهمة إلى كثرة عدد المساهمين في شركاء

- تصوير الحساب الختامي للوحدة على مراحل، تشمل كل مرحلة من المراحل بنوداً معينة من حسابات النتيجة على أساس مفهوم معين من مفاهيم القياس، حتى يمكن قياس وتقييم الأداء للوظائف الرئيسية للوحدة. (مجمّل الربح، صافي أرباح النشاط الجاري، صافي الأرباح القابلة للتوزيع).

٢- الكيان المستقل:

ويترتب على ذلك أن يكون للشركة كيان مستقل يتمثل في: موطن مستقل: وهو المنطقة التي يوجد فيها مركز إدارتها ولا عبّرة بالمنطقة أو المناطق التي تراول فيها نشاطها. أسم تعرف به شأنها شأن الأشخاص الطبيعيين: وعادة ما تستمد الشركة أسمها من غرضها في شركة الأموال.

- جنسية: تتحدد بجنسية الدولة التي توجد فيها مركز إدارتها.

٤- الشخصية المنفصلة عن شخصية الشركاء:

وتتمثل هذه الشخصية في إدارة الشركة التي تعتبر وكيلاً لها تقوم بعملية التخطيط وإتخاذ القرارات التي من شأنها تحقيق مصالح الشركة، كما تقوم بتمثيلها عند التقاضي والتعامل مع الغير.

٥- الذمة المالية المستقلة عن الذمة المالية للشركاء أو المساهمين:

فالشركة تمتلك أصولها باعتبارها ممثلة لرأس المال المستثمر، وهي مسئولة عن سداد (التزاماتها) (خصومه) باعتبارها ممثلة لحقوق الغير قبل الشركة (يستوي في ذلك حقوق المقرضين وحقوق أصحاب الشركة) وذلك في ضوء طبيعة العلاقة القانونية التي تربطهم بالشركة.

ويتناول هذا المؤلف نوع واحد من شركات الأموال وهو شركات المساهمة بالتفصيل بينما يتناول الآخرين باختصار شديد.

المساهمة وبالتالي لا يكون عملياً أن يقوم كل المساهمين بأعمال الإدارة لذلك يتم انتخاب مجلس إدارة من بين المساهمين ويكون أعضاء المجلس مسئولين عن سير أعمال إدارة الشركة أمام المساهمين. ولهذا تتصف شركة المساهمة بوجود ظاهرة انفصال الملكية عن الإدارة.

وقد عرف قانون الشركات اليمني رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧م شركة المساهمة بأنها الشركة التي يكون رأس المال فيها مقسم إلى أسهم متساوية للقيمة، وقابلة للتداول ولا يسأل المساهمون فيها إلا بقدر حصصهم في رأس المال^(١).

ويلاحظ من التعريف أن رأس مال شركة المساهمة مقسم إلى أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول وليس إلى حصص متساوية القيمة. وقيام المشروع بتقسيم رأس مال الشركة المساهمة إلى أسهم متساوية وقابلة للتداول هي محاولة من المشرع لإضفاء مرونة كبيرة في طبيعة شخصية المساهم، وهذا يدعم أساس تكوين شركة المساهمة والذي يقوم على أساس الاعتبار المالي وليس على العلاقات الشخصية بين المساهمين. كذلك يلاحظ من التعريف أن المساهم في شركة المساهمة لا يعتبر مسئولاً عن نتائج أعمال الشركة ولا عن ديونها إلا بقدر قيمة مساهمته في رأس المال. ويعني هذا أن المساهم في شركة المساهمة مسئوليته محدودة عن ديون الشركة، وتتمثل هذه لمسئولية بقدر قيمة الأسهم التي أكتتب فيها في رأس مال الشركة. فإذا كان هذا المساهم قد سدد قيمة هذه الأسهم كاملة للشركة فلا يعتبر بعد ذلك مسئولاً

عن ديون والتزامات الشركة للغير، أما إذا لم يكن قد قام بسداد إجمالي قيمة هذه الأسهم فهو يعتبر مسئولاً عن حدود قيمة هذه الأسهم فقط.

٢- خصائص الشركة المساهمة:

تتصف شركة المساهمة بعدد من الخصائص أو الصفات التي أمكن استنتاجها من طبيعة شركة المساهمة وتعريف القانون لها. وتمثل هذه الخصائص عوامل هامة لرواج وتشجيع الاستثمار في شركة المساهمة وهذه الخصائص هي:

أ- المسئولية المحدودة:

تتحدد مسئولية المساهم في شركة المساهمة فقط في تسديده لقيمة ما أكتتب به من أسهم في رأس مال الشركة. ولا يحق لدائني شركة المساهمة الرجوع على الأموال الشخصية للمساهمين. ولكن يلاحظ أنه إذا ما تم حل وتصفية الشركة لأي سبب كان. فإنه يحق للمصفي مطالبة المساهمين بسداد الفرق بين رأس المال المصدر ورأس المال المدفوع إذا ما كانت أصول وممتلكات الشركة غير كافية لسداد الالتزامات التي عليها، وتحدث هذه المطالبة للمساهمين عندما لم يتم هؤلاء المساهمين بسداد كامل للقيمة الاسمية للأسهم التي أكتتبوا بها أي أن هناك أقساط لم تسدد من قيمة هذا الأسهم.

ب- سهولة تداول رأس المال:

يكون رأس مال الشركة المساهمة مقسم إلى أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول سواء بالبيع أو الشراء أو التنازل للغير. ويؤدي تقسيم رأس مال الشركة إلى أسهم متساوية وصغيرة القيمة في معظم الأحوال إلى اجتذاب وتشجيع المستثمرين في شركة المساهمة، وبالتالي يمكن لشركة المساهمة أن

(١) مادة (٥٦) قانون الشركات (٢٢) لسنة ١٩٩٧م.

تجمع أموال كثيرة وكافية لتمويل أنشطتها الاقتصادية مقارنة بالأشكال القانونية الأخرى من الشركات التجارية.

كذلك فإن توافر خاصية قابلية الأسهم للتداول يمكن المساهم من استرداد بعض أو كل استثماراته في شركة المساهمة بسهولة ويسر في أي وقت يريد وذلك سواء بالبيع أو التنازل للغير بالأسهم التي يمتلكها. ويؤدي توافر إمكانية استرداد المساهم لإستثماراته في أي وقت يشاء إلى تشجيع الاستثمار في هذا النوع من الشركات.

ج- انفصال الملكية عن الإدارة:

تتصف شركة المساهمة بظاهرة انفصال الملكية عن الإدارة، ويرجع هذا إلى سبب وجود عدد كبير من المساهمين في هذا النوع من الشركات، وبالطبع يحق لهؤلاء المساهمين أن يقوموا بأعمال إدارة الشركة باعتبارهم ملاكاً لشركة، ولكن لا يمكن تنفيذ هذا الحق عملياً بسبب العدد الكبير لهؤلاء المساهمين. لذلك يقوم المساهمين بانتخاب مجلس إدارة من بينهم لفترة محددة يكون المجلس خلالها مسؤولاً أمامهم عن جميع التصرفات التي يقوم بها. وعادة ما يتم اختيار مجلس الإدارة على أساس نسبة ملكية الأسهم في رأس المال، وأيضاً الكفاءة والقدرة الإدارية مما يضمن للشركة إختيار مجلس إدارة يتمتع بمسئولية وكفاءة عالية وفعالة في توجيه واستخدام الموارد الاقتصادية أفضل استخدام.

د- الاستمرارية:

لا ترتبط الحياة الانتاجية لشركة بحياة مساهميها أو شركائها كما هو الحال في شركات الأشخاص. وبالتالي لا يتم حل وتصفية شركة المساهمة بسبب إفلاس أو انسحاب أو وفاة أحد مساهميها. لأن شركة المساهمة لا تقوم

على أساس الثقة والعلاقات الشخصية بين المساهمين وإنما تقوم على أساس الاعتبار المالي فقط. ولذلك تتصف شركة المساهمة بأن حياتها الانتاجية تستمر فترات أطول مقارنة بغيرها من شركات الأشخاص.

د- الحد الأدنى لعدد المساهمين ورأس المال:

ينص قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧م في المادتين (٦١) و (٦٢) بأن لا يقل عدد الشركاء في شركة المساهمة عن خمسة، وبأن يكون رأس مال شركة المساهمة كافياً لتحقيق أغراضها على أن لا يقل رأس المال فيها عن خمسة مليون ريال وبشرط أن لا يقل المبلغ المدفوع سواء عند الاكتتاب في حالة طرح الأسهم للاكتتاب العام أو عند التأسيس عن ٢٠% من قيمة الأسهم.

٣- إجراءات تكوين شركة المساهمة:

تختلف إجراءات تأسيس شركة المساهمة من دولة لأخرى بسبب اختلاف القوانين المنظمة في تلك الدول. وتهدف الدول المختلفة من عملية تنظيم إجراءات تأسيس شركة المساهمة إلى كفالة الحماية اللازمة لحقوق المساهمين والمستثمرين والمتعاملين مع شركة المساهمة نظراً لأن شركة المساهمة تحتاج إلى أموال لتكوينها وإلى عدد كبير من المساهمين فيها. كما أن شركة المساهمة عادة ما تقوم بأنشطة اقتصادية لها تأثير كبير على الاقتصاد القومي. لذلك عادة ما تحرص الدول المختلفة على حسن تنظيم إجراءات تكوين شركة المساهمة.

وبناء على ذلك تقوم بعض مواد قانون الشركات اليمني رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧م الذي حل محل القانون (٣٤) لسنة ١٩٩١م بتنظيم إجراءات تكوين شركة المساهمة من حيث تنظيم عملية تأسيس الشركة وتنظيم الاكتتاب فيها.

١.٢ إجراءات تأسيس الشركة:

يمكن إيجاز إجراءات تأسيس شركة المساهمة التي نص عليها قانون الشركات فيما يلي:

أ. يشترط القانون في المادة (٦٦) ضرورة الحصول على ترخيص من الجهات الرسمية بالموافقة على تأسيس شركة المساهمة. فيشترط صدور قرار رئيس مجلس الوزراء بالموافقة لترخيص بتأسيس شركة المساهمة التي تطرح أسهمها للإكتتاب العام. بينما يشترط الحصول على ترخيص بتأسيس شركة المساهمة التي لا تطرح أسهمها للإكتتاب العام بقرار من الوزير المختص. وأن يقدم المؤسسون الذي يجب أن لا يقل عددهم عن خمسة طلب الترخيص الموقع من قبلهم إلى الوزارة المختصة.

ب. يعتبر القانون أن المؤسس هو كل من يشترك اشتراكاً فعلياً في تأسيس الشركة بنية تحمل المسؤولية الناشئة عن ذلك. كما يعتبر من ضمن المؤسسين كل من وقع العقد الابتدائي أو طلب الترخيص بتأسيس الشركة أو قدم حصة نقدية أو عينية عند تأسيسها. واشترطت المادة (٦٣) من القانون بعدم جواز الجمع بين وظيفة عامة وبين عضوية مجلس إدارة إحدى شركات المساهمة أو الاشتراك في تأسيسها أو الإشتغال بصفة دائمة أو عرضية بأجر أو بغير أجر إلا إذا كان الموظف يعمل بصفته ممثلاً لجهة حكومية.

ج. وتنص المادة (٦٨) من القانون بأن يقيد طلب الترخيص بتأسيس شركة المساهمة في السجل المعد لذلك بالوزارة، ويجب أن يكون الطلب مصحوباً بمشروع النظام الأساسي للشركة. ويجوز للوزارة أن تطلب تعديل مشروع النظام ليكون متفقاً مع أحكام القانون. كما تنص المادة بأنه

إذا لم يصدر قرار مجلس الوزراء بالترخيص بتأسيس الشركة خلال شهر أعتبر ذلك بمثابة الموافقة. أما إذا أصدر القرار بالرفض وجب أن يكون مسبباً وللمؤسسين حق اللجوء إلى القضاء.

وبلاحظ أن نظام الشركة الأساسي ينظم كل ما يتعلق بحياة الشركة بعد التأسيس، وهو يعتبر مشروع الشركة الذي على أساسه يكتب الجمهور في رأس مال الشركة. ولذلك يجب أن يكون نظام الشركة متفقاً وأحكام القانون.

٢.٢ إجراءات تنظيم الاكتتاب في رأس مال الشركة:

يمكن إيجاز عملية تنظيم الاكتتاب في رأس مال الشركة المساهمة التي نص عليها القانون فيما يلي:

يلزم القانون في المادة (٧١) بوجوب قيام المؤسسين بمباشرة إجراءات الاكتتاب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ قرار الترخيص بتأسيس الشركة وصدوره بالجريدة الرسمية، ويجوز للوزير المختص عند الضرورة أن يمد الميعاد لمدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً.

وتوضح المادة (٧١) من القانون بجواز أن يقتصر المؤسسون للاكتتاب في جميع الأسهم أو جزء منها عليهم وحدهم، وأن تطرح بقية الأسهم غير المكتتب بها من قبل المؤسسين للاكتتاب العام.

وتشترط هذه المادة بأنه إذا كان غرض الشركة استثمار امتياز ممنوح من الدولة فيجب عرض ٥٠% على الأقل من الأسهم للإكتتاب العام.

وتحظر المادة (٧٢) من القانون على مؤسسي الشركة التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام من الاكتتاب بهذه الأسهم سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. ومع ذلك تجيز هذه المادة للمؤسسين أن يغطوا ما تبقى من الأسهم

ولكن بعد مرور أسبوعين على إغلاق الاكتتاب العام بعد المدة المحددة بقرار من الوزير المختص.

وتنص المادة (٧٤) من القانون بأن يكون الاكتتاب العام في أسهم الشركة عن طريق البنوك المرخص لها بالعمل في الجمهورية على أن يتم إعلان نشرة الاكتتاب في صحيفة رسمية يومية واحدة على الأقل وقبل بدء الاكتتاب بسبعة أيام على الأقل. وأن يتم دعوة الجمهور للاكتتاب العام من خلال نشرة تحتوي على البيانات التي يصدر بتحديدتها قرار من الوزير المختص على أن تشمل البيانات ما يلي:

أ. أسماء المؤسسين وجنسياتهم وتاريخ صدور قرار مجلس الوزراء بالترخيص بتأسيس الشركة.

ب. اسم الشركة وغرضها ومدتها ومركزها الرئيسي.

ج. مقدار رأس المال ونوع الأسهم وقيمتها وعددها ومقدار ما طرح للاكتتاب العام وما يحتفظ به للاكتتاب المؤسسين والمعلومات الخاصة بالحصص العينية والحقوق المترتبة عليها.

د. طريقة توزيع الأرباح.

هـ. تاريخ بدء الاكتتاب ونهايته ومكانه وشروطه.

ويجب أن يكون الاكتتاب بالأسهم بمقتضى وثيقة تتضمن البيانات المشار إليها أعلاه بالمادة (٧٤) بالإضافة إلى بيانات أخرى تحتوي اسم المكتتب وعنوانه وجنسيته وعدد الأسهم المرغوب الاكتتاب بها، وتعهده بقبول أحكام نظام الشركة، ويوقع المكتتب على وثيقة الاكتتاب. ويتسلم المكتتب من البنك إيصالاً بعدد الأسهم المكتتب بها والأساط المدفوعة ونسخة من عقد التأسيس والنظام الأساسي، ويجب أن يكون الاكتتاب ناجزاً غير معلق على شرط وكل

شرط يضعه المكتتب في وثيقة الاكتتاب يعتبر كأن لم يكن، وذلك حسب نص المادة (٧٥) من القانون.

وتشترط المادة (٧٦) من القانون بعدم جواز أن يقل المدفوع من قيمة ك سهم نقدي عند الاكتتاب عن خمس قيمته الاسمية على أن يتم دفع باقي القية خلال أربع سنوات من تاريخ تأسيس الشركة في المواعيد المحددة بنظر الشركة.

ويشدد القانون في المادة (٧٧) بوجوب أن يظل الاكتتاب مفتوحاً لمدة تقل عن عشرة أيام ولا تتجاوز عن ثلاثة أشهر. وأن يتم عرض قسم رأس المال غير المكتتب به من قبل المؤسسين بأجمعه للاكتتاب العام لأن عدد الاكتتاب بكامل رأس المال لا يؤدي إلى إمكانية تأسيس الشركة وإذا لم يكتد بثلاثة أرباع رأس المال على الأقل خلال فترة الثلاثة الأشهر المحددة فيمكن للوزير المختص مد فترة الاكتتاب لمدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً. وإذا لم يند الاكتتاب بكامل الأسهم في نهاية الميعاد وجب على المؤسسين الرجوع عن تأسيس الشركة أو إنقاص رأسمالها وهنا يجب على المؤسسين رد المبالغ المدفوعة من المكتتبين إلى أصحابها كاملة، ويعتبرون مسئولين بالتضامن عن رد هذه المبالغ وعن مصروفات تأسيس الشركة. كما يشدد القانون في المادة (٧٨) على وجوب إغلاق باب الاكتتاب إذا تم الاكتتاب بجميع الأسهم في أ وقت بعد انقضاء عشرة أيام من البدء وعلى عدم جواز إقصاء أي مساهم عن الشركة مهما كانت الأسهم التي أكتتب بها وذلك عند قيام الشركة بتوزيع تخصيص الأسهم على المساهمين في حالة تجاوز الأسهم المكتتب بها من قبل الجمهور عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب. وتوضح المادة (٨٠) من القانون الإجراءات المطلوب إتباعها لكيفية تقييم الحصص العينية إذا ما اشتمل رأس

المال على مثل هذا الحصص. وعموماً يجب أن يقيم المؤسسون بالاتفاق مع مقدمي الحصص العينية وبمعرفة خبير متخصص في تثمين هذه الحصص. وتصدر القرارات المتعلقة بتقييم الحصص العينية بالأغلبية العددية للمكتتبين بالأسهم النقدية بشرط أن تكون هذه الأغلبية حائزة على الأقل ثلثي الأسهم المذكورة بعد استبعاد ما اكتتب به مقدمو الحصص العينية.

٢-٢ الجمعية التأسيسية لشركة المساهمة:

تتكون هذه الجمعية من المكتتبين (إي المساهمين)، ويتم دعوتهم إلى أول اجتماع إلى النظر في بعض الأمور الهامة المرتبطة باستكمال إجراءات تأسيس الشركة، وتحكم بعض نصوص قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧م إجراءات عقد الجمعية التأسيسية.

فتلزم المادة (٨١) من القانون بوجوب قيام المؤسسين بدعوة المكتتبين إلى جمعية تأسيسية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إقفال الإكتتاب على أن لا يجوز أن تزيد الفترة بين تاريخ الدعوة وتاريخ عقد الاجتماع على ثلاثة أسابيع وأن لا يقل عن عشرة أيام، وأن يتولى رئاسة الجمعية التأسيسية مؤقتاً أكبر المؤسسين سناً، وتنتخب الجمعية أمين سر وجامع أصوات.

وتنص المادة (٨٢) بأن تعقد الجمعية التأسيسية وتنتظر على وجه الخصوص في المواضيع الآتية:

أ. الإطلاع على تقرير المؤسسين عن عمليات تأسيس الشركة والنفقات التي تتطلبها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

ب. مناقشة مشروع نظام الشركة ووضع نصوصه النهائية بما لا يتعارض وأحكام القانون ولا يجوز للجمعية إدخال تعديلات عليه إلا بموافقة الأغلبية العددية للمكتتبين بشرط أن تكون حائزة لثلثي رأس المال.

ج. الإطلاع على تقرير تقييم الحصص العينية تمهيداً لإقراره أو تعديله.
د. انتخاب أعضاء أول مجلس إدارة للشركة وتعيين أول مراقب حسابات لها وتشترط المادة (٨٣) لصحة اجتماع الجمعية التأسيسية حضور عدد من المكتتبين يمثل نصف رأس المال على الأقل. وإذا لم يتوافر النصاب القانوني في الاجتماع الأول وجب توجيه دعوة لاجتماع ثانٍ يعقد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الاجتماع الأول. ويكون الاجتماع الثاني صحيحاً إذا حضر مكتتبين يمثلون ٣٠% من رأس المال على الأقل، وتصدر القرارات في الجمعية التأسيسية بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الاجتماع ما لم ينص النظام الأساسي على نسبة أكبر.

وتشير المادة (٨٤) بأن يقدم المؤسسون خلال عشرة أيام من تاريخ انتهاء اجتماع الجمعية التأسيسية طلباً للوزير المختص بإعلان تأسيس الشركة مرفقاً به إقرار بحصول الاكتتاب برأس المال كاملاً مع بيان بأسماء المكتتبين وعدد وقيمة الأسهم التي اكتتب بها كل منهم، ومحضر جلسة الجمعية التأسيسية، ونظام الشركة كما أقرته الجمعية التأسيسية، وقرارات الجمعية بالمصادقة على تقرير المؤسسين وتقييم الحصص العينية وتعيين أعضاء مجلس الإدارة الأول. ومراقب الحسابات، والوثائق المؤيدة لصحة إجراءات التأسيس.

ويلاحظ أنه بعد تقديم الطلب بإعلان تأسيس الشركة حسب ما ورد في المادة (٨٤) من القانون فإنه عادة ما يصدر من الوزير المختص خلال عشرة أيام قرار بإعلان تأسيس الشركة، وينشر القرار بالجريدة الرسمية على نفقة الشركة، كما يقوم مجلس الإدارة الأول بإشهار نظام الشركة في السجل التجاري وفقاً لأحكام القانون.

٤. في إدارة شركة المساهمة:

تعتبر إدارة أعمال شركة المساهمة من حق جميع المساهمين باعتبارهم ملاكاً للشركة. ولكن بسبب عدد المساهمين الكبير وتغيرهم المستمر نتيجة لتداول الأسهم في سوق المال فإنه يصعب قيام جميع المساهمين بأعمال الإدارة المباشرة للشركة. ولذلك يتم فصل إدارة الشركة عن قضية حق الملكية.

وقد سبق الإشارة أن الجمعية التأسيسية في اجتماعها الأول تقوم بانتخاب أول مجلس إدارة يكون مسئولاً عن إدارة أعمال الشركة أمام المساهمين، كما تقوم الجمعية أيضاً بتعيين مراقب لحسابات الشركة يكون وكيلاً للمساهمين ليتحقق من صحة تصرفات مجلس إدارة الشركة. ونستنتج مما سبق أن هناك ثلاث جهات لها علاقة بأعمال إدارة شركة المساهمة. وهذه الجهات هي:

١- مجلس الإدارة.

٢- الجمعية العامة للمساهمين.

٣- مراقب الحسابات.

١٤. مجلس إدارة شركة المساهمة:

من المعروف أن الشركة المساهمة تتصف بخاصية انفصال الملكية عن الإدارة حيث تتوزع ملكية الشركة بين عدد كبير من المساهمين مع وجود تغير مستمر في طبيعة المساهمين نتيجة لتداول الأسهم في سوق الأوراق المالية. لذلك يقوم المساهمون بانتخاب مجلس إدارة الشركة يكون مسئولاً أمامهم عن جميع التصرفات المتعلقة بإدارة الشركة. ويحدد قانون الشركات في بعض نصوصه طريقة انتخاب مجلس الإدارة وبعض سلطاته ومسئوليته ومنها الآتي:

تنص المادة (١٢٢) من القانون بتولي إدارة شركة المساهمة مجلس إداري ويحدد نظام الشركة عدد أعضائه على أن لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد عن سبعة، ويمكن أن يبلغ عدد أعضاء مجلس الإدارة إحدى عشر عضواً إذا كان رأس مال الشركة عشرين مليون ريال أو أكثر ويجب أن يكون عضو مجلس الإدارة مساهماً في الشركة.

كما تنص المواد (١٢٣) و (١٢٤) من القانون بأن تنتخب الجمعية العامة للمساهمين أعضاء مجلس الإدارة بالاقتراع السري كتابة، وأن يحدد نظام الشركة مدة العضوية على ألا تتجاوز ثلاث سنوات.

ويعطي القانون مجلس الإدارة كافة السلطات المتعلقة بإدارة الشركة وهذا حتى يمكن للمجلس القيام بتحقيق أهداف وأغراض الشركة وبما لا يتعارض مع ما أستهنته بنص خاص بالقانون أو نظام الشركة من أعمال تدخل ضمن اختصاصات الجمعية العامة للمساهمين.

وتشدد المادة (١٣٨) بوجوب أن يجتمع مجلس الإدارة ست جلسات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة مع عدم جواز أن ينقضي شهران دون عقد اجتماع للمجلس.

بينما تنص المادة (١٤٩) والمادة (١٥٠) من القانون بأن يعد مجلس الإدارة عن كل سنة مالية ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقرير عن نشاط الشركة خلال السنة المالية ومركزها المالي في هذه السنة وذلك قبل انعقاد الجمعية العامة بشهر واحد على الأقل. وأن ينشر رئيس مجلس الإدارة الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر خلاصة وافية من تقرير والنص الكامل لتقرير مراقب الحسابات في صحيفة يومية رسمية قبل انعقاد الجمعية العامة للمساهمين بخمسة عشر يوماً على الأقل.

ويحصل مجلس الإدارة على مكافأة نظير أعماله ويحدد القانون مقدار
هذه المكافأة.

فتشير المادة (١٣٧) بأن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة تتحدد حسب ما
ص عليه نظام الشركة الأساسي مع عدم تجاوز مكافأة أعضاء مجلس
إدارة نسبة ١٠% من الربح الصافي بعد تجنب مستحقات ضريبية الأرباح
تجارية والاحتياطي القانوني والنظامي كما جاء في أحكام المادتين (١٩١) و
(١٩٢) من القانون.

٢- الجمعية العامة للمساهمين:

ينتهي دور الجمعية التأسيسية بعد انتخاب مجلس الإدارة الأول وتعيين
مراقب حسابات الشركة وإعلان تأسيس الشركة، حيث يتحول أعضاء الجمعية
لتأسيسية إلى جمعية عامة للمساهمين لأن أعضائها هم المساهمين أساساً.
وقد فرق قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧م مثل غيره من القوانين
السابقة بين نوعين من الجمعيات، الجمعية العامة العادية والجمعية العامة غير
العادية للمساهمين، وحدد لكل منهما اختصاصات وشروط لصحة انعقاد كل
منهما، ومن بين ذلك ما يلي:

أ. الجمعية العامة العادية:

خصص القانون المواد (١٥٥) حتى (١٧١) لتحديد اختصاصات وشروط
صحة انعقاد الجمعية العامة العادية. فمن بين ما تنص عليه المواد (١٥٥)،
(١٥٦)، (١٥٧)، (١٥٨) من القانون إلزام رئيس مجلس الإدارة بدعوة
الجمعية العامة العادية للمساهمين إلى الانعقاد مرة على الأقل في السنة خلال
الشهور الأربعة التالية لنهاية السنة المالية للشركة. كما يجب دعوة الجمعية
العامة للانعقاد كلما دعت الضرورة إلى ذلك أو بناء على طلب مراقب

الحسابات أو عدد من المساهمين يمثلون ١٠% من رأس المال على الأقل،
ويحق لكل مساهم حضور الجمعية العامة للمساهمين، ويجوز التوكيل بشرط
أن يكون الوكيل مساهماً مع مراعاة عدم جواز أن يكون في حوزة الوكيل
على أكثر من ٥% من أسهم رأس مال الشركة.

وتشير المادة (١٦٠) و (١٦٨) بأن الجمعية العامة العادية تناقش في
اجتماعاتها الأمور التالية:

- تقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات والتصديق عليهما
تمهيداً لاختلافهما من المسؤولية.
- الميزانية العمومية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وإقرارهما بعد
مناقشة تقرير مراقب الحسابات.
- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وعزلهم.
- تعيين مراقب الحسابات للسنة المالية المقبلة وتحديد أتعابه.
- النظر في مقترحات توزيع الأرباح.
- مناقشة كل ما يرى مجلس الإدارة أو المساهمين الذين يمثلون ٥% من
رأس المال عرضه في الجمعية العامة، وكذلك كل ما ينص عليه
القانون ونظام الشركة باستثناء الأمور التي أختص بها القانون
لعرضها على الجمعية العامة غير العادية.

ويوضح القانون شروط صحة انعقاد الجمعية العامة العادية، حيث تنص
المادة (١٦١) بأن انعقاد الجمعية العامة صحيحاً إذا حضره مساهمون يمثلون
نصف رأس مال الشركة على الأقل ما لم ينص نظام الشركة على نسبة
أعلى، وإذا لم يتوفر الحد الأدنى في الاجتماع الأول وجب الدعوة إلى اجتماع

ثان يعقد خلال الثلاثين يوماً التالية للاجتماع الأول. ويجب أن يمثل في الاجتماع.

الثاني ربع رأس مال الشركة، فإذا لم يتوافر هذا العدد في الاجتماعي الثاني وجب الدعوة إلى اجتماع ثالث يعقد خلال خمسة عشر يوماً التالية للاجتماع الثاني. ويعتبر الاجتماع الثالث صحيحاً أيّاً كان عدد الأسهم الممثلة فيه. وتصدر قرارات الجمعية العامة العادية بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الاجتماع.

ب. الجمعية العامة غير العادية:

تنص المادة (١٧٢) بأن الجمعية العامة غير العادية تختص بتعديل نظام الشركة عدا التعديلات التي تؤدي إلى زيادة أعباء المساهمين المالية وتلك التي تؤدي إلى تعديل الغرض الأساسي للشركة. كما تختص هذه الجمعية أيضاً بقضايا اندماج الشركة في شركة أخرى أو حل الشركة قبل انتهاء مدتها أو تمديد مدتها.

وتشير المادة (١٧٢) بأن يسري على الجمعية العامة غير العادية الأحكام المتعلقة بالجمعية العامة العادية مع مراعاة ما يلي:

- يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية بناء على دعوة من مجلس الإدارة إذا طلب عقد الاجتماع عدد من المساهمين يمثل ٢٥% من رأس المال لأسباب هامة.

- يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحاً إذا حضره مساهمون يمثلون ثلثي رأس المال على الأقل ما لم ينص نظام الشركة على نسبة أعلى. فإذا لم يتوفر الحد الأدنى في الاجتماع الأول وجب الدعوة إلى اجتماع ثان خلال الثلاثين يوماً التالية للاجتماع الأول.

ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً إذا حضره مساهمون يمثلون ثلث رأس المال على الأقل.

- تصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية بأغلبية ثلثي الأسهم الممثلة في الاجتماع إلا إذا كان القرار يتعلق بزيادة رأس المال أو تخفيض أو إطالة مدة الشركة أو حل الشركة قبل الميعاد المحدد في نظام الشركة أو إدماج الشركة في شركة أخرى فلا يكون القرار صحيحاً إلا إذا صدر بأغلبية ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في الاجتماع.

٢٤ مراقب الحسابات:

يعتبر مراقب الحسابات وكيلاً عن المساهمين حيث يعين من قبل المساهمين لمراقبة تصرفات مجلس الإدارة. وقد خصص قانون الشركات (٢٢) لسنة ١٩٩٧ المواد من (١٧٤) إلى (١٨٣) لبيان شروط ومسؤوليات مراقب الحسابات، ومن بين ما ذكره القانون ما يلي:

أ. يكون لشركة المساهمة مراقب حسابات واحد أو أكثر بشرط ألا يزيد عددهم على ثلاثة.

ب. تعين الجمعية العامة للمساهمين مراقب الحسابات وتقدر مكافأته وتحدد مدة عمله من سنة إلى ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

ج. لا يجوز الجمع بين عمل المراقب والاشتراك في تأسيس الشركة أو عضوية مجلس إدارتها أو القيام بأي عمل فني أو إداري بها ولو علم سبيل الاستشارة. كما لا يجوز أن يكون المراقب شريكاً لأحد مؤسسي الشركة أو لأحد أعضاء مجلس إدارتها أو موظفاً لديه أو من أقربائه إلى الدرجة الرابعة.

الفصل الثاني

رأس مال شركة المساهمة

يتعرض هذا الفصل لدراسة كيفية المحاسبة عن رأس مال شركة المساهمة. ويتطلب هذا أولاً ضرورة التعرف على المفاهيم والمصطلحات المختلفة لرأس المال المستخدمة في شركة المساهمة، وكذا التعرف على قيم وأنواع الأسهم التي تكون رأس مال شركة المساهمة، ثم معرفة طرق سداد قيمة هذه الأسهم وأساليب الاكتتاب فيها.

وبناء على ذلك تتناول الدراسة في هذا الفصل ما يلي:

١. مفاهيم ومصطلحات رأس المال.
٢. أنواع الأسهم.
٣. القيم المختلفة للأسهم.
٤. المعالجات المحاسبية لإصدار الأسهم.

١. مفاهيم ومصطلحات رأس المال:

هناك عدة مصطلحات يتم استخدامها للتعبير عن رأس المال، ولكل من هذه المصطلحات مفهوم معين. فنجد على سبيل المثال، رأس المال المصرح به أو رأس المال الاسمي، رأس المال المصدر، ورأس المال المدفوع. ونتعرض للمقصود بكل من هذه الاصطلاحات فيما يلي:

د. تمكين مراقب الحسابات في كل وقت من الاطلاع على جميع دفاتر الشركة وسجلاتها وغير ذلك من الوثائق، وتلبية طلبه للبيانات والإيضاحات التي يرى ضرورة الحصول عليها.

هـ. يقدم مراقب الحسابات إلى الجمعية العمومية (والوزارة المختصة) تقريراً يشتمل على البيانات اللازمة التي تحددها اللائحة التنفيذية للقانون، وعلى البيانات التي توضح المركز المالي للشركة ونتيجة نشاطها وما إذا كانت الشركة منتظمة في حفظ سجلاتها وحساباتها. ويجب على المراقب أن يبين في التقرير إقتراحه بالمصادقة على حسابات الختامية والميزانية العمومية للشركة.

١.١ رأس المال المصرح به:

يطلق عليه أيضاً اصطلاح رأس المال الاسمي، وهو يعبر عن مجموع رأس المال الكلي المحدد في النظام الأساسي للشركة والمرخص بإصداره. رأس المال المصرح به يساوي حاصل ضرب عدد الأسهم المصرح (أو المرخص) بإصدارها في القيمة الاسمية للسهم. ويعبر رأس المال الاسمي أو المصرح به عن مجمل احتياجات الشركة للأموال في المدى الطويل، ولذلك فإن الشركة عادة لا تقم بإصدار كل رأس المال المصرح به بالكامل دفعه واحدة، وإنما تقوم بإصداره على أجزاء كلما تطلبت الحاجة إلى ذلك.

٢.١ رأس المال المصدر:

يعبر رأس المال المصدر عن رأس المال الذي تم إصداره فعلاً. وهو يساوي إجمالي القيمة الاسمية لمجموع عدد الأسهم التي تم إصدارها، أي حاصل ضرب عدد الأسهم المصدرة فعلاً في القيمة الاسمية للسهم. ويجب أن يتم الاكتتاب في جميع الأسهم المصدرة كشرط أساسي لتأسيس الشركة كما نصت المادة (٧٧) فقرة ب من قانون الشركات. كذلك يجب عدم إصدار أية أسهم جديدة قبل أن يتم أداء (أو تحصيل) قيمة جميع الأسهم القديمة التي سبق إصدارها.

٣.١ رأس المال المدفوع:

يمثل رأس المال المدفوع المبالغ التي دفعها المساهمون أو المكتتبون فعلاً عن الأسهم المصدرة لهم. وقد نصت المادة (٩٥) من القانون بعدم جواز أن تقل القيمة المدفوعة للسهم عن خمس قيمته الاسمية عند التأسيس على أن يسدد كامل قيمة السهم خلال أربع سنوات من تاريخ قرار إعلان التأسيس.

ويلاحظ أن رأس المال المدفوع يتساوي مع رأس المال المصدر إذا ما سدد القيمة الاسمية للسهم المصدرة بالكامل. بينما يقل رأس المال المدفوع عن رأس المال المصدر في حالة سداد قيمة السهم على أقساط ولم تطلب بعد هذه الأقساط للسداد أو عندما يتأخر بعض المساهمين عن سداد بعض الأقساط المطلوبة.

٢. أنواع الأسهم:

يمكن التفرقة بين عدة أنواع من الأسهم، ولكن قبل تناول هذه الأنواع بالمناقشة يجب الإشارة إلى تعريف السهم وخصائصه.

١.٢ تعريف السهم:

يمكن استنتاج تعريف السهم من خلال تعريف قانون الشركات لطبيع شركة المساهمة. فقد عرفت المادة (٥٩) من قانون الشركات شركة المساهمة بأنها الشركة التي يكون رأسمالها مقسم إلى أسهم متساوية القيمة وقابل للتداول، ولا يسأل المساهمون فيها إلا بقدر حصصهم في رأس المال ونستنتج من هذا التعريف للشركة المساهمة أن السهم عبارة عن وثيقة وصك (أو شهادة) تثبت الملكية لحصة في رأس مال الشركة وأنه قاب للتداول.

٢.٢ خصائص السهم:

يمكن الاستنتاج من تعريف المادة (٥٩) للشركة المساهمة ولطبيع الأسهم التي تكون رأس مال الشركة المساهمة أن للسهم مجموعة من الخصائص منها:

أ. المساواة في القيمة: تصدر جميع الأسهم من النوع الواحد بقيمة اسمية واحدة حتى ولو أصدرت هذه الأسهم على عدد من الإصدارات المختلفة.

ب. القابلية للتداول: يتم عادة تداول السهم سواء بالبيع والشراء أو التنازل للغير ودون أن يؤثر ذلك على الحقوق المتصلة بالسهم لدى الشركة التي أصدرته.

ت. المسؤولية المحدودة لمالكة: تحدد قيمة السهم الاسمية مدى مسؤولية مالكة في الديون والالتزامات على الشركة. أي أن المساهم لا يتحمل من ديون الشركة أكثر من حصته في هذه الشركة والمتمثلة في قيمة الأسهم التي يملكها.

٢.٢ أنواع الأسهم:

عموماً يمكن التفرقة أو التمييز بين عدة أنواع من الأسهم التي تصدرها شركات المساهمة. وتختلف هذه التسميات والتقسيمات وفقاً للأساس المستخدم في التمييز. ونستعرض بشيء من الإيجاز بعض هذه التقسيمات على النحو التالي:

١.٢.٢ التقسيم من حيث طريقة السداد:

تتقسم الأسهم من حيث طبيعة أو طريقة سدادها إلى أسهم نقدية وأسهم عينية. ويتم عادة الإشارة إلى نوع السهم في الصك أو الوثيقة التي تمثله. وعموماً كلا نوعي السهم تحمل حقوقاً متساوية وتخضع للالتزامات متساوية حسب نص المادة (٨٠) فقرة (ط) من القانون.

أ. الأسهم النقدية: وهي الأسهم التي يتم سداد قيمتها نقداً سواء كان السداد دفعة واحدة أو على أقساط. وتنص كل من المادة (٧٦) و

(٩٥) بعدم جواز أن يقل المبلغ المدفوع من قيمة كل سهم نقدي عند الاكتتاب عن ٢٠% من قيمته الاسمية على أن يسدد باقي قيمة السهم خلال أربع سنوات من تاريخ قرار إعلان التأسيس.

ب. الأسهم العينية: وهي الأسهم التي يتم سداد أو الوفاء بقيمتها بتقديم أصول عينية تنقل ملكيتها إلى الشركة أو على شكل أصول وخصوم منشأة قائمة يملكها فرد أو شركة. وقد حدد قانون الشركات بعض الإجراءات لتقييم الأصول المقدمة قبل منح الأسهم العينية للمساهمين وقد منع القانون تداول الأسهم العينية قبل انقضاء سنة واحدة على منحها ونشر الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر للشركة حسب نص المادة (١٠٢) فقرة (أ). والحكمة من هذا الشرط هو إظهار مدى فعالية الأصول المقدمة وصحة تقدير قيمتها.

٢.٢.٢ التقسيم من حيث ملكية الأسهم أو طريقة إصدارها أو تداولها:

وتنقسم الأسهم من حيث القيود على عملية التداول أو من حيث طبيعة الملكية إلى أسهم اسمية وأسهم لحاملها.

أ. الأسهم الاسمية: وهي الأسهم التي تصدر وعلى ظهر الصك أو الوثيقة أو الشهادة أسم مالكة. وتثبت ملكية صاحب السهم في سجل خاص بالشركة يسمى سجل المساهمين. وتبقى الأسهم اسمية حتى تسدد قيمتها كاملة. ويجوز لصاحب السهم الاسمي بعد الوفاء بقيمته كاملة أن يطلب تحويله إلى سهم لحامله ما لم ينص في نظام الشركة على غير ذلك (مادة ٩٦ من القانون). ويمكن التصرف بالسهم بالتنازل للغير ويثبت ذلك في سجل الأسهم ويتم التأشير بذلك على السهم.

ب. **الأسهم لحاملها:** وهي الأسهم التي لا تحمل اسم مالكها على ظهر الصك أو الوثيقة، وعادة ما يذكر على الصك أن السهم لحامله. ويعتبر حامل السهم هو مالكه من وجهة نظر الشركة. ولذلك تتداول الأسهم لحاملها وتنتقل ملكيتها بمجرد التسليم.

٢.٢-٢. التقسيم من حيث الحقوق المرتبطة بالسهم:

تتقسم الأسهم من حيث طبيعة الحقوق المصاحبة للسهم إلى: أسهم عادية، أسهم ممتازة، أسهم تمتع.

ويلاحظ أن معظم الشركات المساهمة تصدر نوعاً واحداً من الأسهم، ومع ذلك فإن الشركة قد تحقق بعض المزايا المتمثلة بجذب مستثمرين متنوعين بإصدار أكثر من نوع من الأسهم تختلف من حيث الحقوق والتفضيل بحيث تلبي رغبات هؤلاء المستثمرين المتنوعين.

وتجدر الإشارة أن قانون الشركات في المادة (٩٣) ينص بعد جواز إصدار أسهم تعطي أصحابها امتيازاً من أي نوع أو منح أي مزايا خاصة للمؤسسين أو غيرهم. وعموماً نتعرض لأنواع الأسهم المختلفة من خلال ما يلي:

أ. **الأسهم العادية:** وتعتبر الأسهم العادية هي النوع الأكثر شيوعاً من أنواع الأسهم المختلفة. وهذه الأسهم تعطي لمالكها الحقوق العادية للمساهم والمتمثلة في حق الحصول على جزء من الأرباح المقرر توزيعها على المساهمين، وحق حضور اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين والتصويت على قراراتها، وحق اقتسام الباقي من أموال التصفية بالتساوي بعد سداد حقوق الأرباح الممتازة.

ب. **الأسهم الممتازة:** وهي الأسهم التي يحصل أصحابها على امتيازات معينة تتحدد عند إصدارها مقارنة بحملة الأسهم العادية. وهذه الامتيازات قد تتمثل بالتمتع بحق الأولوية في الحصول على الأرباح أو في استرداد قيمة السهم الاسمية عند تصفية الشركة أو حق التمثيل بنسبة معينة في مجلس الإدارة. وقد تجمع الأسهم الممتازة المصدرة بين أكثر من ميزة من المزايا المشار إليها. ويلاحظ أن الهدف من منح هذه الامتيازات هو تشجيع واجتذاب مستثمرين متنوعين للمساهمة في رأس مال الشركة.

ونستعرض تقسيمات الأسهم الممتازة فيما يلي:

١. **الامتياز من ناحية الأرباح:** ويعني بهذا الامتياز أن يحق لحملة الأسهم الممتازة الحصول على نسبة معينة من أرباح الشركة التي تقرر توزيعها قبل إجراء التوزيع على حملة الأسهم العادية. والامتياز من ناحية الأرباح يأخذ أشكال مختلفة، منها:

- أسهم ممتازة متقاسمة (أو مشتركة) في الأرباح: وهي الأسهم الممتازة التي تضمن لحملتها الحصول على النسبة المحددة للأرباح أولاً ثم بعد ذلك يحق لحملة الأسهم الممتازة مشاركة (أو مقاسمة) حملة الأسهم العادية في توزيعها بقية الأرباح على حد سواء.
- أسهم ممتازة مجمعة الأرباح: وهي الأسهم التي تعطي لحاملها حق الحصول على الأرباح المتأخرة حسب النسبة المحددة التي لم تدفعها الشركة لأي سبب كان في السنوات السابقة قبل أن يتم توزيع أي أرباح على حملة الأسهم العادية في المستقبل.

- أسهم ممتازة غير مجمعة للأرباح: وتعني أنه إذا لم يتم توزيع أرباح في سنة معينة بسبب عدم تحقيق أرباح، فإنه يسقط حق حملة الأسهم الممتازة في المطالبة بهذه الأرباح في المستقبل عندما تحقق الأرباح.

٢. الامتياز من ناحية الأصول: ويعني بهذا الامتياز أنه يحق لحملة الأسهم الممتازة في حالة تصفية الشركة أن يستردوا قيمة السهم الأسمية من باقي أموال التصفية قبل غيرهم من المساهمين العاديين.

٣. الامتياز من ناحية الإدارة: يعطي هذا الامتياز حملة الأسهم الممتازة الحق في التمتع بأكثر من صوت واحد في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، وبالتالي يمكن لحملة هذا النوع من الأسهم السيطرة على إدارة الشركة. كما أن هناك بعض أنواع من هذه الأسهم التي تمكن حاملتها من أن يكون لهم تمثيل معين في مجلس إدارة الشركة.

ج. أسهم التمتع: هي الأسهم التي تمنح للمساهمين الذين استهلك أسهمهم وذلك في الحالات التي يسمح القانون فيها برد قيمة السهم الأسمية للمساهمين وإلغاء أسهمهم. وتعطي هذه الأسهم لحاملتها كل الحقوق العادية التي يحصل عليها أي مساهم مثل حق التصويت في الجمعية العامة للمساهمين، حق الحصول على حصة في أرباح الشركة كما قد يكون لها الحق في حصة من فائض أموال التصفية.

وتجدر الإشارة أن الأصل هو عدم جواز رد قيمة السهم (أي رأس مال شركة المساهمة) إلا عند تصفية الشركة، وذلك لأن رأس المال يمثل الضمان العام للدائنين الذي يمكن أن يستوعب خسائر الشركة قبل أن تمتد هذه الخسائر إلى حقوق هؤلاء الدائنين. ولكن القانون يستثنى من ذلك الشركات التي طبيعة

نشاطها يتعلق باستغلال موارد طبيعية يصيبها النقص تدريجياً أو مرتبط بحقوق استغلال مؤقتة حيث يتطلب في نهاية الفترة المحددة للاستغلال من الشركة تسليم أصولها وممتلكاتها للجهة المانحة لحق الاستغلال. فإذا لم تستهلك هذه الشركات الأسهم التي أصدرتها وترد قيمتها للمساهمين قبل انقضاء فترة حق الاستغلال المؤقتة فإنه سيتعذر عليها بعد ذلك أن ترد قيمة هذا الأسهم إلى المساهمين في نهاية فترة الاستغلال حيث لن تكون هناك أصول أو ممتلكات سيتم تصفيتها.

وعموماً يشترط القانون أن يتم استهلاك ورد قيمة الأسهم من أرباح الشركة، وأن تتم عملية الاستهلاك عن طريق القرعة تحقيقاً للمساواة بين المساهمين، وهذا ما نصت عليه المادة (١١٢) من قانون الشركات.

٣. القيم المختلفة للسهم:

يمكن التمييز بين عدة قيم للسهم ولكل قيمة مفهوم ومدلول معين. ونعرض لأهم ما يستخدم من مفاهيم لتعبر عن قيم الأسهم، وذلك على النحو الآتي:

١-٣ القيمة الاسمية للسهم:

وتمثل القيمة المسجلة على صك السهم نفسه. وتستخدم هذه القيمة لتحديد رأس المال المصرح به (أو الأسمى) وكذا رأس المال المصدر أي الذي تم إصداره فعلاً. فيمثل حاصل ضرب عدد الأسهم المصرح بها في القيمة الاسمية للسهم قيمة رأس المال المصرح به، بينما يمثل حاصل ضرب عدد الأسهم المصدرة في القيمة الاسمية للسهم قيمة رأس المال المصدر.

وقد حددت المادة (٩٤) فقرة (أ) من القانون بأن لا تقل القيمة الاسمية للسهم عن مائة ريال ولا تزيد عن ألف ريال.

٢-٣ قيمة (أو سعر) إصدار السهم:

وتمثل القيمة التي يصدر بها السهم أو سعر إصدار السهم، ولا يجوز للشركة أن تصدر السهم بأقل من قيمته الاسمية سواء عند التأسيس أو عند زيادة رأس مالها، ومع ذلك يجوز أن يصدر السهم بأكثر من قيمته الاسمية عند زيادة رأس مال الشركة وذلك بموجب قرار صادر من الجمعية العامة غير العادية على أن تضاف هذه الزيادة إلى الاحتياطي القانوني. وتسمى هذه الزيادة بعلاوة الإصدار.

٢-٣ القيمة الدفترية للسهم:

تمثل هذه القيمة نصيب أو حصة السهم في صافي أصول الشركة كما تظهر بدفاتر الشركة في تاريخ معين. ويتم تحديد القيمة الدفترية للسهم على أساس ناتج قسمة القيمة الدفترية لصافي أصول الشركة (إجمالي الأصول مطروحاً منها الالتزامات) على عدد الأسهم المصدرة.

وقد تختلف القيمة الدفترية للسهم عن القيمة الاسمية له بسبب طول مدة تأثير صافي الأصول بنتيجة نشاط الشركة من الأرباح المحجوزة أو الخسائر المرحلة. فوجود أرباح محجوزة في شكل احتياطات مختلفة وأرباح غير موزعة في دفاتر الشركة تؤدي إلى إظهار زيادة في القيمة الدفترية للسهم، أما وجود خسائر مرحلة ومتراكمة فإنها تؤدي إلى نقص في القيمة الدفترية للسهم. ويوضح المثال التالي كيفية تحديد القيمة الدفترية للسهم.

مثال (١):

الآتي الميزانية العمومية لإحدى الشركات في ١/١/١٩٩٩م

الأصول		الخصوم	
١١,٠٠٠,٠٠٠	أصول ثابتة	١٠,٠٠٠,٠٠٠	رأس المال المصدر والمدفوع (١٠٠,٠٠٠ سهم)
٤,٠٠٠,٠٠٠	أصول متداولة	٢,٠٠٠,٠٠٠	إحتياطيات وأرباح
		٣,٠٠٠,٠٠٠	إجمالي الالتزامات
١٥,٠٠٠,٠٠٠		١٥,٠٠٠,٠٠٠	

المطلوب: تحديد القيمة الاسمية للسهم، والقيمة الدفترية.

الحل:

$$\text{القيمة الاسمية للسهم} = \frac{\text{رأس المال المصدر (أو المصرح به)}}{\text{عدد الأسهم المصدرة (أو المصرح بإصدارها)}} = \frac{١٠,٠٠٠,٠٠٠}{١٠٠,٠٠٠ \text{ سهم}} = ١٠٠ \text{ ريال}$$

$$\text{القيمة الدفترية للسهم} = \frac{\text{صافي أصول الشركة}}{\text{عدد الأسهم المصدرة}} = \frac{\text{إجمالي الأصول} - \text{إجمالي الالتزامات}}{\text{عدد الأسهم المصدرة}}$$

$$\text{القيمة الدفترية للسهم} = \frac{٣,٠٠٠,٠٠٠ - ١٥,٠٠٠,٠٠٠}{١٠٠,٠٠٠ \text{ سهم}} = \frac{١٢,٠٠٠,٠٠٠}{١٠٠,٠٠٠ \text{ سهم}} = ١٢٠ \text{ ريال}$$

٢. يلاحظ أن القيمة الدفترية للسهم أكبر من القيمة الاسمية وذلك بسبب وجود احتياطات وأرباح محجوزة متراكمة من سنوات سابقة لم توزع على حملة الأسهم.

مثال (٢):

الآتي الميزانية العمومية لإحدى شركات المساهمة في ١٩٩٩/١/٣١ م

الأصول		الخصوم	
أصول ثابتة	١١,٠٠٠,٠٠٠	رأس المال المصدر والمدفوع	١٢,٠٠٠,٠٠٠
أصول متدولة	٤,٠٠٠,٠٠٠	خسائر مرحلة	(٢,٠٠٠,٠٠٠)
		حق الملكية	١٠,٠٠٠,٠٠٠
		إجمالي الالتزامات	٥,٠٠٠,٠٠٠
	١٥,٠٠٠,٠٠٠		١٥,٠٠٠,٠٠٠

المطلوب: تحديد القيمة الاسمية والقيمة الدفترية.

الحل:

$$\text{القيمة الاسمية للسهم} = \frac{\text{٢,٠٠٠,٠٠٠ ريال}}{\text{١٠٠,٠٠٠ سهم}} = ٢٠ \text{ ريال}$$

$$\text{القيمة الدفترية للسهم} = \frac{\text{١٥,٠٠٠,٠٠٠} - \text{٥,٠٠٠,٠٠٠}}{\text{١٠٠,٠٠٠}} = ١٠٠ \text{ ريال}$$

$$\therefore \text{القيمة الدفترية} = \frac{\text{إجمالي حق الملكية}}{\text{عدد الأسهم المصدرة}} = \frac{\text{١٠,٠٠٠,٠٠٠}}{\text{١٠٠,٠٠٠ سهم}} = ١٠٠ \text{ ريال}$$

تعليق: يلاحظ أن القيمة الدفترية للسهم أقل من القيمة الاسمية، ويرجع سبب انخفاض القيمة الدفترية للسهم إلى وجود خسائر مرحلة ومترابطة من سنوات سابقة، وهذه الخسائر المرحلة خفضت إجمالي حقوق الملكية من ٢,٠٠٠,٠٠٠ ريال، ١٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال.

٤.٣ القيمة الحقيقية للسهم:

تعكس هذه القيمة نصيب أو حصة السهم في أصول الشركة في تاريخ معين بعد إعادة تقدير أصول وخصوم الشركة بحسب القيم أو الأسعار الجارية.

وتحدد هذه القيمة على أساس ناتج قسمة صافي الأصول (إجمالي الأصول - إجمالي الالتزامات) بعد إعادة التقييم بالأسعار الجارية على عدد الأسهم المصدرة.

٥.٢ القيمة السوقية للسهم:

تمثل هذه القيمة سعر تداول السهم في سوق الأوراق المالية في تاريخ معين. ومن المفروض أن تتساوى القيمة السوقية للسهم مع قيمته الحقيقية في أي وقت. ولكن هناك عوامل كثيرة تؤثر على القيمة السوقية للسهم فتجعلها تختلف عن القيمة الحقيقية له. ومن بين هذه العوامل، أرقام الأرباح المحققة، والأرباح المتوقعة ومدى ثباتها وانتظام توزيعها، والمركز المالي للشركة وظروف العرض والطلب في سوق المال، والظروف الاقتصادية والسياسية السائدة وغير ذلك من العوامل.

٤. المعالجات المحاسبية لإصدار الأسهم (أو لإثبات رأس المال):

تختلف المعالجات المحاسبية لإثبات رأس مال الشركة المساهمة باختلاف طريقة تقسيم أسهم رأس مال الشركة وطريقة سداد قيمة هذه الأسهم. فقد يتم إصدار رأس مال الشركة على شكل أسهم نقدية وأسهم عينية، وقد يتم دفع قيمة الأسهم النقدية على أساس دفعة واحدة أو على أساس أقساط، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، قد يقصر المؤسسون الاكتتاب في رأس مال

الشركة على أنفسهم وحدهم، أو قد يشركوا الغير من الجمهور في الاكتتاب في رأس مال الشركة بطرح أسهم الشركة للاكتتاب العام.

ولا تتوقف المشاكل المحاسبية المتعلقة بإثبات رأس المال الشركة المساهمة عند هذا الحد.

فقد تتساوى طلبات الاكتتاب الواردة من الجمهور للاكتتاب في أسهم الشركة مع عدد الأسهم التي ترغب الشركة بإصدارها، أو قد تكون طلبات الاكتتاب هذه أكثر من عدد الأسهم المرغوب في إصدارها. وتحتاج كل من الحالتين السابقتين معالجة محاسبية معينة. كذلك قد يحدث أن يتأخر أو يتوقف بعض المساهمين عن سداد قيمة الأقساط في مواعيد استحقاقها، ويجوز القانون أن تقوم الشركة بالتصرف ببيع أسهم المساهم المتأخر عن سداد الأقساط لاستيفاء بقية قيمة الأقساط المتأخرة ورد أي زيادة في قيمة بيع هذه الأسهم بعد استقطاع مصاريف بيع الأسهم وفوائد التأخير لذلك المساهم. وتتطلب مثل هذه الحالة معالجة محاسبية معينة. كذلك تتطلب كل من المصروفات التي تنفق خلال فترة التأسيس ومصاريف إصدار الأسهم التي يتحمل بها المساهمين معالجة محاسبية لكل منهما.

وبناء على ذلك نتناول الدراسة في بقية هذا الفصل النقاط التالية:

١. إصدار الأسهم النقدية وسداد القيمة دفعة واحدة.

٢. إصدار الأسهم النقدية وسداد القيمة على أقساط.

٣. التأخر عن سداد الأقساط.

٤. بيع الأسهم المتأخرة.

٥. إصدار الأسهم العينية.

٦. المعالجة المحاسبية لمصاريف التأسيس وإصدار الأسهم.

١.٤ إصدار أسهم نقدية وسداد القيمة دفعة واحدة:

سبق الإشارة إلى أن قانون الشركات يجيز لمؤسسي الشركة أن يقصروا الاكتتاب في جميع الأسهم أو جزء منها على أنفسهم وحدهم، وتطرح باقي الأسهم للاكتتاب العام. وبناء على ذلك نكون أمام حالتين، الأولى: اقتصار الاكتتاب على المؤسسين وحدهم والحالة الثانية طرح الأسهم للاكتتاب العام. ونعرض للمعالجات المحاسبية في كل من الحالتين على النحو التالي:

١.١.٤ حالة اكتتاب المؤسسين بالأسهم كاملة:

عموماً يشترط القانون أن لا يقل المؤسسين وبالتالي عدد الموقعين على طلب الترخيص بتأسيس الشركة عن خمسة أشخاص. وبما أن الاكتتاب سيقصر فقط على المؤسسين فإنه يتطلب أن يقوم المؤسسون بإيداع قيمة الأسهم كاملة في حساب الشركة تحت التأسيس لدى أحد البنوك المرخص لها بذلك. ولا يجوز سحب قيمة هذه المبالغ المودعة إلا بعد صدور قرار إعلان تأسيس الشركة وشهر نظامها في السجل التجاري. ويصدر للمؤسسين مقابل المبالغ المدفوعة أسهم نقدية ويتم إثبات ذلك في دفاتر الشركة على النحو التالي:

أ. عند تكوين الشركة وصدر قرار إعلان التأسيس:

xx من د/البنك

xx إلى د/المؤسسين

ب. عند إصدار شهادات أو صكوك الأسهم

xx من د/المؤسسين

xx د/رأس المال

مثال (١):

اتفق ثمانية من رجال الأعمال في ٩٩/١/٥ على تكوين شركة مساهمة
بمنية برأس مال قدره ١٠ مليون ريال مقسم إلى ١٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية
١٠٠ ريال توزع فيما بينهم فقط. وقد قاموا بسداد المبلغ كاملاً في حساب
الشركة لدى البنك في ٩٩/١/١٠.

وصدر قرار إعلان تأسيس الشركة في ٩٩/١/٣١.

المطلوب:

١. قيود اليومية اللازمة.

٢. إعداد الميزانية العمومية للشركة بعد إصدار الأسهم.

الحل:

١. قيود اليومية:

١٠,٠٠٠,٠٠٠ من د/ البنك

١٠,٠٠٠,٠٠٠ إلى د/ المؤسسين ٩٩/١/٣١

(اكتتاب المؤسسون في ١٠٠,٠٠٠ سهم بواقع ١٠٠ ريال)

١٠,٠٠٠,٠٠٠ من د/ المؤسسين

١٠,٠٠٠,٠٠٠ إلى د/ رأس المال ٩٩/١/٣١

(إصدار ١٠٠,٠٠٠ سهم قيمة اسمية ١٠٠ ريال سددت بالكامل)

٢. الميزانية العمومية بعد إصدار الأسهم:

الميزانية العمومية في ٩٩/١/٣١

الأصول		الخصوم	
١٠,٠٠٠,٠٠٠	بنك	رأس المال المصرح به ١٠٠,٠٠٠ سهم قيمة اسمية ١٠٠ ريال	١٠,٠٠٠,٠٠٠
		رأس المال المصدر والمدفوع ١٠٠,٠٠٠ سهم قيمة اسمية ١٠٠ ريال	١٠,٠٠٠,٠٠٠
١٠,٠٠٠,٠٠٠			١٠,٠٠٠,٠٠٠

أضواء على الحل:

١. قبل تاريخ صدور قرار إعلان تأسيس الشركة لا يكون للشركة
شخصية اعتبارية وبالتالي لا يتم إجراء قيود محاسبية قبل هذا التاريخ
في الدفاتر الرسمية للشركة، ومع ذلك يكون للشركة تحت التأسيس
دفاتر خاصة بها (أو دفتر تسويده) تثبت فيها مبالغ إيداعات المؤسسين
لقيمة الأسهم التي اكتتبوا بها خلال فترة التأسيس.

٢. القيد الأول خاص بإثبات إيداعات المؤسسين لقيمة الأسهم المكتتبين
بها في دفاتر الشركة الرسمية بعد صدور قرار إعلان التأسيس. وقد
تم تسيط حساب المؤسسين بدلاً من التسجيل مباشرة في حساب رأس
المال تمهيداً لإصدار الأسهم؛ لأن هذه المبالغ في الأساس قد دفعت
منذ فترة وهي موجودة في حساب الشركة تحت التأسيس بالبنك.

٣. يمثل القيد اعتماد ما تم دفعه في عملية الاكتتاب كرأس مال للشركة

المساهمة التي صدر قرار إعلان تأسيسها في ذلك التاريخ. ويترتب على هذا القيد إصدار وثائق أو صكوك الأسهم.

٤. ظهر في الميزانية العمومية رأس المال المصرح به في بند خاص، ويتم الإفصاح عن هذا البند لأنه يمثل الحد الأقصى لما يمكن إصداره من أسهم مع ملاحظة أنه لا يتم تجميع هذا البند ضمن بنود جانب الخصوم في الميزانية لأنه لا يمثل قيمة رأس المال المدفوع وإنما هو مجرد بند بياني توضيحي فقط. بينما ما يتم تجميعه ضمن بنود الخصوم في الميزانية العمومية هو الجزء المدفوع من رأس المال. وهذا واضح من العرض في الميزانية العمومية.

مثال (٢):

باستخدام نفس بيانات المثال السابق وبفرض أنه تم إصدار ٥٠,٠٠٠ سهم فقط كأصدار أول وأنه تم سداد القيمة نقداً دفعة واحدة.

المطلوب:

١. قيود اليومية اللازمة.

٢. إعداد الميزانية العمومية بعد إصدار الأسهم.

الحل:

١. قيود اليومية اللازمة:

٥,٠٠٠,٠٠٠

من ح/ البنك

٥,٠٠٠,٠٠٠

إلى ح/ المؤسسين

٩٩/١/٣١

(إكتتاب المؤسسون في ٥٠,٠٠٠ سهم بواقع ١٠٠ ريال)

٥,٠٠٠,٠٠٠ من ح/ المؤسسين

٥,٠٠٠,٠٠٠

إلى ح/ رأس المال

٩٩/١/٣١

(إصدار ٥٠,٠٠٠ سهم قيمة اسمية ١٠٠ ريال سددت القيمة بالكامل)

٢. تصوير الميزانية العمومية:

الميزانية العمومية في ٩٩/١/٣١

الأصول	الخصوم
٥,٠٠٠,٠٠٠	رأس المال المصرح به
١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠ سهم قيمة اسمية ١٠٠ ريال
٥,٠٠٠,٠٠٠	رأس المال المصدر
٥,٠٠٠,٠٠٠	إصدار أول
٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠ سهم قيمة اسمية ١٠٠ ريال
٥,٠٠٠,٠٠٠	رأس المال المدفوع

أضواء على الحل:

١. لم تختلف طبيعة القيود المحاسبية في هذا المثال عن المثال السابق وإنما الاختلاف هو في مبالغ هذه القيود.

٢. اختلفت في الميزانية العمومية البيانات الخاصة بقيمة رأس المال المصرح به وقيمة رأس المال المدفوع. ويرجع سبب الاختلاف إلى أن عدد الأسهم المصدرة مختلفة عن عدد الأسهم المصرح (أو المرخص) بإصدارها، وقد سبق الإشارة أن رأس المال المدفوع يمثل قيمة المبالغ المحصلة فعلاً من المكتتبين (هنا المؤسسين) عن الأسهم المصدرة لهم، وأن ما يتم تجميعه ضمن بنود الميزانية في جانب

الخصوم هو قيمة رأس المال المدفوع فقط. وفي مثالنا هذا فإن رأس المال المدفوع هو حاصل ضرب القيمة السمية للسهم (كامل قيمة السهم المدفوعة) في عدد الأسهم المصدرة.

٢.٤ حالة طرح الأسهم للاكتتاب العام وسداد القيمة كاملة:

ويقصد بهذه الحالة قيام الجمهور بالاكتتاب في أسهم شركة المساهمة. وتتم عملية إصدار الأسهم النقدية في حالة الاكتتاب العام من خلال ثلاث مراحل هي:

١. مرحلة الاكتتاب:

وهي المرحلة التي يظهر أو يُبدي الجمهور فيها رغبة في شراء أسهم شركة المساهمة وذلك بعد دعوته للاكتتاب. ويجب أن تصاحب هذه الرغبة من قبل الجمهور عملية دفع سواء لكامل قيمة الأسهم المرغوب شراءها أو لجزء من القيمة بحسب متطلبات نشرة الاكتتاب. وقد نظم قانون الشركات هذه المرحلة كما يلي:

أ. يكون الاكتتاب بالأسهم بمقتضى وثيقة تشمل على وجه الخصوص بيانات عن أسم الشركة وغرضها ومقدار رأسمالها وعدد أسهمها وقيمتها وشروط الاكتتاب من حيث بدايته ونهايته وطريقة السداد.

ب. يسلم البنك إلى المكتب إيصالاً بما سدده لقيمة الأسهم المكتتب بها.

ج. يجب أن يكون الاكتتاب ناجزاً غير معلق على شرط وكل شرط يضعه المكتب في وثيقة الاكتتاب يعتبر كأنه لم يكن.

د. يجب أن يظل الاكتتاب مفتوحاً لمدة لا تقل عن عشرة أيام ولا تتجاوز ثلاثة أشهر، وإذا تم الاكتتاب بجميع الأسهم في أي وقت بعد انقضاء عشرة أيام من البدء به وجب إغلاق باب الاكتتاب.

هـ. يجب أن لا يقل ما يتم دفعه عند الاكتتاب عن ٢٠% من قيمة السهم. ويستنتج مما سبق أن الاكتتاب يتم بموجب وثيقة اكتتاب تحتوي على بيانات معينة نصت عليه بصفة أساسية المادة (٧٤) و (٧٥) من قانون الشركات، ومن بين أهم هذه البيانات أسم المكتب، تاريخ الاكتتاب وعدد الأسهم المكتتب بها والمبلغ المدفوع، والمبالغ المتبقية للسداد ومواعيدها، وتعطي للمكتب صورة من هذه الوثيقة.

٢. مرحلة التخصيص:

يتم في هذه المرحلة توزيع الأسهم التي تقرر إصدارها (أو طرحها) على المكتتبين الذي أظهروا رغبتهم في شراء هذه الأسهم. وتواجه مرحلة التخصيص مشكلة توزيع الأسهم على المكتتبين عندما يزيد عدد الأسهم المكتتب فيها عن عدد الأسهم المصدرة أو المطروحة للاكتتاب العام. وتحل مشكلة تخصيص الأسهم بأن يتم توزيع الأسهم المصدرة على المكتتبين على أساس نسبة عدد الأسهم المصدرة إلى عدد الأسهم المكتتب فيها. وبهذا لا يتم استبعاد أي مساهم كلية عن الشركة مهما كانت عدد الأسهم التي اكتتب فيها وذلك تطبيقاً للمادة (٧٨) فقرة (ب) من القانون.

٢. مرحلة الإصدار:

وتمثل المرحلة التي يصدر خلالها أسهم رأس المال التي طرحت للاكتتاب العام. فيصبح المكتتبون مساهمين في عدد من الأسهم التي خصصت لهم. وقد نظم القانون في المادة (٩٦) بعض الإجراءات التي تتم خلال هذه المرحلة منها ما يلي:

أ. تستبدل الشركة بعد تأسيسها بإيصالات الاكتتاب شهادات مؤقتة بالأسهم يوقعها رئيس مجلس الإدارة، وتشمل على بيانات تتضمن

على وجه الخصوص اسم المساهم عدد الأسهم المكتتب فيها، وكيفية سداد قيمتها والمبلغ المدفوع من هذه القيمة وتاريخ الدفع والرقم المسلسل للشهادات المؤقتة وأرقام الأسهم التي تمثلها ورأس مال الشركة.

ب. يجب أن تستبدل بالشهادات المؤقتة صكوك الأسهم خلال ستة أشهر من تاريخ إشهار الشركة على أن يوقع على هذه الصكوك عضوان على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة.

المعالجة المحاسبية لطرح الأسهم للاكتتاب العام وسداد القيمة دفعة واحدة:

لا تختلف الإجراءات المحاسبية كثيراً في حالة طرح الأسهم للاكتتاب العام عن حالة اقتصار الاكتتاب على المؤسسين فقط، والتي سبق تناولها. ويقتصر الاختلاف في المعالجة المحاسبية بأن يتم استبدال حساب المكتتبين بالأسهم محل حساب المؤسسين لأن الذين اكتتبوا بالأسهم هم الجمهور وليس المؤسسين. ويوضح المثال التالي كيفية هذه المعالجة المحاسبية.

مثال:

صدر قرار مجلس الوزراء بإنشاء شركة مساهمة يمنية في ١٩٩٩/١/١٠ براس مال قدره ٦ مليون ريال موزع على ٢٠,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٣٠٠ ريال للسهم. وقد أصدرت الشركة الأسهم المذكورة والتي اكتتب فيها الجمهور وسددت القيمة كاملة في حساب الشركة لدى أحد البنوك المعتمدة.

المطلوب:

قيود اليومية اللازمة.

الحل:

٦,٠٠٠,٠٠٠	من د/ البنك
٦,٠٠٠,٠٠٠	إلى د/ المكتتبين بالأسهم ٩٩/١/١٠
(الإكتتاب في ٢٠,٠٠٠ سهم بواقع ٣٠٠ ريال)	
٦,٠٠٠,٠٠٠	د/ المكتتبين بالأسهم
٦,٠٠٠,٠٠٠	إلى د/ رأس المال ٩٩/١/١٠
(إصدار ٢٠,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٣٠٠ ريال دفعت بالكامل)	

تعليق: يلاحظ عدم الاختلاف في طبيعة القيود المحاسبية في هذه الحالة مقارنة بالحالة السابقة حالة اقتصار المؤسسين على الاكتتاب بالأسهم المصدرة. وقد اختلف فقط الحساب الوسيط حيث استخدم في هذه الحالة حساب المكتتبين بالأسهم بينما كان في الحالة السابقة حساب المؤسسين.

٢٤ إصدار اسهم نقدية وسداد القيمة على أقساط:

تستخدم الشركة أسلوب سداد قيمة السهم على أقساط لاجتذاب صغار المستثمرين أو تسهيل عملية السداد. وعادة ما يحدد نظام الشركة ونشرة الاكتتاب عدد الأقساط المطلوبة وقيمة كل قسط والتاريخ المحدد لسداد القسط. ويسمى القسط المدفوع عند الاكتتاب بقسط الاكتتاب والذي يجب أن لا يقل قيمته عن ٢٠% من قيمة السهم. ويعتبر قسط الاكتتاب بمثابة إعلان إيجاب أو رغبة المستثمر للاشتراك في ملكية رأس مال شركة المساهمة مع تعهده بتقديم بقية قيمة حصته في رأس المال عند الطلب. وعندما يقبل مؤسسو الشركة هذا العرض من المستثمر، يُطلب منه قسط التخصيص. ويعني هذا أن قسط التخصيص هو بمثابة قبول من الشركة لعرض المستثمر وبالتالي

اعتباره مساهماً. ويُطلب عادة قسط التخصيص بعد صدور قرار إعلان تأسيس الشركة وإشهارها ثم تتسلسل بعد ذلك الأقساط الأول، فالثاني.. الخ ويسمى آخر الأقساط بالقسط الأخير.

المعالجة المحاسبية لإصدار أسهم نقدية وسداد القيمة على أقساط:

يتم المعالجة المحاسبية لإصدار الأسهم النقدية على أقساط من خلال فتح حساب خاص لكل قسط وإجراء قيدين محاسبين بالدفاتر لكل قسط من الأقساط السابق ذكرها.

يستخدم القيد الأول لإثبات استحقاق قيمة القسط المطلوب سداده، بينما يستخدم القيد الثاني لإثبات تحصيل قيمة القسط. ويلاحظ أنه غالباً ما يتم الجمع بين قسطين الاكتتاب والتخصيص في حساب واحد لأن عمليتي الاكتتاب والتخصيص مكملتان لبعضهما. فالإكتتاب يعتبر إيجاباً أو عرضاً من المستثمر للمساهمة في رأس مال الشركة بينما التخصيص يعتبر قبولاً لهذا العرض من قبل الشركة. كذلك عادة ما يتم إجراء قيد المطالبة لقسطين الاكتتاب والتخصيص في وقت واحد عند صدور قرار تأسيس الشركة وإجراء تخصيص وتوزيع للأسهم على المكتتبين، لأنه قبل قرار إعلان تأسيس الشركة لا يكون هناك وجود قانوني للشركة وبالتالي لا يكون هناك دفاتر رسمية لها. ويمكن تلخيص قيود المعالجة المحاسبية لإصدار الأسهم النقدية مع سداد القيمة على أقساط على النحو التالي:

١. قيد إثبات ورود الاكتتابات من الجمهور التاريخ

xx	من د/ البنك
xx	إلى د/ قسطين الاكتتاب والتخصيص تاريخ صدور قرار إعلان التأسيس

٢. إثبات طلب قسط الاكتتاب وإصدار الأسهم:

xx	من د/ قسطين الاكتتاب والتخصيص تاريخ قرار إعلان التأسيس
xx	إلى د/ رأس المال

٣. إثبات طلب قسط التخصيص:

xx	من د/ قسطين الاكتتاب والتخصيص تاريخ قرار إعلان التأسيس أو في ميعاد طلب القسط
xx	إلى د/ رأس المال

٤. استلام قيمة قسط التخصيص

xx	من د/ البنك تاريخ التحصيل
xx	إلى د/ قسطين الاكتتاب والتخصيص

٥. إثبات طلب قيمة القسط الأول

xx	من د/ القسط الأول تاريخ طلب القسط
xx	إلى د/ رأس المال

٦. إثبات تحصيل قيمة القسط الأول

xx	من د/ البنك تاريخ سداد القسط
xx	إلى د/ القسط الأول

٧. إثبات طلب قيمة القسط الأخير

xx	من د/ القسط الأخير تاريخ طلب القسط
xx	إلى د/ رأس المال

٨. إثبات تحصيل قيمة القسط الأخير

xx	من د/ البنك تاريخ سداد القسط
xx	إلى د/ القسط الأخير

ويجدر الإشارة إلى أنه عند طرح الأسهم للاكتتاب العام وطلب سداد قيمة هذه الأسهم المطروحة للاكتتاب العام على أقساط عادة ما تواجهها ثلاثة احتمالات هي:

١. وجود نقص أو عدم تغطية الجمهور للاكتتاب العام كاملاً.
٢. تغطية الاكتتاب العام بالكامل.
٣. وجود زيادة في الاكتتاب العام. ونبين هذه الاحتمالات بالشرح كما يلي:

١-٢-٤ حالة عدم تغطية الجمهور للاكتتاب العام:

تعرف هذه الحالة باكتتاب الجمهور في عدد أقل من الأسهم المطروحة للاكتتاب العام. وقد اشترط القانون بوجوب الاكتتاب كاملاً برأس المال المطروح للاكتتاب (أي الذي أصدر) للجمهور حتى يمكن تأسيس الشركة. ويعني هذا أنه لا يمكن تأسيس الشركة إذا لم يتم الاكتتاب بكامل رأس المال، وذلك حسب ما ورد في المادة (٧٨) من القانون، حيث نصت على ما يلي:

أ. يظل الاكتتاب مفتوحاً لمدة لا تقل عن عشرة أيام ولا تتجاوز ثلاثة أشهر.

ب. يجب عرض قسم رأس المال الذي لم يكتتب به المؤسسون بأجمعه للاكتتاب العام، ولا يتم تأسيس الشركة إلا إذا اكتتب برأس المال كاملاً.

ج. إذا لم يكتتب بثلاثة أرباع رأس المال على الأقل خلال الأشهر الثلاثة المنصوص عليها في الفقرة الأولى، جاز مد فترة الاكتتاب لمدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً بإذن من الوزير.

د. إذا لم يتم الاكتتاب بكامل الأسهم في نهاية الميعاد وجب على المؤسسين الرجوع عن تأسيس الشركة أو إنقاص رأس مالها.

هـ. في حالة الرجوع عن تأسيس الشركة يجب أن يرد المؤسسون المبالغ المدفوعة من المكتتبين إلى أصحابها كاملة.

و. في حالة إنقاص رأس المال يكون للمكتتبين الحق في الرجوع عن اكتتابهم في ميعاد لا يقل عن مدة الاكتتاب الأولى. فإذا لم يرجعوا عنا خلال هذه المدة أعتبر الاكتتاب نهائياً برأس المال المطروح للاكتتاب العام، وإذا حدث و لم يغط (لم يكتتب) الجمهور بكامل الأسهم المطروحة للاكتتاب فإنه يجب عدم المضي في إنشاء الشركة لأن الجمهور غير راغب في الاستثمار في الشركة. ومع ذلك يمكن للمؤسسين أن ينقصوا من قيمة رأس المال، ولكن هذا متروك لموافقة الجمهور الذي اكتتب في رأس المال حيث يمكن للجمهور الرجوع عن اكتتابهم في حالة إنقاص رأس المال وذلك خلال فترة محددة.

المعالجة المحاسبية:

في حالة عدم تغطيه الاكتتاب العام لا توجد أية إجراءات أو قيود محاسبية بالدفاتر لأنه لا توجد دفاتر رسمية خاصة بالشركة حيث أن الشركة لم تؤسس قانوناً بعد وبالتالي لن يتم إصدار أسهم.

٢-٢-٤ حالة تغطية الجمهور للاكتتاب العام بالكامل:

في هذه الحالة يكتتب الجمهور في عدد من الأسهم مساوية لما تم طرحه للاكتتاب العام.

وتعرف هذه الحالة بحالة تغطية الاكتتاب العام كاملاً، أي تغطية الاكتتاب مرة واحدة. ويوضح المثال التالي كيفية قيود المعالجة المحاسبية لإصدار الأسهم على أقساط مع تغطية الاكتتاب بالكامل.

مثال:

صدر القرار بتأسيس إحدى شركات المساهمة في ٩٨/٤/١٥ برأس مال قدره ٨ مليون ريال موزع على ٤٠,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٢٠٠ ريال على أن تسدد قيمة السهم على النحو التالي:

٨٠ ريال قسط اكتتاب يسدد في الفترة بين ٣/١ حتى ٩٨/٣/١٥
 ٤٠ ريال قسط تخصيص يسدد في الفترة بين ٦/١ حتى ٩٨/٦/٣٠
 ٥٠ ريال قسط أول يسدد في الفترة بين ٨/١٥ حتى ٩٨/٨/٣١
 ٣٠ ريال قسط أخير يسدد في الفترة بين ١٠/١ حتى ٩٨/١٠/٣١
 فإذا علمت أن الشركة أصدرت ٢٠,٠٠٠ سهم، وأن المكننتين سددا قيمة الأقساط في مواعيد استحقاقها في حساب الشركة لدى البنك.

المطلوب:

١. قيود اليومية اللازمة.
٢. تصوير حسابات الأستاذ المختلفة.
٣. تصوير الميزانية العمومية للشركة كما في ٩٩/١٠/٣١

الحل:

أولاً: قيود اليومية:

٩٨/٤/١٥ من د/ البنك ١,٦٠٠,٠٠٠
 إلى د/ قسطي الاكتتاب والتخصيص ١,٦٠٠,٠٠٠
 (الاكتتاب في ٢٠,٠٠٠ سهم قيمة اسمية ٢٠٠ ريال بواقع ٨٠ ريال)

٩٨/٤/١٥ من د/ قسطي الاكتتاب والتخصيص ١,٦٠٠,٠٠٠
 إلى د/ رأس المال ١,٦٠٠,٠٠٠
 (إصدار ٢٠,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٢٠٠ ريال طلب منها ٨٠ ريال عند الاكتتاب)

٩٨/٦/١ من د/ قسطي الاكتتاب والتخصيص ٨٠٠,٠٠٠
 إلى د/ رأس المال ٨٠٠,٠٠٠
 (طلب قيمة قسط التخصص عن ٢٠,٠٠٠ سهم بواقع ٤٠ ريال)

٩٨/٦/٣٠ من د/ البنك ٨٠٠,٠٠٠
 إلى د/ قسطي الاكتتاب والتخصيص ٨٠٠,٠٠٠
 (تحصيل قيمة قسط التخصص بواقع ٤٠ ريال عن ٢٠,٠٠٠ سهم)

٩٩/٨/١٥ من د/ القسط الأول ١,٠٠٠,٠٠٠
 إلى د/ رأس المال ١,٠٠٠,٠٠٠
 (طلب قيمة القسط الأول عن ٢٠,٠٠٠ سهم بواقع ٥٠ ريال)

٩٩/٨/٣١ من د/ البنك ١,٠٠٠,٠٠٠
 إلى د/ القسط الأول ١,٠٠٠,٠٠٠
 (تحصيل قيمة القسط الأول بواقع ٥٠ ريال عن ٢٠,٠٠٠ سهم)

٩٩/١٠/١ من د/ القسط الأخير ٦٠٠,٠٠٠
 إلى د/ رأس المال ٦٠٠,٠٠٠
 (طلب قيمة القسط الأخير عن ٢٠,٠٠٠ سهم بواقع ٣٠ ريال)

٩٩/١٠/٣١ من د/ البنك ٦٠٠,٠٠٠
 إلى د/ القسط الأخير ٦٠٠,٠٠٠
 (تحصيل قيمة القسط الأخير بواقع ٣٠ ريال عن ٢٠,٠٠٠ سهم)

ثانياً: الحسابات المختلفة:

ح/ قسطنطين الاكتتاب والتخصيص

١,٦٠٠,٠٠٠	إلى ح/ رأس المال ٤/١٥	١,٦٠٠,٠٠٠	من ح/ البنك ٤/١٥
٨٠٠,٠٠٠	إلى ح/ رأس المال ٦/١	٨٠٠,٠٠٠	من ح/ البنك ٦/٣٠
٢,٤٠٠,٠٠٠		٢,٤٠٠,٠٠٠	

ح/ القسط الأول

١,٠٠٠,٠٠٠	إلى ح/ رأس المال ٨/١٥	١,٠٠٠,٠٠٠	من ح/ البنك ٨/٣١
-----------	-----------------------	-----------	------------------

ح/ رأس المال

٤,٠٠٠,٠٠٠	رصيد مرحل ١٠/٣١	١,٦٠٠,٠٠٠	من ح/ قسطنطين الاكتتاب والتخصيص ٤/١٥
		٨٠٠,٠٠٠	من ح/ قسطنطين الاكتتاب والتخصيص ٦/١
		١,٠٠٠,٠٠٠	من ح/ القسط الأول ٨/١٥
		٦٠٠,٠٠٠	من ح/ القسط الأخير ١٠/١
٤,٠٠٠,٠٠٠		٤,٠٠٠,٠٠٠	

ح/ القسط الأخير

٦٠٠,٠٠٠	إلى ح/ رأس المال ١٠/١	٦٠٠,٠٠٠	من ح/ البنك ١٠/٣١
---------	-----------------------	---------	-------------------

ثالثاً: الميزانية العمومية

الميزانية العمومية في ٩٨/١٠/٣١

الأصول	الخصوم
	رأس المال المصرح به
	٤٠,٠٠٠ سهم قيمة اسمية ٢٠٠ ريال
	رأس المال المصدر
	إصدار أول
	٢٠,٠٠٠ سهم قيمة اسمية ٢٠٠ ريال
٤,٠٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠
	رأس المال المدفوع
٤,٠٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠
٤,٠٠٠,٠٠٠	

أضواء على الحل:

١. استخدم حساب واحد لتجميع قسطنطين الاكتتاب والتخصيص حيث يعتبر القسطين مكملان لبعضهما البعض في عملية الاكتتاب والتخصيص. ومع ذلك يمكن استخدام حساب لكل قسط على حدة.
٢. فيما يتعلق بتواريخ إثبات القيود المحاسبية:

أ. تم إثبات قيد الاكتتاب في تاريخ صدور قرار تأسيس الشركة وهو ٩٨/٥/١٤ بالرغم من تاريخ السداد الفعلي لقسط الاكتتاب هو بين الفترة ٩٨/٣/١٥ - ٣/١ - ٩٨/٣/١٥ وذلك تطبيقاً للمادة (٨٤) فقرة (ج) من قانون الشركات التي تنص أن الشركة تعتبر مؤسسة قانونياً من تاريخ صدور قرار إعلان تأسيس الشركة، ويعني هذا أن قبل هذا التاريخ لا تكن الشركة قد تأسست قانوناً وبالتالي لا يكن لديها دفاتر قانونية بسبب عدم حصولها على الشخصية الاعتبارية. بمعنى أنه قبل هذا التاريخ لا توجد شركة.

ب. عادة ما يتم إثبات كل المعاملات الخاصة بالشركة في مرحلة ما قبل صدور قرار التأسيس في دفتر خاصة مثل دفاتر التسوية المعروفة. بينما القيد بالدفاتر القانونية يكون بعد صدور قرار تأسيس الشركة. ويلاحظ أن حساب البنك الخاص بالشركة التي أودعت فيه قيمة الاكتتابات عادة هو حساب الشركة تحت التأسيس.

ج. بقية القيود المحاسبية الخاصة بالأقساط تم إثباتها في مواعيد استحقاقها ومواعيد تحصيلها.

٢٠٢٤ حالة زيادة الاكتتاب عن عدد الأسهم المصدرة:

لم ينص قانون الشركات بإغلاق باب الاكتتاب بمجرد اكتمال الاكتتاب بجميع الأسهم، وإنما اقتصر النص على تحديد المدة التي يظل باب الاكتتاب خلالها مفتوحاً. فقد نص القانون بوجوب أن يظل الاكتتاب مفتوحاً لمدة لا تقل عن عشرة أيام ولا تتجاوز ثلاثة أشهر، ويجوز مدة فترة الاكتتاب بإذن من الوزير المختص لمدة ثلاثين يوماً إذا لم يكتب بثلاثة أرباع رأس المال، مادة (٧٧) فقرة (أ)، (ج). كما نص في المادة (٧٨) فقرة (أ) أيضاً بوجوب إغلاق باب الاكتتاب إذا تم الاكتتاب بجميع الأسهم في أي وقت بعد انقضاء عشرة أيام.

ويلاحظ أنه غالباً ما يترتب على تحديد المدة القانونية التي يظل فيه الاكتتاب مفتوحاً أن تصل إلى الشركة إكتتابات من الجمهور تفوق عدد الأسهم التي ترغب الشركة بإصدارها لهم. وبالطبع لا يجوز أن تقبل الشركة إكتتابات في أكثر من عدد الأسهم المقرر إصدارها، لذلك تواجه الشركة مشكلتين في مثل هذا الوضع. تتمثل الأولى في كيفية توزيع أو تخصيص الأسهم بين المكتبتين الذين تفوق رغباتهم عدد الأسهم المطروحة لهم، بينما تتمثل الثانية في كيفية التصرف بالمبالغ الزائدة المستلمة من الإكتتابات الزائدة. ونتناول هاتين المشكلتين فيما يلي:

أ. كيفية توزيع الأسهم بين المكتبتين:

لم ينص قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ صراحة على طريقة معينة للتوزيع، كما أنه لم يترك الأمر حرية لنظام الشركة ليحدد طريقة التوزيع. ولكن يشير القانون في المادة (٧٨) فقرة (ب) لعدم جواز إقصاء أي

مساهم عن الشركة مهما كانت عدد الأسهم التي اكتتب فيها. ونستنتج من هذا النص أن الطريقة الملائمة لتوزيع الأسهم هي طريقة التوزيع النسبي. ويجدر الإشارة أن هناك طرق متعددة يمكن أن تستخدم في عملية توزيع وتخصيص الأسهم المقرر إصدارها بين المكتبتين من الجمهور. ويمكن لنظام الشركة أن ينص على إتباع أي منها، ومن هذه الطرق ما يلي:

١. التوزيع النسبي:

يكون التوزيع حسب هذه الطريقة على أساس نسبة عدد الأسهم المصدرة (أو المطروحة للاكتتاب) إلى عدد الأسهم المكتتب فيها.

٢. حسب الأسبقية في الاكتتاب:

تعطي الأولوية في الاكتتاب بموجب هذه الطريقة حسب الأسبقية في تاريخ تقديم الاكتتاب وبغض النظر عن عدد الأسهم المكتتب به الشخص.

٣. تفضيل صغار المكتبتين:

تعطي الأولوية بموجب هذه الطريقة للمكتتب في العدد الأقل من الأسهم، وذلك رغبة من الشركة في توسيع قاعدة الملكية على عدد كبير من المساهمين.

٤. تفضيل كبار المكتبتين:

تعطي الأولوية حسب هذه الطريقة للمكتتب في العدد الأكبر من الأسهم، وذلك لرغبة الشركة في تقليص قاعدة الملكية أو عدد الملاك.

٥. تفضيل قدامى المساهمين:

تستخدم هذه الطريقة عندما تقوم الشركة بزيادة رأس المال المدفوع من خلال الإصدارات التالية حيث تعطى الأولوية في الاكتتاب للمساهمين القدامى قبل أي من المكتبتين الجدد.

ب. كيفية التصرف بالمبالغ الزائدة المحصلة من المكتتبين:

بعد قيام الشركة بتوزيع وتخصيص الأسهم كما رأينا في النقطة السابقة يبقى قيمة إكتتابات لم تستطع الشركة أن تخصصها، وهنا يجب عليها أن ترد مبالغ الإكتتابات الزائدة عن الحاجة إلى أصحابها من المكتتبين معذرة لهم عن عدم تلبية طلبات إكتتاباتهم كلها أو جزء منها. وهذا عادة ما تتبعه الشركة عندما يكون قد تم سداد قيمة السهم كاملة عند الإكتتاب. ولكن في حالة سداد قيمة السهم على أقسام قد ترى الشركة حجز كل قيمة المبالغ الزائدة لسداد بقية الأقساط التالية لقسط الإكتتاب، أو رد جزء من هذه المبالغ الزائدة للمكتتبين وحجز الجزء الباقي لسداد بقية الأقساط التالية.

ويجدر الإشارة أنه في هذه الحالة، يجب أن ينص شرط حجز المبالغ الزائدة في نشرة الإكتتاب.

وبناء على ذلك نتناول بالشرح المعالجة المحاسبية لكيفية التصرف بالمبالغ الزائدة المحصلة من المكتتبين في ظل الحالات التالية:

١. سداد قيمة السهم نقداً بالكامل دفعة واحدة ورد المبالغ الزائدة.
٢. سداد قيمة السهم على أقساط وحجز المبالغ الزائدة لسداد بقية الأقساط التالية.

١. حالة سداد قيمة السهم نقداً بالكامل دفعة واحدة ورد المبالغ الزائدة:

في هذه الحالة تكون الشركة قد حصلت على قيمة السهم بالكامل، وبما أنها قد خصصت كل الأسهم المصدرة على المكتتبين فإن رأس المال المصدر للشركة يكون قد تم تحصيله. لذلك يجب أن تعيد الشركة المبالغ الزائدة الخاصة بالأسهم المرفوضة إلى أصحابها حيث لا يوجد ما يستدعي الشركة

أن تبقى هذه المبالغ لديها. ويوضح المثال التالي المعالجة المحاسبية لتكوين الشركة ورد المبالغ الزائدة.

مثال:

تكونت شركة مساهمة يمنية بموجب قرار التأسيس الصادر في ٩٨/٥/١٠ برأس مال وقدره ١٦ مليون ريال مقسم إلى ٨٠,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٢٠٠ ريال للسهم. وقد أصدرت الشركة ٤٠,٠٠٠ سهم إكتتب المؤسسون في ٤٠% من الأسهم وسددوا القيمة نقداً بالكامل في ٩٨/٥/١٥ وطرحت باقي الأسهم للإكتتاب العام.

فإذا علمت ما يلي:

١. تسلمت الشركة من الجمهور إكتتابات عن ٣٠,٠٠٠ سهم سددت قيمتها بالكامل في ٩٨/٥/٢٤.
٢. وزعت الشركة الأسهم المصدرة على أساس التوزيع النسبي وردت المبالغ الزائدة للجمهور.

المطلوب:

١. قيود اليومية اللازمة.
٢. تصوير الميزانية العمومية كما في ٩٨/٥/٢٤.

الحل:

خطوات تمهيدية:

- عدد الأسهم التي إكتتب بها المؤسسون = ٤٠,٠٠٠ سهم $\times 40\% = 16,000$ سهم.
- عدد الأسهم المطروحة للإكتتاب العام (للجمهور) = ٤٠,٠٠٠ سهم $\times 60\% = 24,000$ سهم.

ثانياً: تصوير الميزانية العمومية:

الميزانية العمومية في ٩٨/٥/٢٤

الأصول	الخصوم
	رأس المال المصرح به
	٨٠,٠٠٠ سهم قيمة اسمية ٢٠٠ ريال
	رأس المال المصدر
	إصدار أول
	٤٠,٠٠٠ سهم قيمة اسمية ٢٠٠ ريال
	رأس المال المنفوع
	٨,٠٠٠,٠٠٠
١٦,٠٠٠,٠٠٠	
٨,٠٠٠,٠٠٠	
٨,٠٠٠,٠٠٠	
٨,٠٠٠,٠٠٠	

أضواء على الحل:

- يختص القيد الأول بإثبات إكتتاب المؤسسين في ١٦,٠٠٠ سهم (٤٠,٠٠٠ سهم × ٤٠%) بينما القيد الثاني يختص بما اكتتب به الجمهور فعلاً.
- استخدام حساب المؤسسين وحساب المكتتبين بالأسهم لأن الحالة هنا هي حالة سداد قيمة السهم كاملة دفعة واحدة وليس هناك أقساط.
- يمثل القيد الثالث نتيجة عملية تخصيص الأسهم المصدرة بين المؤسسين والجمهور بنسبة ٤٠% و ٦٠% لكل منهما.
- يختص القيد الرابع ببرد قيمة المبالغ الزائدة للجمهور وهي عن (٣٠,٠٠٠ سهم - ٢٤,٠٠٠ سهم) أي ٦,٠٠٠ سهم.
- نسبة التخصيص للجمهور هي = عدد الأسهم المصدرة أو المطروحة للجمهور: عدد الأسهم المكتتب بها = ٢٤,٠٠٠ سهم : ٣٠,٠٠٠ سهم.

• عدد الأسهم المردودة أو المرفوضة = ٣٠,٠٠٠ سهم - ٢٤,٠٠٠ سهم = ٦,٠٠٠ سهم.

• نسبة التخصيص = عدد الأسهم المصدرة: عدد الأسهم المكتتب بها = ٢٤,٠٠٠ سهم : ٣٠,٠٠٠ = ٤ : ٥.

أولاً: قيود اليومية اللازمة

٣,٢٠٠,٠٠٠ من د/البنك ٩٨/٥/١٥

٣,٢٠٠,٠٠٠ إلى د/المؤسسين

(الاكتتاب في ١٦,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٢٠٠ ريال سددت بالكامل)

٦,٠٠٠,٠٠٠ من د/البنك ٩٨/٥/٢٤

٦,٠٠٠,٠٠٠ إلى د/المكتتبين بالأسهم

(الاكتتاب في ٣٠,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٢٠٠ ريال سددت بالكامل)

من مذكورين

٣,٢٠٠,٠٠٠ د/المؤسسين ٩٨/٥/٢٤

٤,٨٠٠,٠٠٠ د/المكتتبين بالأسهم

٨,٠٠٠,٠٠٠ إلى د/رأس المال

(إصدار ٤٠,٠٠٠ سهم - كإصدار أول - بقيمة اسمية ٢٠٠ ريال)

(اكتتب المؤسسون في ١٦,٠٠٠ سهم والجمهور ٢٤,٠٠٠ سهم سددت بالكامل)

١,٢٠٠,٠٠٠ من د/المكتتبين بالأسهم

١,٢٠٠,٠٠٠ إلى د/البنك ٩٨/٥/٢٤

(رد المبالغ الزائدة للجمهور عن ٦,٠٠٠ سهم بواقع ٢٠٠ ريال)

$$\frac{2}{3} = \frac{4}{6} = 2 : 3$$

وتعني نسبة التخصيص ما يلي:

١. أن كل مكتتب في ٣ أسهم قد خصص له ٢ سهم فقط.
٢. إن الاكتتاب قد تم تغطيته مرة ونصف (وهذا واضح من مقلوب نسبة التخصيص ٣/٢).

٣. حالة سداد قيمة السهم على أقساط وحجز المبالغ الزائدة لسداد بقية الأقساط التالية:

سبق الإشارة إلى أن الشركة قد ترى حجز قيمة المبالغ الزائدة المدفوعة من الجمهور عند الاكتتاب واستخدامها لسداد بقية الأقساط التالية ولكن يجب أن تنص نشرة الاكتتاب على مثل هذا الشرط. ويوضح المثال التالي كيفية المعالجة المحاسبية لمثل هذه الحالة.

مثال:

صدر القرار بتأسيس إحدى الشركات المساهمة في ٩٨/٣/٣١ برأس مال ٢٠ مليون ريال مقسم إلى ١٠٠,٠٠٠ سهم تطرح للاكتتاب العام. وقد أصدرت الشركة ٦٠,٠٠٠ سهم، وأشترطت دفع قيمة السهم على النحو التالي:

٩٠ ريال قسط إكتتاب	تدفع خلال الفترة	٩٨/٣/١٠ - ٩٨/٣/٢٠
٤٠ ريال قسط تخصيص	تدفع خلال الفترة	٩٨/٤/١ - ٩٨/٤/٣٠
٣٠ ريال قسط أول	تدفع خلال الفترة	٩٨/٦/١ - ٩٨/٦/٣٠
٤٠ ريال قسط أخير	تدفع خلال الفترة	٩٨/٩/١ - ٩٨/٩/٣٠

فإذا علمت ما يلي:

١. اكتتب الجمهور في ١٠٠,٠٠٠ سهم وسددت الأقساط في مواعيد استحقاقها.

٢. تقرر تخصيص الأسهم بطريقة التوزيع النسبي مع حجز المبالغ الزائدة لسداد الأقساط التالية.

المطلوب:

١. قيود اليومية اللازمة.
٢. تصوير الحسابات المختلفة.

الحل:

خطوات تمهيدية:

القيمة الاسمية للسهم = $\frac{\text{رأس المال المصرح به}}{\text{عدد الأسهم المصرح بإصدارها}} = \frac{٢٠,٠٠٠,٠٠٠}{١٠٠,٠٠٠ \text{ سهم}} = ٢٠٠ \text{ ريال}$

نسبة التخصيص = $\frac{\text{عدد الأسهم المصدرة أو المطروحة للاكتتاب}}{\text{عدد الأسهم المكتتب بها}}$

$$= \frac{٦٠,٠٠٠ \text{ سهم} : ١٠٠,٠٠٠ \text{ سهم}}{١٠} = ٦ : ١٠$$

المبلغ المسدد أو المدفوع عند الاكتتاب عن السهم المصدر = المبلغ المدفوع × مقلوب نسبة التخصيص

$$= ٩٠ \times \frac{١٠}{٦} = ١٥٠ \text{ ريال}$$

طريقة أخرى لتحديد المبلغ المسدد عند الاكتتاب عن السهم المصدر =

$$\text{إجمالي المبالغ المحصلة عند الاكتتاب} = \frac{٩٠,٠٠٠,٠٠٠ \text{ سهم} \times ٩٠}{٦٠,٠٠٠} = \frac{٩٠,٠٠٠,٠٠٠}{٦٠,٠٠٠} = ١٥٠ \text{ ريال}$$

ويوزع هذا المبلغ المدفوع:

٩٠ ريال قسط إكتتاب.

٤٠ ريال قسط تخصيص.

٢٠ ريال محجوز لسداد جزء من القسط الأول.

ويكون الباقي من قيمة القسط الأول ٣٠-٢٠= ١٠ ريال

أولاً: قيود اليومية:

٩٠,٠٠٠,٠٠٠ من د/ البنك ٩٨/٣/٣١

٩,٠٠٠,٠٠٠ إلى د/قسطي الاكتتاب والتخصص

(الاكتتاب في ١٠٠,٠٠٠ سهم قيمة اسمية ٢٠٠ ريال طلب منها ٩٠ ريال عند الاكتتاب)

٦,٦٠٠,٠٠٠ من د/ قسطي الاكتتاب والتخصص

إلى مذكورين

٥,٤٠٠,٠٠٠ د/ رأس المال ٩٨/٣/٣١

١,٢٠٠,٠٠٠ د/ القسط الأول

(إصدار ٦٠,٠٠٠ سهم - إصدار أول - بقيمة اسمية ٢٠٠ ريال طلب منها ٩٠ ريال عند الاكتتاب وحجز الزيادة لسداد قسط التخصص وجزء من القسط الأول)

٢,٤٠٠,٠٠٠ من د/ قسطي الاكتتاب والتخصص

٢,٤٠٠,٠٠٠ إلى د/ رأس المال ٩٨/٤/١٠

(طلب قسط التخصص بواقع ٤٠ ريال عن ٦٠,٠٠٠ سهم)

١,٨٠٠,٠٠٠ من د/ القسط الأول ٩٨/٦/١٠

١,٨٠٠,٠٠٠ إلى د/ رأس المال

(طلب القسط الأول عن ٦٠,٠٠٠ سهم بواقع ٣٠ ريال)

٦٠٠,٠٠٠ من د/ البنك ٩٨/٦/٣٠

٦٠٠,٠٠٠ إلى د/ القسط الأول

(تحصيل بقية قيمة القسط الأول بواقع ١٠ ريال عن ٦٠,٠٠٠ سهم)

٢,٤٠٠,٠٠٠ من د/ القسط الأخير ٩٨/٩/١٠

٢,٤٠٠,٠٠٠ إلى د/ رأس المال

(طلب القسط الأخير عن ٦٠,٠٠٠ سهم بواقع ٤٠ ريال)

٢,٤٠٠,٠٠٠ من د/ البنك ٩٨/٩/٣٠

٢,٤٠٠,٠٠٠ إلى د/ القسط الأخير

(تحصيل قيمة القسط الأخير بواقع ٤٠ ريال عن ٦٠,٠٠٠ سهم)

ثانياً: تصوير الحسابات المختلفة:

د/قسطي الاكتتاب والتخصص

٦,٦٠٠,٠٠٠ إلى مذكورين ٣/٣١	٩,٠٠٠,٠٠٠ من د/ البنك ٣/٣١	
٢,٤٠٠,٠٠٠ إلى د/ رأس المال ٤/١		
٩,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠	

د/ رأس المال

١٢,٠٠٠,٠٠٠	رصيد مرحل ٩/٣٠	٥,٤٠٠,٠٠٠ من د/قسطي الاكتتاب والتخصص ٣/٣١
		٢,٤٠٠,٠٠٠ من د/قسطي الاكتتاب والتخصص ٤/١
		١,٨٠٠,٠٠٠ من د/ القسط الأول ٦/١٠
		٢,٤٠٠,٠٠٠ من د/ القسط الأخير ٩/١٠
١٢,٠٠٠,٠٠٠		١٢,٠٠٠,٠٠٠

د/ القسط الأول

١,٨٠٠,٠٠٠ إلى د/ رأس المال ٦/١٠	١,٢٠٠,٠٠٠ من د/قسطي الاكتتاب والتخصص ٢/٣١	
	٦٠٠,٠٠٠ من د/ البنك ٦/٣٠	
١,٨٠٠,٠٠٠	١,٨٠٠,٠٠٠	

د/القسط الأخير

٢,٤٠٠,٠٠٠	إلى د/رأس المال ٩/١٠	٢,٤٠٠,٠٠٠	من د/ البنك ٩/٣٠
-----------	----------------------	-----------	------------------

أضواء على الحل:

١. القيد الأول هو لإثبات ورود قسط الاكتتاب عن عدد الأسهم المكتتب فيها فعلاً من قبل الجمهور وعددها ١٠٠,٠٠٠ سهم. ويلاحظ أن هذا القيد أثبت بتاريخ ٩٨/٣/٣١ تاريخ صدور قرار التأسيس بالرغم من أن هذه المبالغ قد حصلت ابتداء من ٣/١ وحتى ٩٨/٣/٢٠ وقبل تاريخ صدور قرار التأسيس لا يكون للشركة وجود من الناحية القانونية وبالتالي ليس هناك أي دفاتر رسمية لها.
٢. القيد الثاني هو لإثبات اعتماد طلب قسط الاكتتاب وإصدار الأسهم بعد توزيعها وتخصيصها على المكتتبين، وأيضاً لإثبات حجز المبالغ الزائدة لسداد بقية الأقساط التالية، ويمكن تقسيم هذا القيد المركب إلى قيدتين منفصلتين الأول لإثبات اعتماد طلب قسط الاكتتاب وإصدار الأسهم، والثاني لحجز المبالغ الزائدة لسداد بقية الأقساط التالية.
٣. يلاحظ أن المبالغ الزائدة التي حجزتها الشركة لسداد بقية الأقساط مقدارها ٣,٦٠٠,٠٠٠ ريال وتخص الأسهم المرفوضة (٤٠,٠٠٠ سهم × ٩٠ ريال)، واستخدمت هذه المبالغ لسداد قسط التخصيص للأسهم المصدرة (٤٠ ريال × ٦٠,٠٠٠ سهم) بالإضافة لجزء من القسط الأول (٢٠ ريال × ٦٠,٠٠٠ سهم).

٤. القيد الثالث لإثبات طلب قسط التخصيص ويمثل مبلغ القيد قيمة القسط × عدد الأسهم المصدرة.

٥. المفروض أن يكون القيد التالي هو قيد تحصيل قيمة قسط التخصيص ولكن هذا لم يحدث لأن قيمة قسط التخصيص قد تم سداده من المبالغ الزائدة، وهذا واضح من حسابات قسطين الاكتتاب والتخصيص. فيعد ترحيل القيد الثالث الخاص بطلب قسط التخصيص أصبح رصيد هذا الحساب صفر، أي أن طلب قيمة القسط قد تم الوفاء به من قبل، أن يطلب.

٦. القيد الرابع لإثبات طلب القسط الأول ويمثل مبلغ القيد قيمة القسط الأول × عدد الأسهم المصدرة.

٧. القيد الخامس يجب أن يكون قيد تحصيل قيمة القسط الأول وهذا ما حدث، ولكن مبلغ القيد اختلف عن مبلغ قيد طلب هذا القسط (القيد الرابع).

ويرجع سبب اختلاف مبلغ القيد أن هناك جزء من قيمة القسط الأول قد سدد نتيجة لحجز المبالغ الزائدة لسداد بقية الأقساط التالية. والجزء المحجوز لسداد القسط الأول مقداره (٢٠ ريال × ٦٠,٠٠٠ سهم) مبلغ ١,٢٠٠,٠٠٠ ريال وبذلك يكون باقي المبلغ المحصل للقسط الأول هو ٦٠٠,٠٠٠ ريال (١٠ ريال × ٦٠,٠٠٠ سهم).

٨. القيدين الأخيرين لإثبات طلب القسط الأخير وتحصيل قيمة هذا القسط.

٣. حالة سدالة قيمة السهم على أقساط ورد جزء من المبالغ الزائدة للجمهور وحجز الباقي لسداد بقية الأقساط التالية:

يجدر الإشارة أنه لا يجوز بنص القانون إقصاء أي مساهم عن الشركة مهما كانت عدد الأسهم التي اكتتب بها، ولكن يمكن لأسباب قانونية، مثل الإخلال بشروط وثيقة الاكتتاب، أن تقوم الشركة ببرد الاكتتابات المخالفة للقانون. وعموماً لا تختلف المعالجة المحاسبية كثيراً في هذه الحالة عن الحالة السابقة. ويقتصر الخلاف في ضرورة استبعاد الأسهم التي ردت أو رفضت وبالتالي رد قيمة قسط إكتتاب هذه الأسهم المرفوضة بقيد عكسي لقيد الاستلام.

وبالطبع يترتب على رفض الأسهم المخالفة للقانون تغير في نسبة التخصيص حيث عند احتساب نسبة التخصيص في هذه الحالة يجب أولاً استبعاد عدد الأسهم المرفوضة أو المردودة من مقام نسبة التخصيص المعروفة. ويوضح المثال التالي كيفية المعالجة المحاسبية في هذه الحالة مستخدمين في ذلك نفس بيانات المثال السابق.

مثال:

صدر القرار بتأسيس إحدى شركات المساهمة في ٩٨/٣/٣١ برأس مال قدره ٢٠ مليون ريال مقسم إلى ١٠٠,٠٠٠ سهم تطرح للاكتتاب العام. وقد أصدرت الشركة كإصدار أول ٦٠,٠٠٠ سهم على أن تدفع القيمة الاسمية للسهم كالتالي:

٩٠ ريال قسط اكتتاب	يسدد بين ٣/١ و ٩٨/٣/٢٠
٤٠ ريال قسط تخصيص	يسدد بين ٤/١ و ٩٨/٤/٣٠
٣٠ ريال قسط أول	يسدد بين ٦/١٠ و ٩٨/٦/٣٠
٤٠ ريال قسط أخير	يسدد بين ٩/١٠ و ٩٨/٩/٣٠

فإذا علمت ما يلي:

١. اكتتب الجمهور في ١٠٠,٠٠٠ سهم وسددت الأقساط في مواعيد استحقاقها.

٢. قررت الشركة لأسباب قانونية رد قيمة إكتتاب في ١٠,٠٠٠ سهم، وتم تخصيص الأسهم بعد ذلك على أساس التوزيع النسبي مع حجز باقي المبالغ الزائدة لسداد الأقساط التالية.

المطلوب:

١. قيود اليومية اللازمة.

٢. تصوير الحسابات المختلفة.

الحل:

خطوات تمهيدية:

عدد الأسهم المكتتب فيها والمقبولة = عدد الأسهم المكتتب فيها - عدد الأسهم المرفوضة = ١٠٠,٠٠٠ - ١٠,٠٠٠ = ٩٠,٠٠٠ سهم.

نسبة التخصيص = عدد الأسهم المصدرة أو المطروحة للاكتتاب: عدد الأسهم المكتتب بها المقبولة

$$\frac{2}{3} = 90,000 : 60,000 = 3 : 2 = 9 : 6$$

المبلغ المسدد عند الاكتتاب عن السهم المصدر = المبلغ المدفوع × مقلوب نسبة التخصيص

$$= 90 \times \frac{3}{2} = 135 \text{ ريال}$$

ويوزع هذا المبلغ المدفوع كالتالي:

٩٠ ريال قسط إكتتاب.

٤٠ ريال قسط تخصيص.

٥ ريال محجوز لسداد جزء من القسط الأول.

أولاً: قيود اليومية:

٩٠,٠٠٠,٠٠٠ من د/البنك ٩٨/٣/٣١

٩,٠٠٠,٠٠٠ إلى د/قسطي الاكتتاب والتخصيص

(الاكتتاب في ١٠٠,٠٠٠ سهم قيمة اسمية ٢٠٠ ريال طلب منها ٩٠ ريال)

٥,٧٠٠,٠٠٠ من قسطي الاكتتاب والتخصيص ٩٨/٣/٣١

إلى مذكورين

٥,٤٠٠,٠٠٠ د/ رأس المال

٣٠٠,٠٠٠ د/ القسط الأول

(إصدار ٦٠,٠٠٠ سهم قيمة اسمية ٢٠٠ ريال طلب منها ٩٠ ريال عند الاكتتاب وحجز جزء من المبالغ الزائدة لسداد قسط التخصيص وجزء من قيمة القسط الأول)

٩٠٠,٠٠٠ من د/ قسطي الاكتتاب والتخصيص ٩٨/٣/٣١

٩٠٠,٠٠٠ إلى د/البنك

(رد قيمة إكتتابات عن ١٠,٠٠٠ سهم للجمهور بواقع ٩٠ ريال)

٢,٤٠٠,٠٠٠ من د/ قسطي الاكتتاب والتخصيص ٩٨/٤/١

٢,٤٠٠,٠٠٠ إلى د/ رأس المال

(طلب قسط التخصيص عن ٦٠,٠٠٠ سهم بواقع ٤٠ ريال)

١,٨٠٠,٠٠٠ من د/ القسط الأول ٩٨/٦/١٠

١,٨٠٠,٠٠٠ إلى د/ رأس المال

(طلب القسط الأول عن ٦٠,٠٠٠ سهم بواقع ٣٠ ريال)

١,٥٠٠,٠٠٠ من د/ البنك ٩٨/٦/٣٠

١,٥٠٠,٠٠٠ إلى د/القسط الأول

(تحصيل بقية قيمة القسط الأول بواقع ٢٥ ريال عن ٦٠,٠٠٠ سهم)

٢,٤٠٠,٠٠٠ من د/القسط الأخير

٢,٤٠٠,٠٠٠ إلى د/رأس المال ٩٨/٩/١٠

(طلب القسط الأخير عن ٦٠,٠٠٠ سهم بواقع ٤٠ ريال)

٢,٤٠٠,٠٠٠ من د/البنك ٩٨/٩/٣٠

٢,٤٠٠,٠٠٠ إلى د/القسط الأخير

(تحصيل قيمة القسط الأخير بواقع ٤٠ ريال عن ٦٠,٠٠٠ سهم)

ثانياً: حسابات الأستاذ المختلفة:

د/قسطي الاكتتاب والتخصيص

٥,٧٠٠,٠٠٠	إلى مذكورين ٣/٣١	٩,٠٠٠,٠٠٠	من د/ البنك ٣/٣١
٩٠٠,٠٠٠	إلى د/البنك ٣/٣١		
٢,٤٠٠,٠٠٠	إلى د/رأس المال ٤/١		
٩,٠٠٠,٠٠٠		٩,٠٠٠,٠٠٠	

د/رأس المال

١٢,٠٠٠,٠٠٠	رصيد مرحل ٩/٣٠	٥,٤٠٠,٠٠٠	من د/قسطي الاكتتاب والتخصيص ٣/٣
		٢,٤٠٠,٠٠٠	من د/قسطي الاكتتاب والتخصيص ٤/١
		١,٨٠٠,٠٠٠	من د/القسط الأول ٦/١٠
		٢,٤٠٠,٠٠٠	من د/القسط الأخير ٩/١٠
١٢,٠٠٠,٠٠٠		١٢,٠٠٠,٠٠٠	

د/القسط الأول

١,٨٠٠,٠٠٠	إلى د/رأس المال ٩/١٠	٣٠٠,٠٠٠	من د/قسطي الاكتتاب والتخصيص ٢/٣١
		١,٥٠٠,٠٠٠	من د/ البنك ٦/٣٠
١,٨٠٠,٠٠٠		١,٨٠٠,٠٠٠	

د/القسط الأخير

٢,٤٠٠,٠٠٠	إلى د/رأس المال ٩/١٠	٢,٤٠٠,٠٠٠	من د/البنك ٩/٣٠
-----------	----------------------	-----------	-----------------

أضواء على الحل مع مقارنته بالحل في الحالة السابقة:

١. لم تختلف طبيعة القيود المحاسبية في هذا المثال عن المثال السابق.
٢. اختلف مبالغ القيد الثاني والسبب هو أن المبالغ الزائدة المحتجزة لسداد الأقساط التالية وقدرها ٢,٧٠٠,٠٠٠ ريال.
- بعد أن تم رد ١٠,٠٠٠ سهم لأسباب قانونية.
- وقد استخدم مبلغ ٢,٧٠٠,٠٠٠ ريال لسداد قسط التخصيص ٢,٤٠٠,٠٠٠ ريال وسداد جزء من قيمة القسط الأول (٥ ريال × ٦٠,٠٠٠ سهم) = ٣٠٠,٠٠٠ ريال ومبلغ ٢,٤٠٠,٠٠٠ ريال موجود ضمناً في رصيد ح/قسطي الاكتتاب والتخصيص بعد عملية ترحيل مبلغ القيد رقم (٢).
٣. القيد الثالث خاص برد قيمة الأسهم المرودة لأسباب قانونية وعددها ١٠,٠٠٠ سهم.
- ويلاحظ أنه يمكن دمج القيد الثاني والثالث بقيد واحد مركب يجعل فيه حساب قسطي الاكتتاب والتخصيص مدينياً بمبلغ ٦,٦٠٠,٠٠٠ ريال وجعل كل من د/رأس المال دائناً بمبلغ ٥,٤٠٠,٠٠٠ ريال، د/القسط الأول دائناً بمبلغ ٣٠٠,٠٠٠ ريال، د/البنك دائناً بمبلغ ٩٠٠,٠٠٠ ريال.
٤. اختلف مبلغ القيد الخاص بتحصيل بقية قيمة القسط الأول في هذا المثال (القيد السادس) عن مبلغ القيد رقم (٥) في المثال السابق لأن المبلغ الباقي المطلوب تحصيله من قيمة هذا القسط في المثال الحالي هو (٣٠ ريال - ٥ ريال) = ٢٥ ريال مضروب في عدد الأسهم

المصدرة ٦٠,٠٠٠ سهم وهذا المبلغ هو ١,٥٠٠,٠٠٠ ريال.

٥. لم تختلف طبيعة ومبالغ القيود المحاسبية للقيد الأخيرين في هذا المثال عن المثال السابق.

٢.٤ المعالجة المحاسبية عند التأخر عن دفع قيمة الأقساط:

يجب أن يقوم المساهمون بدفع قيمة الأقساط في المواعيد المحددة بنشرة الاكتتاب، ولكن قد يحدث أحياناً أن يتأخر مساهم أو أكثر عن سداد قيمة بعض أقساط الأسهم التي تم تخصيصها لهم في مواعيد استحقاقها.

وينص قانون الشركات بتحميل المساهم المتأخر فوائد تأخير عن الأقساط المتأخرة دون الحاجة إلى إنذاره، (مادة ١٠٦ من القانون (٢٢) لسنة ١٩٩٧).

ويحق للشركة بيع أسهم المساهم المتأخر وبعد إنذاره بدفع الأقساط المستحقة بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول خلال عشرة أيام من تاريخ وصول الإنذار.

ويتم بيع هذه الأسهم المتأخرة السداد سواء في سوق الأوراق المالية أو بالمزاد العلني. وتستخدم الشركة الثمن الناتج من البيع في سداد قيمة الأقساط المتأخرة وفوائدها ومصاريف البيع ويرد الباقي لصاحب الأسهم. أما إذا كان ثمن البيع غير كاف للوفاء بهذه المبالغ فإنه يحق للشركة أن تطالب هذا المساهم المتأخر بسداد باقي المبلغ.

وبالطبع يترتب على عملية بيع هذه الأسهم إلغائها وإعطاء المشتري الجديد أسهماً جديدة تحمل أرقام الأسهم الملغاة، كما يتم التأشير في سجل الأسهم بوقوع البيع مع توضيح أسم المساهم الجديد.

وتحكم المعالجة المحاسبية لعملية التأخر عن دفع الأقساط القواعد التالية:

١. يحدث التأخر عن سداد الأقساط في الأقساط التالية لقسط الاكتتاب: ويعني هذا أن قسط الاكتتاب يتم سداؤه في ميعاده لأن عدم سداد قسط الاكتتاب يؤدي إلى حالة عدم وجود إكتتاب من أصله. ويكون التأخر عن سداد الأقساط ابتداء من قسط التخصيص وما بعده.

٢. الأسهم المتأخرة السداد هي دائماً أسهم مخصصة بعد أن تم تحديدها وتوزيعها على المساهمين نتيجة لعملية التخصيص. وبناء على ذلك فإذا حدث وكان نص المعلومة المتوافرة بأن السهم المتأخرة هي أسهم مكتتب فيها فإنه يجب تعديل هذه الأسهم إلى ما يعادلها بعدد الأسهم المخصصة وذلك باستخدام نسبة التخصيص المعروفة والتي نوجدها بقسمة عدد الأسهم المصدرة على عدد الأسهم المكتتب فيها.

٣. إذا كان القسط المتأخر قد حجز جزء من قيمته عند عملية التخصيص، فإن التأخر يكون بمقدار الجزء المتبقي من قيمة هذا القسط. ويظهر أثر التأخر في سداد قسط معين أو جزء منه برصيد مدين في حساب ذلك القسط. وبالطبع يجب أن يظهر هذا الرصيد المدين لحساب القسط ضمن الأصول بالميزانية، ولكن لغرض إظهار رأس المال المدفوع فعلاً فإن الرصيد المدين لحساب القسط يظهر في الميزانية العمومية مستنزلاً من رصيد رأس المال المصدر.

٤. عدم تأثر حساب رأس المال بالأقساط المتأخرة. ويرجع سبب عدم تأثر حساب رأس المال إلى استخدام حسابات الأقساط كحسابات وسيطة لإثبات كل من استحقاق قيمة الأقساط وتحصيل قيمة هذه الأقساط. ويتضح هذا أن قيد استحقاق القسط يكون بجعل حساب القسط المعني مديناً وحساب رأس المال دائناً. أما قيد التحصيل يكون بجعل

ح/البك مديناً و ح/القسط المعني دائناً. وينعكس أثر التأخر في سداد قيمة الأقساط في القيد الثاني الخاص بالتحصيل وفي هذا القيد لا يكون حساب رأس المال طرفاً فيه.

٥. يفترض أن المساهم المتأخر الذي تأخر عن سداد قسط معين في ميعاد استحقاقه سيتأخر أيضاً عن سداد الأقساط التالية.

ويوضح المثال التالي كيفية المعالجة المحاسبية في حالة التأخر عن سداد الأقساط.

مثال:

صدر القرار بتأسيس إحدى شركات المساهمة في ٩٨/٦/٢٠ برأس مال ١٠ مليون ريال مقسم إلى ١٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠٠ ريال. وقد أصدرت الشركة ٥٠,٠٠٠ سهم طرحت للإكتتاب العام على أن تدفع قيمة السهم على النحو التالي:

يسدد بين ٦/١ و ٩٨/٦/١٥	٥٠ ريال قسط اكتتاب
يسدد بين ٧/١ و ٩٨/٧/٣١	١٥ ريال قسط تخصص
يسدد بين ٩/١ و ٩٨/٦/٣٠	٢٠ ريال قسط أول
يسدد بين ١١/١ و ٩٨/١١/٣٠	١٥ ريال قسط أخير

فإذا علمت ما يلي:

١. تلقت الشركة إكتتابات في ٧٠,٠٠٠ سهم.
٢. قررت الشركة لأسباب قانونية رد الاكتتاب عن ١٠,٠٠٠ سهم، وبعد ذلك خصصت الأسهم المصدرة على أساس التوزيع النسبي مع حجز المبلغ الزائدة لسداد بقية الأقساط.

٣. تأخر مساهم عن السداد عند طلب قسط التخصيص كان قد اكتب في ٤٨٠ سهم.

٤. تأخر مساهم في ٨٠٠ سهم عن السداد عند طلب القسط الأول.

٥. سدد المساهم المتأخر منذ قسط التخصيص المستحق عليه بالإضافة إلى فوائد تأخير بمبلغ ١٧٥ ريال في ٩٨/١٠/٣١.

المطلوب:

١. قيود اليومية اللازمة.

٢. تصوير الحسابات المختلفة.

٣. تصوير الميزانية العمومية في كل من ٩٨/٩/٣٠ و ٩٨/١١/٣٠.

الحل:

خطوات تمهيدية:

عدد الأسهم المكتب بها المقبولة = عدد الأسهم المكتب بها - عدد الأسهم

المردودة = ١٠,٠٠٠ - ٧٠,٠٠٠ = ٦٠,٠٠٠

نسبة التخصيص = عدد الأسهم المصدرة : عدد السهم المكتب بها المقبولة

$$\frac{5}{6} = 60,000 : 50,000 = 6 : 5$$

المبلغ المدفوع عند الاكتتاب عن السهم المصدر = المبلغ المدفوع × مقلوب

$$\text{نسبة التخصيص} = \frac{6}{5} \times 50 = 60 \text{ ريال}$$

ويوزع هذا المبلغ المدفوع كالتالي:

٥٠ ريال قسط إكتتاب

١٠ ريال محجوز لسداد جزء من قسط التخصيص

بأقي من قيمة قسط التخصيص (١٥ - ١٠) = ٥ ريال

عدد الأسهم المتأخرة عن سداد قسط التخصيص = عدد الأسهم المكتب فيها

$$\text{نسبة التخصيص} = \frac{5}{6} \times 480 = 400 \text{ سهم}$$

إجمالي عدد الأسهم المتأخرة عن سداد القسط الأول =

$$1200 = 800 + 400 \text{ سهم}$$

عدد الأسهم المتأخرة عن سداد القسط الأخير = ٨٠٠ سهم

أولاً: القيود اليومية اللازمة:

٣,٥٠٠,٠٠٠ من د/البنك ٩٨/٦/٢٠

٣,٥٠٠,٠٠٠ إلى د/قسطي الاكتتاب والتخصيص

(الاكتتاب في ٧٠,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠٠ ريال بواقع ٥٠ ريال)

٣,٠٠٠,٠٠٠ من د/قسطي الاكتتاب والتخصيص ٩٨/٦/٢٠

إلى مذكورين

٢,٥٠٠,٠٠٠ د/ رأس المال

٥٠٠,٠٠٠ د/ البنك

(إصدار ٥٠,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠٠ ريال طلب منها ٥٠ ريال قسط

إكتتاب وحجز المبالغ الزائدة لسداد جزء من قسط التخصيص ورد إكتتابات

عن ١٠,٠٠٠ سهم الجمهور)

٧٥٠,٠٠٠ من د/قسطي الاكتتاب والتخصيص ٩٨/٧/١

٧٥٠,٠٠٠ إلى د/ رأس المال

(طلب قسط التخصيص عن ٥٠,٠٠٠ سهم بواقع ١٥ ريال)

ثانياً: الحسابات المختلفة:

د/قسطي الاكتتاب التخصيص

٦/٢٠ من د/البنك	٣,٥٠٠,٠٠٠	إلى مذكورين ٦/٢٠	٣,٠٠٠,٠٠٠
٧/٣١ من د/البنك	٢٤٨,٠٠٠	إلى د/رأس المال ٧/١	٧٥٠,٠٠٠
٩/٣٠ رصيد مرحل	٢,٠٠٠		
	٣,٧٥٠,٠٠٠		٣,٧٥٠,٠٠٠
١٠/٣١ من د/البنك	٢,٠٠٠	رصيد منقول ١٠/١	٢,٠٠٠

د/ رأس المال

٦/٢٠ من د/ قسطي الاكتتاب والتخصيص	٢,٥٠٠,٠٠٠	رصيد مرحل ٩/٣٠	٤,٢٥٠,٠٠٠
٧/١ من د/ قسطي الاكتتاب والتخصيص	٧٥٠,٠٠٠		
٩/١ من د/ القسط الأول	١,٠٠٠,٠٠٠		
	٤,٢٥٠,٠٠٠		٤,٢٥٠,٠٠٠
رصيد منقول ١٠/١	٤,٢٥٠,٠٠٠	رصيد منقول ١١/٣٠	٥,٠٠٠,٠٠٠
١١/٣٠ من د/ القسط الأخير	٧٥٠,٠٠٠		
	٥,٠٠٠,٠٠٠		٥,٠٠٠,٠٠٠

د/ القسط الأول

٩/٣٠ من د/البنك	٩٧٦,٠٠٠	إلى د/ رأس المال ٩/١	١,٠٠٠,٠٠٠
٩/٣٠ رصيد مرحل	٢٤,٠٠٠		
	١,٠٠٠,٠٠٠		١,٠٠٠,٠٠٠
١٠/٣١ من د/البنك	٨,٠٠٠	رصيد منقول ١٠/١	٢٤,٠٠٠
١٠/٣١ رصيد مرحل	١٦,٠٠٠		
	٢٤,٠٠٠		٢٤,٠٠٠

د/ القسط الأخير

١١/٣٠ من د/البنك	٧٢٨,٠٠٠	إلى د/رأس المال ١١/١	٧٥٠,٠٠٠
١١/٣٠ رصيد مرحل	١٢,٠٠٠		
	٧٥٠,٠٠٠		٧٥٠,٠٠٠

٢٤٨,٠٠٠ من د/البنك ٩٨/٧/٣١

إلى د/قسطي الاكتتاب والتخصيص ٢٤٨,٠٠٠

(تحصيل بقية قيمة قسط التخصيص بواقع ٥ ريال عن ٤٩,٦٠٠ سهم)

١,٠٠٠,٠٠٠ من د/ القسط الأول ٩٨/٩/١

إلى د/رأس المال ١,٠٠٠,٠٠٠

(طلب القسط الأول عن ٥٠,٠٠٠ سهم بواقع ٢٠ ريال)

٩٧٦,٠٠٠ من د/البنك ٩٨/٩/٣٠

إلى د/ القسط الأول ٩٧٦,٠٠٠

(تحصيل قيمة القسط الأول بواقع ٢٠ ريال عن ٤٨,٨٠٠ سهم)

١٠,١٧٥ من د/البنك ٩٨/١٠/٣١

إلى مذكورين

د/ قسطي الاكتتاب والتخصيص ٢,٠٠٠

د/ القسط الأول ٨,٠٠٠

د/ فوائد التأخير ١٧٥

(سداد المساهم المتأخر المستحق عليه عن ٤٠٠ سهم)

٧٥٠,٠٠٠ من د/ القسط الأخير ٩٨/١١/١

إلى د/ رأس المال ٧٥٠,٠٠٠

(طلب القسط الأخير عن ٥٠,٠٠٠ سهم بواقع ١٥ ريال)

٧٣٨,٠٠٠ من د/البنك ٩٨/١١/٣٠

إلى د/القسط الأخير ٧٣٨,٠٠٠

(تحصيل قيمة القسط الأخير بواقع ٥ ريال عن ٤٩,٢٠٠ سهم)

ح/ البنك

إلى ح/ قسطنطين الاككتاب والتخصيص ٦/٢٠ إلى ح/ قسطنطين الاككتاب والتخصيص ٧/٣١ إلى ح/ القسط الأول ٩/٣٠	٣,٥٠٠,٠٠٠ ٢٤٨,٠٠٠ ٩٧٦,٠٠٠
من ح/ قسطنطين الاككتاب والتخصيص ٦/٢٠ رصيد مرحل ٩/٣٠	٥٠٠,٠٠٠ ٤,٢٢٤,٠٠٠
إلى رصيد منقول ١٠/١ إلى منقولين ١٠/٣١ إلى ح/ القسط الأخير ١١/٣٠	٤,٨٢٤,٠٠٠ ٤,٢٢٤,٠٠٠ ١٠,١٧٥ ٧٣٨,٠٠٠
رصيد مرحل ١٠/٣٠	٤,٩٧٢,١٧٥ ٤,٩٧٢,١٧٥
	٤,٩٧٢,١٧٥

ثالثاً: إعداد الميزانية العمومية:

الميزانية العمومية في ٩٨/٩/٣٠

الأصول	الخصوم
١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	رأس المال المصرح به ١٠٠,٠٠٠ سهم قيمة اسمية ١٠٠ ريال
٥,٠٠٠,٠٠٠	رأس لمال المصدر إصدار أول ٥,٠٠٠ سهم قيمة اسمية ١٠٠ ريال أقساط متأخرة السداد ٢,٠٠٠ ٤٠٠ سهم بواقع ٥ ريال ٢٤,٠٠٠ ١٢٠٠ سهم بواقع ٢٠ ريال
٢٦,٠٠٠	(-) أقساط لم تطلب بعد ٧٥٠,٠٠٠ ٥,٠٠٠ سهم قسط أخير بواقع ١٥ ريال
٤,٢٢٤,٠٠٠	رأس المال المدفوع
٤,٢٢٤,٠٠٠	

الميزانية العمومية في ٩٨/١١/٣٠

الأصول	الخصوم
١٠,٠٠٠,٠٠٠	رأس المال المصرح به ١٠٠,٠٠٠ سهم قيمة اسمية ١٠٠ ريال
٥,٠٠٠,٠٠٠	رأس المال المصدر ٥٠,٠٠٠ سهم قيمة اسمية ١٠٠ ريال
٢٨,٠٠٠	(-) أقساط متأخرة ١٦,٠٠٠ ٨٠٠ سهم بواقع ٢٠ ريال ١٢,٠٠٠ ٨٠٠ سهم بواقع ١٥ ريال
٤,٩٧٢,٠٠٠	رأس المال المدفوع أرصدة دائنة أخرى فوائد تأخير
١٧٥	١٧٥
٤,٩٧٢,١٧٥	
٤,٩٧٢,١٧٥	

أضواء على الحل:

- القيد الأول خاص بإثبات استلام قسط الاككتاب عن ٧٠,٠٠٠ سهم اكتتب فيها الجمهور، وقد أثبت القيد بالدفاتر في تاريخ صدور قرار تأسيس الشركة بالرغم من أن المبلغ سدد فعلاً بين الفترة ٦/١ و ٩٨/٦/١٥.
- القيد الثاني لإثبات قسط الاككتاب المطلوب عن الأسهم التي أصدرتها الشركة ووزعتها بطريقة التوزيع النسبي على المساهمين بعد أن ردت

لأسباب قانونية ١٠,٠٠٠ سهم، وقيمة هذه الأسهم المردودة.

(١٠,٠٠٠ سهم × ٥٠ ريال) هو ٥٠٠,٠٠٠ ريال، واحتجزت المبالغ الزائدة وقيمتها ٥٠٠,٠٠٠ ريال لسداد جزء من قسط التخصيص (٥٠,٠٠٠ سهم × ١٠ ريال) وهذه المبالغ موجودة ضمن رصيد حساب قسطي الاكتتاب والتخصيص.

٣. القيد الثالث خاص بطلب قسط التخصيص بينما القيد الرابع يمثل قيد تحصيل باقي قيمة قسط التخصيص وقدره ٥ ريال عن ٤٩,٦٠٠ سهم (٥٠,٠٠٠ سهم - ٤٠٠ سهم متأخرة).

٤. يمثل القيد السادس قيد تحصيل قيمة القسط الأول وقدره ٢٠ ريال للسهم عن الأسهم التي سددت أقساطها وعددها ٤٨,٨٠٠ سهم.
(٥٠,٠٠٠ سهم - ١٢٠٠ سهم)

٥. يمثل القيد السابع قيد ما تم تحصيله من المساهم المتأخر عن السداد منذ قسط التخصيص وهذا المساهم يملك = ٤٨٠ سهم $\times \frac{٥}{٦} = ٤٠٠$ سهم ومستحق عليه ما يلي:

- باقي عليه من قسط التخصيص = ٤٠٠ سهم $\times ٥$ ريال = ٢,٠٠٠ ريال
- قيمة القسط الأول كاملاً = ٤٠٠ سهم $\times ٢٠$ ريال = ٨,٠٠٠ ريال
- فوائد التأخير = ١٧٥
- إجمالي المستحق عليه ١٠,١٧٥ ريال

٦. القيد التاسع خاص بإثبات تحصيل قيمة القسط الأخير ٤٩,٢٠٠ سهم فقط،

حيث أن الأسهم المتأخر السداد عن هذا القسط عددها ٨٠٠ سهم فقط.

٧. يلاحظ أن حساب رأس المال لم يتأثر بتأخر سداد جزء من قسط التخصيص عن ٤٠٠ سهم ولا يتأخر سداد قيمة القسط الأول والأخير عن ١٢٠٠ سهم و ٨٠٠ سهم على التوالي، وذلك لوجود حسابات الأقساط كحسابات وسيطة.

٨. عند العرض في الميزانية العمومية تم استئزال قيمة الأقساط المتأخرة من رصيد رأس المال المصدر بحيث تم توضيح رصيد رأس المال المدفوع فعلاً.

٤٤ المعالجة المحاسبية لبيع أسهم المساهم المتأخر:

سبق الإشارة إلى أن قانون الشركات اليمني يجيز احتساب فوائد تأخير عند توقف أو تأخر المساهم عن سداد بعض الأقساط لأي سبب كان وذلك بمجرد حلول ميعاد الاستحقاق ودون حاجة لإصدار هذا المساهم، تحسب الفائدة على المبلغ المتأخر عن الفترة ابتداء من نهاية تاريخ استحقاق قيمة القسط بمعدل الفائدة المتفق أو المعدل السائد بالسوق حيث لم يحدد القانون سعر لفائدة التأخير.

كذلك يجيز القانون لمجلس إدارة الشركة أن تقوم ببيع أسهم المساهم المتأخر وبعد إنذاره وإمهاله فترة عشرة أيام إلى مساهم آخر جديد. ويتم استخدام حصيلة بيع هذه الأسهم لسداد قيمة الأقساط المستحقة وفوائد التأخير ومصاريف بيع الأسهم ورد الباقي للمساهم القديم (المتأخر). وإذا لم تكن حصيلة البيع كافية يجوز للشركة أن تطالب هذا المساهم بباقي المستحق عليه.

ويجدر الإشارة أن عملية بيع الأسهم المتأخرة السداد لا تؤثر على حساب رأس المال وإنما تتأثر حسابات الأقساط التي تستخدم كحسابات وسيطة، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، يترتب على عملية بيع الأسهم المتأخرة إلغاء صكوك هذه الأسهم وإعطاء المشتري (المساهم الجديد) صكوك أسهم جديدة تحمل نفس أرقام الأسهم الملغاة، ويؤشر في سجل الأسهم بوقوع عملية البيع مع بيان أسم المساهم الجديد، حسب نص المادة ١٠٦ فقرة (هـ) من القانون. ويمكن تلخيص إجراءات المعالجة المحاسبية لواقعة بيع أسهم المساهم المتأخر في الآتي:

١- إثبات مصاريف بيع الأسهم:

xx من حـ/ مصاريف بيع الأسهم
xx إلى حـ/ البنك

٢- إثبات بيع الأسهم واستخدام الحصيلة في تسوية المستحق على المساهم المتأخر:

xxx من حـ/ البنك
إلى مذكورين
xx حـ/ قسطنطيني الاكتتاب والتخصيص (بالتأخر عن سداد قسط التخصيص)
xx حـ/ القسط الأول (بالتأخر عن سداد القسط الأول).
xx حـ/ القسط الأخير (بالتأخر عن سداد القسط الأخير).
xx حـ/ مصاريف بيع الأسهم (لإستعاضة مصاريف البيع).
xx حـ/ فوائد التأخير
xx حـ/ المساهم القديم (بالفرق بين حصيلة البيع وتسوية إجمالي المستحقات المطلوبة من المساهم القديم)

٣- إذا كانت حصيلة البيع غير كافية فيتم مطالبة المساهم القديم بسداد الفارق ويكون القيد كالتالي:

من مذكورين
xx حـ/ البنك
xx حـ/ المساهم القديم
إلى مذكورين
xx حـ/ قسطنطيني الاكتتاب والتخصيص
xx حـ/ القسط الأول
xx حـ/ القسط الأخير
xx حـ/ مصاريف بيع الأسهم
xx حـ/ فوائد التأخير

مثال:

صدر القرار بإنشاء شركة مساهمة في ٩٨/٣/٢٥ برأس مال مصرح به ٣٢ مليون ريال مقسم إلى ٢٠٠,٠٠٠ سهم، وأصدرت الشركة ١٠٠,٠٠٠ سهم كأصدار أول طرحت للإكتتاب العام على أن تسدد قيمة السهم على النحو التالي:

٨٠ ريال قسط إكتتاب يسدد خلال شهر إبريل ١٩٩٨
٣٠ ريال قسط تخصيص يسدد خلال شهر مايو ٩٨
٢٠ ريال قسط أول يسدد خلال شهر يونيو ٩٨
٣٠ ريال قسط أخير يسدد خلال شهر أغسطس ٩٨

إذ، علمت ما يلي:

١. تلقت الشركة اكتتاب عن ١٢٠,٠٠٠ سهم، وتقرر تخصيص الأسهم على أساس التوزيع النسبي مع حجز المبالغ الزائدة لسداد بقية الأقساط التالية.

٢. تأخر مساهم في ٨٠٠ سهم عن السداد عند طلب قسط التخصيص، كما تأخر مساهم آخر كان قد أكتتب في ١,٨٠٠ سهم عن السداد عند طلب القسط الأول.

٣. تم بيع أسهم المساهم المتأخر عن السداد منذ قسط التخصيص في ٩٨/١٠/٣١ بمبلغ ١٢٠ ريال للسهم الواحد، وبلغت مصاريف البيع ١,٠٠٠ ريال وفوائد التأخير تحسب بمعدل ١٢% سنوياً، وقد سدد صافي المستحق للمساهم القديم.

المطلوب:

١. قيود اليومية اللازمة.
٢. تصوير الحسابات المختلفة والميزانية العمومية كما في ٩٨/٨/٣١ و ٩٨/١٠/٣١.

الحل:

خطوات تمهيدية:

نسبة التخصيص = عدد الأسهم المصدرة : عدد الأسهم المكتتب فيها

$$١٠٠,٠٠٠ : ١٢٠,٠٠٠ = ٥ : ٦$$

المبلغ المدفوع عند الاكتتاب عن السهم المصدر = $٨٠ \times \frac{٦}{٥} = ٩٦$ ريال

ويوزع هذا المبلغ المدفوع كالتالي:

٨٠ ريال قسط إكتتاب

١٦ ريال محجوز لسداد جزء من قسط التخصيص

عدد أسهم المساهم المتأخر عن سداد قسط التخصيص = ٨٠٠ سهم

إجمالي عدد الأسهم المتأخرة عن سداد القسط الأول = ٨٠٠ سهم + $١,٨٠٠ \times \frac{٥}{٦}$

= ٢,٣٠٠ سهم

عدد الأسهم المتأخرة السداد عن سداد القسط الأخير = ٢٣٠٠ سهم

أولاً: قيود اليومية اللازمة:

٩,٦٠٠,٠٠٠ من حـ/ البنك ٩٨/٤/٣٠

٩,٦٠٠,٠٠٠ إلى حـ/ قسطي الاكتتاب والتخصيص

(الاكتتاب في ١٢٠,٠٠٠ سهم قيمة إسمية ٦٠ ريال طلب منها ٨٠ ريال)

٨,٠٠٠,٠٠٠ من حـ/ قسطي الاكتتاب والتخصيص

٨,٠٠٠,٠٠٠ إلى حـ/ رأس المال ٩٨/٤/٣٠

(إصدار ١٠٠,٠٠٠ سهم قيمة اسمية ٦٠ ريال طلب منها ٨٠ ريال وحجز

المبالغ الزائدة لسداد جزء من قسط التخصيص)

٣,٠٠٠,٠٠٠ من حـ/ قسطي الاكتتاب والتخصيص ٩٨/٥/١

٣,٠٠٠,٠٠٠ إلى حـ/ رأس المال

(طلب قسط التخصيص عن ١٠٠,٠٠٠ سهم بواقع ٣٠ ريال)

١,٣٨٨,٨٠٠ من حـ/ البنك ٩٨/٥/٣١

١,٣٨٨,٨٠٠ إلى حـ/ قسطي الاكتتاب والتخصيص

(تحصيل باقي قيمة قسط التخصيص بواقع ٤ ريال عن ٩٩,٢٠٠ سهم)

٤٢,١٢٠ حـ/المساهم القديم
(بيع ٨٠٠ سهم متأخرة السداد منذ قسط التخصيص بواقع ١٢٠ ريال وتسوية
المستحقات المتأخرة وفيد الصافي)
٤٢,١٢٠ من حـ/المساهم المتأخر ٩٨/١٠/٣١
٤٢,١٢٠ إلى حـ/البنك
(سداد صافي المستحق المساهم القديم)
ثانياً: إعداد الحسابات المختلفة والميزانية العمومية في ٩٨/٨/٣١ و
٩٨/١٠/٣١
أ. الحسابات المختلفة:

حـ/قسطي الاكتتاب والتخصيص			
٨,٠٠٠,٠٠٠	إلى حـ/ رأس المال ٤/٣	٩,٦٠٠,٠٠٠	من حـ/ البنك ٤/١
٣,٠٠٠,٠٠٠	إلى حـ/ رأس المال ٥/١	١,٣٨٨,٨٠٠	من حـ/ البنك ٥/٣١
١١,٠٠٠,٠٠٠		١١,٢٠٠	رصيد مرحل ٨/٣١
١١,٢٠٠	رصيد منقول ٩/١	١١,٢٠٠	من حـ/البنك ١٠/٣١

حـ/رأس المال

١٦,٠٠٠,٠٠٠	رصيد مرحل ٨/٣١	٨,٠٠٠,٠٠٠	من حـ/قسطي الاكتتاب والتخصيص ٤/٣٠
		٣,٠٠٠,٠٠٠	من حـ/قسطي الاكتتاب والتخصيص ٥/١
		٢,٠٠٠,٠٠٠	من حـ/القسط الأول ٦/١
		٣,٠٠٠,٠٠٠	من حـ/القسط الأخير ٦/٣٠
١٦,٠٠٠,٠٠٠		١٦,٠٠٠,٠٠٠	

٢,٠٠٠,٠٠٠ من حـ/القسط الأول ٩٨/٦/١
٢,٠٠٠,٠٠٠ إلى حـ/رأس المال
(طلب القسط الأول عن ١٠٠,٠٠٠ سهم بواقع ٢٠ ريال)
١,٩٥٤,٠٠٠ من حـ/البنك ٩٨/٦/٣٠
١,٩٥٤,٠٠٠ إلى حـ/القسط الأول
(تحصيل قيمة القسط الأول بواقع ٢٠ ريال عن ٩٧,٧٠٠ سهم)
٣,٠٠٠,٠٠٠ من حـ/القسط الأخير ٩٨/٨/١
٣,٠٠٠,٠٠٠ إلى حـ/رأس المال
(طلب القسط الأخير عن ١٠٠,٠٠٠ سهم بواقع ٣٠ ريال)
٢,٩٣١,٠٠٠ من حـ/البنك ٩٨/٨/٣١
٢,٩٣١,٠٠٠ إلى حـ/القسط الأخير
(تحصيل قيمة القسط الأخير بواقع ٣٠ ريال عن ٩٧,٧٠٠ سهم)
١,٠٠٠ من حـ/مصاريف بيع الأسهم ٩٨/١٠/٣١
١,٠٠٠ إلى حـ/البنك
(إثبات مصاريف بيع الأسهم)
٩٦,٠٠٠ من حـ/البنك ٩٨/١٠/٣١
إلى مذكورين
١١,٢٠٠ حـ/قسطي الاكتتاب والتخصيص
١٦,٠٠٠ حـ/القسط الأول
٢٤,٠٠٠ حـ/القسط الأخير
١,٠٠٠ حـ/مصاريف بيع الأسهم
١,٦٨٠ حـ/فوائد التأخير

ب. الميزانية العمومية:

الميزانية العمومية في ٩٨/٨/٣١

الأصول	الخصوم
	رأس المال المصرح به
	٢٠٠,٠٠٠ سهم قيمة اسمية ١٦٠ ريال
	رأس المال المصدر
	إصدار أول
	١٠٠,٠٠٠ سهم قيمة اسمية ١٦٠ ريال
	(-) أسهم متأخرة السداد
	٨٠٠ سهم بواقع ١٤ ريال
	٢٣٠٠ سهم بواقع ٢٠ ريال
	٢٣٠٠ سهم بواقع ٣٠ ريال
	رأس المال المدفوع
١٥,٨٧٣,٨٠٠ البنك	١٦,٠٠٠,٠٠٠
١٥,٥٧٣,٨٠٠	(١٢٦,٢٠٠)
١٥,٨٧٣,٨٠٠	١٥,٨٧٣,٨٠٠

الميزانية العمومية في ٩٨/١٠/٣١

الأصول	الخصوم
	رأس المال المصرح به
	٢٠٠,٠٠٠ سهم قيمة اسمية ١٦٠ ريال
	رأس المال المصدر
	١٠٠,٠٠٠ سهم قيمة اسمية ١٦٠
	(-) أسهم متأخرة السداد
	١٥٠٠ سهم بواقع ٢٠ ريال
	١٥٠٠ سهم بواقع ٣٠ ريال
	رأس المال المدفوع
	أرصدة دائنة أخرى
	فوائد تأخير
١٥,٩٢٦,٦٨٠ البنك	١٦,٠٠٠,٠٠٠
١٥,٩٢٦,٦٨٠	(٧٥,٠٠٠)
١٥,٩٢٦,٦٨٠	١٥,٩٢٦,٦٨٠

ح/ القسط الأول

٢,٠٠٠,٠٠٠	إلى ح/ رأس المال ٦/١	١,٩٥٤,٠٠٠	من ح/ البنك ٦/٣٠
٢,٠٠٠,٠٠٠		٢,٠٠٠,٠٠٠	رصيد مرحل ٨/٣١
٤٦,٠٠٠	رصيد منقول ٩/١	١٦,٠٠٠	من ح/ البنك ١٠/٣١
١٦,٠٠٠		٣٠,٠٠٠	رصيد مرحل ١٠/٣١
		٤٦,٠٠٠	

ح/ القسط الأخير

٣,٠٠٠,٠٠٠	إلى ح/ رأس المال ٨/١	٢,٩٣١,٠٠٠	من ح/ البنك ٨/٣١
٣,٠٠٠,٠٠٠		٦٩,٠٠٠	رصيد مرحل ٨/٣١
٦٩,٠٠٠	إلى رصيد منقول ٩/١	٢٤,٠٠٠	من ح/ البنك ١٠/٣١
٦٩,٠٠٠		٤٥,٠٠٠	رصيد مرحل ١٠/٣١
		٦٩,٠٠٠	

ح/ البنك

٩,٦٠٠,٠٠٠	إلى ح/ قسطن الاكتتاب والتخصيص ٤/١	١٥,٨٧٣,٨٠٠	رصيد مرحل ٨/٣١
١,٣٨٨,٨٠٠	إلى ح/ قسطن الاكتتاب والتخصيص ٥/٣١		
١,٩٥٤,٠٠٠	إلى ح/ القسط الأول ٦/٣٠		
٢,٩٣١,٠٠٠	إلى ح/ القسط الأخير ٨/٣١		
١٥,٨٧٣,٨٠٠		١٥,٨٧٣,٨٠٠	
١٥,٨٧٣,٨٠٠	رصيد منقول ٩/١	١,٠٠٠	من ح/ مصاريف بيع الأسهم ١٠/٣١
		٤٢,١٢٠	من ح/ المساهم القديم ١٠/٣١
		١٥,٩٢٦,٦٨٠	رصيد مرحل
		١٥,٩٦٩,٨٠٠	

ملاحظات على الحل:

١. القيد قبل الأخير هو الخاص ببيع ٨٠٠ سهم متأخرة السداد منذ طلب قسط التخصيص بمبلغ ١٢٠ ريال لكل سهم. وحصيلة البيع هذه هي ٨٠٠ سهم × ١٢٠ = ٩٦,٠٠٠ ريال واستخدمت هذه الحصيلة لسداد الأقساط المستحقة لهذه الأسهم وهي كالتالي:
- بقية قسط التخصيص = ٤ ريال × ٨٠٠ سهم = ١١,٢٠٠ ريال. قيمة القسط الأول = ١٦,٠٠٠ ريال، وقيمة القسط الأخير ٢٤,٠٠٠ ريال ومصاريف بيع الأسهم وفوائد التأخير والباقي تم سداده للمساهم القديم حسب القيد الأخير.
٢. احتسبت فوائد التأخير ابتداء من نهاية تاريخ استحقاق القسط بمعدل ١٢% سنوياً وذلك على النحو الآتي:

الفائدة عن بقية قسط التخصيص من ٦/١ حتى ١٠/٣١

$$= ١١,٢٠٠ \times \frac{١٢}{١٠٠} \times \frac{٥}{١٢} \text{ شهر} = ٥٦٠$$

الفائدة عن قيمة القسط الأول من ٧/١ حتى ١٠/٣١

$$= ١٦,٠٠٠ \times \frac{١٢}{١٠٠} \times \frac{٤}{١٢} \text{ شهر} = ٦٤٠$$

الفائدة عن قيمة القسط الأخير من ٩/١ حتى ١٠/٣١

$$= ٢٤,٠٠٠ \times \frac{١٢}{١٠٠} \times \frac{٢}{١٢} = ٤٨٠$$

١٦٨٠

إجمالي فوائد التأخير

٣. لم يتأثر حساب رأس المال هنا سواء بتأخر سداد الأقساط المتأخرة للأسهم أو في بيع هذه الأسهم، وذلك نتيجة استخدام حسابات وسيطة للأقساط.
٤. أظهرت الميزانية العمومية كما في ٩٨/٨/٣١ أن رصيد رأس المال

المدفوع هو ١٥,٨٧٣,٨٠٠ ريال وذلك بسبب وجود أقساط متأخرة السداد لعدد من الأسهم ابتداء من استحقاق قسط التخصيص. ولكن بعد بيع الأسهم المتأخرة السداد ومقد قسط التخصيص ارتفع رصيد رأس المال المدفوع بما تم تحصيله من الأقساط المتأخرة لهذه الأسهم المباعة، وهذا ما ظهر من الميزانية العمومية كما في ٩٨/١٠/٣١.

٥. أظهرت الميزانية العمومية كما في ٩٨/١٠/٣١ رصيد لفوائد التأخير ضمن أرصدة دائنة أخرى، وظهور فوائد التأخير في الميزانية العمومية يكون بصفة مؤقتة لحين إعداد أول حسابات ختامية للشركة حيث تقفل في حساب الأرباح والخسائر عند إعدادها في نهاية أول سنة مالية للشركة.
٦. تم سداد صافي المستحق للمساهم القديم في قيد اليومية الأخير، أما إذا لم يحدث وأن تم سداد مستحقات هذا المساهم، فإنها تظهر ضمن الأرصدة الدائنة الأخرى في الميزانية العمومية.

٥.٤: المعالجة المحاسبية لإصدار الأسهم العينية:

سبق الإشارة إلى أن الأسهم العينية هي تلك الأسهم التي يتم الوفاء أو سداد قيمتها بتقديم أصول عينية أو أصول وخصوم منشأة قائمة، وعادة تقدم من قبل المؤسسين، ولكن ليس هناك ما يمنع أن تمنح الأسهم العينية لأي مساهم قدم أصول عينية سداداً لقيمة حصته في رأس المال. ويجيز القانون في المادة (٨٠) أن يشتمل رأس المال على حصص أو أسهم عينية، ولكن يجب أن تقييم الحصص العينية بالاتفاق مع مقدميها. ويمكن لشركة المساهمة أن تستعين بخبراء لتقدير قيمة الحصص العينية. ويتشترط القانون عدم تسليم الأسهم التي تمثل الحصص العينية إلا بعد نقل ملكية هذه الحصص (الأصول)

كاملة للشركة. كما يتشترط القانون عدم جواز تداول الأسهم العينية قبل انقضاء سنة واحدة على إصدارها إلا إذا كانت هذه الأسهم العينية ناتجة عن الاندماج. وعموماً تتضمن صكوك الأسهم العينية نفس ما تتضمنه الأسهم النقدية من بيانات وحقوق وتعطي أرقام متسلسلة خاصة ويذكر بأنها عينية.

ويلاحظ أن الأسهم العينية تصدر بسداد القيمة دفعة واحدة. أي أنه يجب إستيفاء قيمة الأسهم بالكامل قبل أن يتم إصدار هذه الأسهم. ولا تختلف طبيعة التسجيل المحاسبي لإثبات الأسهم العينية عما يتم إتباعه لإثبات الأسهم النقدية التي تسدد نقداً بالكامل دفعة واحدة. فعند تقديم الأصول العينية تجعل حسابات الأصول مدينة وحساب المؤسسين أو المكنتبين بالأسهم دائناً بالقيمة المقدرة لهذه الأصول والمتفق عليه. ثم يجعل حساب المؤسسين أو المكنتبين بالأسهم مدينة وحساب رأس المال دائناً عند إصدار الأسهم العينية.

وبناءً على ذلك تكون قيود اليومية كالتالي:

أولاً: حالة تقديم أصول عينية:

١. عند استلام الأصول:

من مذكورين

xx حـ/ العقار

xx حـ/ الأثاث

xx حـ/ السيارات

xx إلى حـ/ المؤسسين (أو المكنتبين بالأسهم)

(إستلام الأصول العينية المقدمة كحصة عينية)

٢. عند إصدار الأسهم العينية:

xx من حـ/ المؤسسين (أو المكنتبين بالأسهم)

xx إلى حـ/ رأس المال

(إصدار سهم عيني بقيمة إسمية.....)

ثانياً: حالة تقديم أصول وخصوم منشأة معينة:

١. عند تقديم الأصول والخصوم بعد إعادة تقييمها:

من مذكورين

xx حـ/ العقار

xx حـ/ السيارات

xx حـ/ الأثاث

إلى مذكورين

xx حـ/ الدائنين

xx حـ/ المؤسسين (أو المكنتبين بالأسهم)

٢. إصدار الأسهم العينية:

xx من حـ/ المؤسسين (أو المكنتبين بالأسهم)

xx إلى حـ/ رأس المال

يلاحظ عدم اختلاف طبيعة القيود المحاسبية في الحالتين السابقتين أعلاه لإثبات الحصة العينية سواء عند تقديم أصول عينية مختلفة فقط، أو أصول وخصوم منشأة قائمة، حيث يعتمد القيد المحاسبي في الأساس على قيمة صافي الأصول المقدمة مقابل قيمة الحصة العينية.

ويجدر الإشارة أنه عند تقديم أصول وخصوم منشأة قائمة قد تختلف قيمة صافي الأصول المقدمة عن قيمة الحصة (أو الأسهم) العينية الممنوحة، لذلك نكون أمام ثلاثة احتمالات هي:

- ١- تساوي قيمة الأسهم العينية مع قيمة صافي الأصول المقدمة.
 - ٢- زيادة قيمة الأسهم العينية عن قيمة صافي الأصول المقدمة.
 - ٣- نقص قيمة الأسهم العينية عن قيمة صافي الأصول المقدمة.
- ١.٥.٤ حالة تساوي قيمة الأسهم العينية مع قيمة صافي الأصول المقدمة:

يوضح المثال التالي كيفية المعالجة المحاسبية لإثبات الحصة العينية عندما تتساوى قيمة الأسهم العينية مع قيمة صافي الأصول المقدمة.

مثال (١):

فيما يلي الميزانية العمومية لشركة التضامن الخاصة، بسعيد ومحسن اللذان يقسمان الأرباح والخسائر بالتساوي في ٩٩/١/١:

الأصول	الخصوم
١,٢٠٠,٠٠٠	رأس المال
١٥٠,٠٠٠	سعيد ٧٥٠,٠٠٠
	محسن ٧٥٠,٠٠٠
	دائتو ٣٠٠,٠٠٠
٢٠٠,٠٠٠	مصرفات مستحقة ٥٠,٠٠٠
٣٠٠,٠٠٠	
١,٨٥٠,٠٠٠	

وقد اتفق الشريكان في هذا التاريخ مع مجموعة من مؤسسي إحدى شركات المساهمة على التنازل عن شركتهما الخاصة مقابل امتلاكهما لحصة عينية وفق الشروط التالية:

١- تنتقل أصول وخصوم شركة التضامن إلى شركة المساهمة فيما عدا رصيد البنك بعد إعادة تقييمها بالقيم التالية:

تقدر الأصول الثابتة المختلفة ١,٩٠٠,٠٠٠ ريال، للبضاعة ٣٠٠,٠٠٠ ريال، للمدينين ١٠٠,٠٠٠ ريال، الدائنين ٣٠٠,٠٠٠ ريال.

٢- تتعهد شركة المساهمة بالتزامات شركة التضامن فيما عدا المصروفات المستحقة.

٣- تصدر شركة المساهمة ٢٠,٠٠٠ سهم عيني بقيمة اسمية ١٠٠ ريال في ٩٩/١/٥.

المطلوب: قيود اليومية اللازمة في دفاتر شركة المساهمة:

الحل:

خطوات تمهيدية:

قيمة صافي الأصول بعد إعادة التقييم = إجمالي الأصول - الإلتزامات

$$= ٣٠٠,٠٠٠ - (١٠٠,٠٠٠ + ٣٠٠,٠٠٠ + ١,٩٠٠,٠٠٠)$$

$$= ٢,٣٠٠,٠٠٠ - ٣٠٠,٠٠٠ = ٢,٠٠٠,٠٠٠ \text{ ريال}$$

قيمة الأسهم العينية المصدرة = ٢٠,٠٠٠ سهم $\times ١٠٠ = ٢,٠٠٠,٠٠٠$ ريال

$\therefore$ قيمة الأسهم العينية = قيمة صافي الأصول.

قيود اليومية اللازمة:

٩٩/١/٥

من مذكورين

ح/ الأصول الثابتة المختلفة

١,٩٠٠,٠٠٠

ح/ البضاعة

٣٠٠,٠٠٠

ح/ المدينين

١٠٠,٠٠٠

إلى مذكورين

حـ/ الدائنين ٣٠٠,٠٠٠

حـ/ المكتتبين بالأسهم ٢,٠٠٠,٠٠٠

(تقديم أصول وخصوم شركة سعيد ومحسن مقابل ٢٠,٠٠٠ سهم عيني قيمة
أسمية ١٠٠ ريال)

٢,٠٠٠,٠٠٠ من حـ/ المكتتبين بالأسهم ٩٩/١/٥

إلى حـ/ رأس المال ٢,٠٠٠,٠٠٠

(إصدار ٢٠,٠٠٠ سهم عيني قيمة اسمية ١٠٠ ريال)

٢-٥٤: حالة زيادة قيمة الأسهم العينية عن قيمة صافي الأصول المقدمة:

في هذه الحالة تكون قيمة الأسهم العينية الممنوحة أكبر من قيمة صافي
الأصول المقدمة، وهنا يعتبر الفارق بمثابة أصل غير ملموس يتمثل بشهرة
محل، ويعالج على هذا الأساس. ويوضح المثال التالي كيفية المعالجة
المحاسبية.

مثال (٢):

باستخدام نفس بيانات المثال السابق مع إستثناء أن عدد الأسهم العينية
المصدرة هي ٢١,٠٠٠ سهم عيني بقيمة اسمية ١٠٠ ريال.
المطلوب: قيود اليومية اللازمة.

الحل:

قيمة صافي الأصول بعد إعادة التقييم = ٢,٣٠٠,٠٠٠ - ٣٠٠,٠٠٠

= ٢,٠٠٠,٠٠٠ ريال

قيمة الأسهم العينية المصدرة = ٢١,٠٠ × ١٠٠ = ٢,١٠٠,٠٠٠ ريال

∴ شهرة المحل = الفارق بين قيمة الأسهم العينية وقيمة صافي الأصول

= ٢,١٠٠,٠٠٠ - ٢,٠٠٠,٠٠٠ = ١٠٠,٠٠٠ ريال.

قيود اليومية اللازمة:

من مذكورين ٩٩/١/٥

حـ/ شهرة المحل ١٠٠,٠٠٠

حـ/ الأصول الثابتة المختلفة ١,٩٠٠,٠٠٠

حـ/ البضاعة ٣٠٠,٠٠٠

حـ/ المدينين ١٠٠,٠٠٠

إلى مذكورين

حـ/ الدائنين ٣٠٠,٠٠٠

حـ/ المكتتبين بالأسهم ٢,١٠٠,٠٠٠

(تقديم أصول وخصوم شركة سعيد ومحسن مقابل ٢١,٠٠٠ سهم عيني بقيمة
أسمية ١٠٠ ريال)

٢,١٠٠,٠٠٠ من حـ/ المكتتبين بالأسهم ٩٩/١/٥

إلى حـ/ رأس المال ٢,١٠٠,٠٠٠

(إصدار ٢١,٠٠٠ سهم عيني بقيمة اسمية ١٠٠ ريال)

٢-٥٤: حالة نقص قيمة الأسهم العينية عن قيمة صافي الأصول المقدمة:

في هذه الحالة تكون قيمة الأسهم العينية أقل من قيمة صافي الأصول
المقدمة. ويعني هذا أن قيم الأصول بالدفاتر متضخمة ويجب تخفيضها لتعكس
قيمتها الحقيقية. ولكن قد يصعب تحديد مقدار التضخم في قيمة كل أصل على
حده بصورة دقيقة، لذلك يعتبر الفارق بين قيمة الأسهم العينية الممنوحة وقيمة
صافي الأصول المقدمة بمثابة احتياطي رأسمالي يسمى احتياطي تضخم في
قيم الأصول.

ويستخدم هذا الاحتياطي لمقابلة ما قد يحدث في هذه الأصول من نقص
في قيمتها في المستقبل.

ويوضح المثال التالي كيفية المعالجة المحاسبية.

مثال (٣):

باستخدام نفس بيانات المثال رقم (١) مع استثناء أن عدد الأسهم العينية المصدرة هي ٨,٨٠٠ سهم عيني بقيمة اسمية ١٠٠ ريال.
المطلوب: قيود اليومية اللازمة.

الحل:

قيمة صافي الأصول بعد إعادة التقييم = ٢,٣٠٠,٠٠٠ - ٣٠٠,٠٠٠

= ٢,٠٠٠,٠٠٠ ريال

قيمة الأسهم العينية الممنوحة = ٨,٨٠٠ سهم $\times$ ١٠٠ = ٨٨٠,٠٠٠ ريال

∴ احتياطي تضخم في قيم الأصول = صافي قيمة الأصول - قيمة الأسهم العينية

= ١,٨٨٠,٠٠٠ - ٢,٠٠٠,٠٠٠ =

= ١٢٠,٠٠٠ ريال

قيود اليومية اللازمة:

٩٩/١/٥

من مذكورين

١,٩٠٠,٠٠٠ حـ/ الأصول الثابتة المختلفة

٣٠٠,٠٠٠ حـ/ البضاعة

١٠٠,٠٠٠ حـ/ المدينين

إلى مذكورين

٣٠٠,٠٠٠ حـ/ الدائنين

١٢٠,٠٠٠ حـ/ احتياطي تضخم في قيم الأصول

٨٨٠,٠٠٠ حـ/ المكتتبين بالأسهم

(تقديم أصول وخصوم شركة سعيد ومحسن مقابل ٨,٨٠٠ سهم عيني بقيمة

اسمية ١٠٠ ريال)

١٠٠

١,٨٨٠,٠٠٠ من حـ/ المكتتبين بالأسهم ٩٩/١/٥

١,٨٨٠,٠٠٠ إلى حـ/ رأس المال

(إصدار ٨,٨٠٠ سهم عيني بقيمة اسمية ١٠٠ ريال)

مثال عام في الأسهم النقدية والعينية:

صدر القرار بتأسيس شركة مساهمة يمنية برأس مال ٣٠ مليون ريال مقسم إلى ٣٠٠,٠٠٠ سهم في ٩٩/٣/١. وقد أصدرت الشركة كإصدار أول ١٥٠,٠٠٠ سهم. وقد أكتتب المؤسسون في ٤٠% من رأس مال الشركة وعددهم ثمانية وزعت عليهم بالتساوي، وطرح الباقي للإكتتاب العام. فإذا علمت ما يلي:

١- سدد المؤسسون جزء من قيمة حصصهم المكتتب فيها نقداً بالكامل، وقدموا بالباقي أصول وخصوم شركة التضامن التي يمتلكونها بالتساوي، والتي ظهرت ميزانيتها العمومية في ٩٩/٣/١ كالآتي:
إجمالي الأصول: ٢,٠٠٠,٠٠٠ العقار، ٢,٠٠٠,٠٠٠ سيارات، ١,٠٠٠,٠٠٠ بضاعة.

٢- أعيد تقييم أصول وخصوم شركة التضامن على النحو التالي:
٣,٠٠٠,٠٠٠ العقار، ١,٨٠٠,٠٠٠ السيارات، ١,٢٠٠,٠٠٠ البضاعة، ١,٢٠٠,٠٠٠ الدائنين.

٣- تلقت الشركة إكتتابات من الجمهور في ١٥٠,٠٠٠ سهم، وردت الشركة لأسباب قانونية ٣٠,٠٠٠ سهم، وتقرر توزيع الأسهم بعد ذلك على المكتتبين من الجمهور على أساس التوزيع النسبي مع حجز المبالغ الزائدة لسداد الأقساط التالية.

٤- سددت القيمة الاسمية على النحو التالي:

١٠١

إجمالي الخصوم: ١٠,٠٠٠,٠٠٠ أدانئون، ٤,٠٠٠,٠٠٠ رأس المال

٦٠ ريال قسط ائكتاب يسدد خلال شهر مارس ٩٩

١٥ ريال قسط تئصيص يسدد خلال شهر إبريل ٩٩

١٥ ريال قسط أول يسدد خلال شهر يونيو ٩٩

١٠ ريال قسط أخير يسدد خلال شهر سبتمبر ٩٩

٥- طلبت وسددت جميع الأقساط في مواعيد استحقاقها ما عدا مساهم كان قد أئكتب في ١,٠٠٠ سهم تأخر عن السداد عند طلب القسط الأول. وتم بيع أسهم هذا المساهم في ٩٩/١١/١ بسعر ٩٠ ريال للسهم الواحد، وبلغت مصاريف البيع ١,٥٠٠ ريال، وأئتسبت فوائد تأخير بمعدل ١٢% سنوياً وسدد المستحق له يوم ٩٩/١١/١٥.

الطلب:

- ١- قيود اليومية اللازمة.
- ٢- تصوير الحسابات التالية: ح/ رأس المال، ح-/ القسط الأول، ح-/ القسط الأخير، ح-/ البنك.
- ٣- تصوير الميزانية العمومية للشركة في التواريخ التالية: ٩٩/٦/٣٠، ٩٩/٩/٣٠، ٩٩/١١/١٥.

الحل:

خطوات تمهيدية:

$$\text{القيمة الاسمية للسهم} = \frac{٣٠,٠٠٠,٠٠٠}{٣٠٠,٠٠٠ \text{ سهم}} = ١٠٠ \text{ ريال}$$

$$\begin{aligned} \text{قيمة صافي الأصول بعد إعادة التقييم} &= \text{إجمالي الأصول} - \text{الائتزامات} \\ &= (١,٢٠٠,٠٠٠ + ١,٨٠٠,٠٠٠ + ٣,٠٠٠,٠٠٠) - ١,٢٠٠,٠٠٠ \\ &= ٤,٨٠٠,٠٠٠ - ٦,٠٠٠,٠٠٠ = ١,٢٠٠,٠٠٠ \text{ ريال} \end{aligned}$$

عدد الأسهم العينية للمؤسسين = $\frac{\text{قيمة صافي الأصول المقدمة كحصصة عينية}}{\text{القيمة الاسمية للسهم}}$

$$= \frac{٤,٨٠٠,٠٠٠}{١٠٠} = ٤٨,٠٠٠ \text{ سهم عيني}$$

عدد الأسهم النقدية للمؤسسين = إجمالي الأسهم المئكتب بها المؤسسين - عدد الأسهم العينية = $(١٥٠,٠٠٠ \times \%٤٠) - ٤٨,٠٠٠ = ١٢,٠٠٠$ سهم نقدي
الأسهم المقبولة والمحجوزة لصالح الجمهور = عدد الأسهم المئكتب بها (الواردة) - عدد الأسهم المردودة

$$= ١٥٠,٠٠٠ - ٣٠,٠٠٠ = ١٢٠,٠٠٠ \text{ سهم}$$

∴ نسبة التئصيص (الجمهور) = عدد الأسهم المطروحة للجمهور: عدد الأسهم المقبولة والمحجوزة

$$= (١٥٠,٠٠٠ \times \%٦٠) : ١٢٠,٠٠٠$$

$$= \frac{٣}{٤} = ٤ : ٣ = ١٢٠,٠٠٠ : ٩٠,٠٠٠$$

المبلغ المسدد عند الائكتتاب عن السهم المصدر = المبلغ المدفوع × مقلوب نسبة التئصيص

$$= ٨٠ \text{ ريال} \times \frac{٤}{٣} = ١٠٦ \text{ ريال}$$

ويوزع هذا المبلغ على النحو التالي:

٦٠ ريال قسط ائكتاب

١٥ ريال لسداد قسط التئصيص

٥ ريال محجوز لسداد جزء من القسط الأول

عدد أسهم المساهم المتأخر عن السداد منذ طلب القسط الأول

= عدد الأسهم المكتتب بها × نسبة التخصيص

$$= \frac{3}{4} \times 1000 = 750 \text{ سهم}$$

قيود اليومية اللازمة:

٩٩/٣/١

من مذكورين

٣,٠٠٠,٠٠٠ حـ/ العقار

١,٨٠٠,٠٠٠ حـ/ السيارات

١,٢٠٠,٠٠٠ حـ/ البضاعة

إلى مذكورين

١,٢٠٠,٠٠٠ حـ/ الدائنين

٤,٨٠٠,٠٠٠ حـ/ المؤسسين

(تقديم أصول وخصوم شركة التضامن مقابل ٤٨,٠٠٠ سهم عيني قيمة اسمية ١٠٠ ريال)

٩٩/٣/١

١,٢٠٠,٠٠٠ من حـ/ البنك

١,٢٠٠,٠٠٠ إلى حـ/ المؤسسين

(إكتتاب المؤسسين في ١٢,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠٠ ريال سددت بالكامل)

٩,٠٠٠,٠٠٠ من حـ/ البنك ٩٩/٣/٣١

٩,٠٠٠,٠٠٠ إلى حـ/ قسطي الاكتتاب والتخصيص

(إكتتاب الجمهور في ١٥٠,٠٠٠ سهم بواقع ٦٠ ريال)

٦,٠٠٠,٠٠٠ من حـ/ المؤسسين ٩٩/٣/٣١

٦,٠٠٠,٠٠٠ إلى حـ/ رأس المال

(إصدار ٤٨,٠٠٠ سهم عيني و ١٢,٠٠٠ سهم نقدي بقيمة اسمية ١٠٠ ريال)

٧,٦٥٠,٠٠٠ من حـ/ قسطي الاكتتاب والتخصيص ٩٩/٣/٣١

إلى مذكورين

٥,٤٠٠,٠٠٠ حـ/ رأس المال

٤٥٠,٠٠٠ حـ/ القسط الأول

١,٨٠٠,٠٠٠ حـ/ البنك

(إصدار ٩٠,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠٠ ريال طلب منها ٦٠ ريال عند الاكتتاب وحجز المبالغ الزائدة لسداد قسط التخصيص و ٥ ريال عن القسط الأول ورد قيمة الإكتتاب عن ٣٠,٠٠٠ سهم)

١,٣٥٠,٠٠٠ من حـ/ قسطي الاكتتاب والتخصيص ٩٩/٤/١

١,٣٥٠,٠٠٠ إلى حـ/ رأس المال

(طلب قسط التخصيص بواقع ١٥ ريال عن ٩٠,٠٠٠ سهم)

١,٣٥٠,٠٠٠ من حـ/ القسط الأول ٩٩/٩/١

١,٣٥٠,٠٠٠ إلى حـ/ رأس المال

(طلب القسط الأول عن ٩٠,٠٠٠ سهم بواقع ١٥ ريال)

٨٩٢,٥٠٠ من حـ/ البنك ٩٩/٩/٣٠

٨٩٢,٥٠٠ إلى حـ/ القسط الأول

(تحصيل باقي قيمة القسط الأول بواقع ١٠ ريال عن ٨٩,٢٥٠ سهم)

٩٠٠,٠٠٠ من حـ/ القسط الأخير ٩٩/٩/١

٩٠٠,٠٠٠ إلى حـ/ رأس المال

(طلب القسط الأخير عن ٩٠,٠٠٠ سهم بواقع ١٠ ريال)

٨٩٢,٥٠٠ من حـ/ البنك ٩٩/٩/٣٠

٨٩٢,٥٠٠ إلى حـ/ القسط الأخير

(تحصيل قيمة القسط الأخير بواقع ١٠ ريال عن ٨٩,٢٥٠ سهم)

حـ/ القسط الأول

١,٣٥٠,٠٠٠	إلى حـ/ رأس المال ٦/١	٤٥٠,٠٠٠	من حـ/ قسبي الاكتتاب والتخصيص ٣/٣١
		٨٩٢,٥٠٠	من حـ/ البنك ٦/٣٠
		٧,٥٠٠	رصيد مرحل ٦/٣٠
١,٣٥٠,٠٠٠		١,٣٥٠,٠٠٠	
٧,٥٠٠	رصيد منقول ٧/١	٧,٥٠٠	رصيد مرحل ٩/٣٠
٧,٥٠٠		٧,٥٠٠	
٧,٥٠٠	رصيد منقول ١٠/١	٧,٥٠٠	من حـ/ البنك ١١/١

حـ/ القسط الأخير

٩٠٠,٠٠٠	إلى رأس المال ٩/١	٨٩٢,٥٠٠	من حـ/ البنك ٩/٣٠
		٧,٥٠٠	رصيد مرحل
٦٠٠,٠٠٠		٦٠٠,٠٠٠	
٧,٥٠٠	رصيد منقول ١٠/١	٧,٥٠٠	من حـ/ البنك ١١/١

حـ/ البنك

١,٢٠٠,٠٠٠	إلى حـ/ المؤسسين ٣/١	١,٨٠٠,٠٠٠	من حـ/ قسبي الاكتتاب والتخصيص ٣/٣١
٩,٠٠٠,٠٠٠	إلى حـ/ قسبي الاكتتاب والتخصيص ٣/٣١	٩,٢٩٢,٥٠٠	رصيد مرحل ٦/٣٠
٨٩٢,٥٠٠	إلى حـ/ القسط الأول ٦/٣٠		
١١,٠٩٢,٥٠٠		١١,٠٩٢,٥٠٠	
٩,٢٩٢,٥٠٠	رصيد منقول ٧/١	١٠,١٨٥,٠٠٠	رصيد مرحل ٩/٣٠
٨٩٢,٥٠٠	إلى حـ/ القسط الأخير ٩/٣٠		
١٠,١٨٥,٠٠٠		١٠,١٨٥,٠٠٠	
١٠,١٨٥,٠٠٠	رصيد منقول ١٠/١	١,٥٠٠	من حـ/ مصاريف بيع الأسهم ١١/١
٦٧,٥٠٠	إلى مذكورين ١١/١	٥٠,٦٢٥	من حـ/ المساهم المتأخر ١١/١٥
١٠,٢٥٢,٥٠٠		١٠,٢٥٢,٥٠٠	رصيد مرحل

١,٥٠٠ من حـ/ مصاريف بيع الأسهم ٩٩/١١/١
إلى حـ/ البنك ١,٥٠٠
(سداد مصاريف بيع الأسهم)

٦٧,٥٠٠ من حـ/ البنك ٩٩/١١/١

إلى مذكورين

حـ/ القسط الأول ٧,٥٠٠

حـ/ القسط الأخير ٧,٥٠٠

حـ/ مصاريف بيع الأسهم ١,٥٠٠

حـ/ فوائد التأخير ٣٧٥

حـ/ المساهم المتأخر ٥٠,٦٢٥

(بيع ٧٥٠ سهم متأخر منذ القسط الأول وتسوية مستحقات الأقساط وفوائد

التأخير والمصاريف الأخرى)

٥٠,٦٢٥ من حـ/ المساهم المتأخر ٩٩/١١/١٥

إلى حـ/ البنك ٥٠,٦٢٥

(سداد صافي المستحق للمساهم المتأخر)

ثانياً: تصوير الحسابات التالية:

حـ/ رأس المال

١٤,١٠٠,٠٠٠	رصيد مرحل ١/٣٠	٦,٠٠٠,٠٠٠	من حـ/ المؤسسين ٣/٣١
		٥,٤٠٠,٠٠٠	من حـ/ قسبي الاكتتاب والتخصيص ٣/٣١
		١,٣٥٠,٠٠٠	من حـ/ قسبي الاكتتاب والتخصيص ٤/١
		١,٣٥٠,٠٠٠	من حـ/ القسط الأول ٦/١
١٤,١٠٠,٠٠٠		١٤,١٠٠,٠٠٠	
١٥,٠٠٠,٠٠٠	رصيد مرحل ٩/٣٠	١٤,١٠٠,٠٠٠	رصيد منقول ٧/١
١٥,٠٠٠,٠٠٠		٩٠٠,٠٠٠	من حـ/ القسط الأخير ٩/١
		١٥,٠٠٠,٠٠٠	

ثالثاً: تصوير الميزانية العمومية:

الميزانية العمومية في ٩٩/٦/٣٠

الأصول				الخصوم			
٤,٨٠٠,٠٠٠	أصول ثابتة	عقار	٣,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	رأس المال المصرح به	٣,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠
		سيارات	١,٨٠٠,٠٠٠				
	أصول متداولة	بضاعة	١,٢٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠	رأس المال المصدر	١٥,٠٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠
		بنك	٩,٢٩٢,٥٠٠				
١٠,٤٩٢,٥٠٠	أصول متداولة	بضاعة	١,٢٠٠,٠٠٠	٧,٥٠٠	٧٥٠ سهم بواقع ١٠ ريال	٧٥٠	٧٥٠
		بنك	٩,٢٩٢,٥٠٠				
	أصول متداولة	بضاعة	١,٢٠٠,٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠	(-) أقساط غير مطلوبة السداد	٩٠٠,٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠
		بنك	٩,٢٩٢,٥٠٠				
١٥,٢٩٧,٥٠٠	أصول متداولة	بضاعة	١,٢٠٠,٠٠٠	(٩٧٥,٠٠٠)	قسط أخير بواقع ١٠ ريال عن	٩٠٠,٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠
		بنك	٩,٢٩٢,٥٠٠				
	أصول متداولة	بضاعة	١,٢٠٠,٠٠٠	١٤,٩٩٢,٥٠٠	رأس المال المنفوع	١٤,٩٩٢,٥٠٠	١٤,٩٩٢,٥٠٠
		بنك	٩,٢٩٢,٥٠٠				
١٦,١٨٥,٠٠٠	أصول متداولة	بضاعة	١,٢٠٠,٠٠٠	١٦,١٨٥,٠٠٠	دائنون	١٦,١٨٥,٠٠٠	١٦,١٨٥,٠٠٠
		بنك	٩,٢٩٢,٥٠٠				
	أصول متداولة	بضاعة	١,٢٠٠,٠٠٠	١٦,١٨٥,٠٠٠	دائنون	١٦,١٨٥,٠٠٠	١٦,١٨٥,٠٠٠
		بنك	٩,٢٩٢,٥٠٠				

الميزانية العمومية في ٩٩/٩/٣٠

الأصول				الخصوم			
٤,٨٠٠,٠٠٠	أصول ثابتة	عقار	٣,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	رأس المال المصرح به	٣,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠
		سيارات	١,٨٠٠,٠٠٠				
	أصول متداولة	بضاعة	١,٢٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠	رأس المال المصدر	١٥,٠٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠
		بنك	١٠,١٨٥,٠٠٠				
١١,٣٨٥,٠٠٠	أصول متداولة	بضاعة	١,٢٠٠,٠٠٠	٧,٥٠٠	٧٥٠ سهم قسط أول بواقع ١٠ ريال	٧٥٠	٧٥٠
		بنك	١٠,١٨٥,٠٠٠				
	أصول متداولة	بضاعة	١,٢٠٠,٠٠٠	٧,٥٠٠	(-) أقساط متأخرة السداد	٧٥٠	٧٥٠
		بنك	١٠,١٨٥,٠٠٠				
١٦,١٨٥,٠٠٠	أصول متداولة	بضاعة	١,٢٠٠,٠٠٠	(١٥,٠٠٠)	سهم قسط أخير بواقع ١٠ ريال	٧٥٠	٧٥٠
		بنك	١٠,١٨٥,٠٠٠				
	أصول متداولة	بضاعة	١,٢٠٠,٠٠٠	١٤,٩٨٥,٠٠٠	رأس المال المنفوع	١٤,٩٨٥,٠٠٠	١٤,٩٨٥,٠٠٠
		بنك	١٠,١٨٥,٠٠٠				
١٦,١٨٥,٠٠٠	أصول متداولة	بضاعة	١,٢٠٠,٠٠٠	١٦,١٨٥,٠٠٠	دائنون	١٦,١٨٥,٠٠٠	١٦,١٨٥,٠٠٠
		بنك	١٠,١٨٥,٠٠٠				
	أصول متداولة	بضاعة	١,٢٠٠,٠٠٠	١٦,١٨٥,٠٠٠	دائنون	١٦,١٨٥,٠٠٠	١٦,١٨٥,٠٠٠
		بنك	١٠,١٨٥,٠٠٠				

الميزانية العمومية في ٩٩/١١/١٥

الأصول				الخصوم			
٤,٨٠٠,٠٠٠	أصول ثابتة	عقار	٣,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	رأس المال المصرح به	٣,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠
		سيارات	١,٨٠٠,٠٠٠				
	أصول متداولة	بضاعة	١,٢٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠	رأس المال المصدر	١٥,٠٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠
		بنك	١٠,٢٠٠,٣٧٥				
١١,٤٠٠,٣٧٥	أصول متداولة	بضاعة	١,٢٠٠,٠٠٠	٧,٥٠٠	٧٥٠ سهم قسط أول بواقع ١٠ ريال	٧٥٠	٧٥٠
		بنك	١٠,٢٠٠,٣٧٥				
	أصول متداولة	بضاعة	١,٢٠٠,٠٠٠	٧,٥٠٠	(-) أقساط غير مطلوبة السداد	٧٥٠	٧٥٠
		بنك	١٠,٢٠٠,٣٧٥				
١٦,١٨٥,٠٠٠	أصول متداولة	بضاعة	١,٢٠٠,٠٠٠	(٩٧٥,٠٠٠)	قسط أخير بواقع ١٠ ريال عن	٩٠٠,٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠
		بنك	٩,٢٩٢,٥٠٠				
	أصول متداولة	بضاعة	١,٢٠٠,٠٠٠	١٤,٩٩٢,٥٠٠	رأس المال المنفوع	١٤,٩٩٢,٥٠٠	١٤,٩٩٢,٥٠٠
		بنك	٩,٢٩٢,٥٠٠				
١٦,١٨٥,٠٠٠	أصول متداولة	بضاعة	١,٢٠٠,٠٠٠	١٦,١٨٥,٠٠٠	دائنون	١٦,١٨٥,٠٠٠	١٦,١٨٥,٠٠٠
		بنك	٩,٢٩٢,٥٠٠				
	أصول متداولة	بضاعة	١,٢٠٠,٠٠٠	١٦,١٨٥,٠٠٠	دائنون	١٦,١٨٥,٠٠٠	١٦,١٨٥,٠٠٠
		بنك	٩,٢٩٢,٥٠٠				

أضواء على الحل:

١. القيد الأول لإثبات تقديم الحصة العينية الممثلة بصافي أصول شركة التضامن.
٢. القيد الثاني لإثبات دفع قيمة الأسهم النقدية كاملة التي اكتسب بها المؤسسون، وحيث أنه تم دفع كامل قيمة الأسهم نقداً لم يتم توسط حاسب قسطن الاكتتاب والتخصيص.
٣. القيد الرابع لإصدار الأسهم النقدية والعينية التي خصصت للمؤسسين سددت القيمة كاملة، ويمكن جمع القيد الرابع والخامس في قيد واحد مركب لأنهما يمثلان إصدار الأسهم العينية والنقدية، حتى وإن كانت قيمة الأسهم النقدية المخصصة للجمهور لم تسدد قيمتها بالكامل حتى تاريخه.
٤. احتسبت فوائد بمعدل ١٢% سنوياً بدءاً من نهاية تاريخ استحقاق القسط وذلك على النحو التالي:

$$\text{الفائدة عن بقية المستحق من القسط الأول} = ٧٥٠ \times \frac{١٢}{١٠٠} \times \frac{٤}{١٢} \text{ شهر} = ٣٠٠$$

$$\text{الفائدة عن المستحق من القسط الأخير} = 7500 \times \frac{12}{100} \times \frac{1}{12} \text{ شهر} = 75$$

إجمالي فوائد التأخير ٣٧٥

٥. إعداد الميزانية العمومية حسب التواريخ المختلفة تظهر أثر كل من الأقساط المتأخرة والأقساط غير المطلوبة حتى تاريخ إعداد الميزانية على رصيد رأس المال المصدر وبالتالي تظهر قيمة رأس المال المدفوع في كل تاريخ من تواريخ إعداد الميزانية العمومية.

٦.٢ المعالجة المحاسبية لمصاريف التأسيس ومصاريف الإصدار:

١. مصاريف التأسيس:

يقصد بمصاريف التأسيس تلك المصروفات التي يصرفها المؤسسون عادة قبل صدور قرار تأسيس الشركة لأغراض تكوين الشركة. ويسترد المؤسسون قيمة ما أنفقوه في سبيل تكوين الشركة بعد ذلك. ويكون الاسترداد بعد عقد اجتماع الجمعية التأسيسية للشركة حيث يكون من ضمن ما يتم مناقشته في هذا الاجتماع تقرير المؤسسين عن عمليات التأسيس للشركة والنفقات التي تطلبها ذلك.

وتشمل مصاريف التأسيس مصروفات متنوعة، منها على سبيل المثال، مصاريف إعداد وطباعة نشرة الاكتتاب، والنظام الأساسي والعقد الإبتدائي، ومصاريف متعلقة بدراسة جدوى المشروع، وأتعاب الخبراء والفنيين الذين قيموا الحصص العينية، وأتعاب مراقب الحسابات مقابل تقريره عن نشرة الاكتتاب...، وغير ذلك من المصروفات المنفقة بغرض تأسيس الشركة.

وتعتبر مصاريف التأسيس من المصروفات الإيرادية التي لا تخص فترة مالية معينة لأنها تنفق في سبيل تكوين الشركة، وبالتالي تستفيد أكثر من فترة

مالية قادمة مما تم إنفاقه خلال فترة التأسيس. لذلك لا يجوز أن تتحمل سنة مالية واحدة بقيمة مصاريف التأسيس حيث يجب أن توزع قيمة هذه المصاريف على عدد معين من السنوات المالية تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات، على أن يظهر رصيدها - أي رصيد مصاريف التأسيس - بعد تخفيضها في الميزانية العمومية ضمن الأرصدة المدينة الأخرى في جانب الأصول.

وبناءً على ذلك تكون قيود المعالجة المحاسبية الخاصة بمصاريف التأسيس كالتالي:

١- عند سداد مصاريف التأسيس للمؤسسين.

×× من حـ/ مصاريف التأسيس

×× إلى حـ/ البنك

٢- في نهاية كل سنة مالية تتحمل السنة المالية بما يخصها من مصاريف التأسيس.

×× من حـ/ الأرباح والخسائر

×× إلى حـ/ مصاريف التأسيس

٢. مصاريف الإصدار:

يمكن تعريف مصاريف الإصدار بأنها رسوم تضيفها الشركة إلى القيمة الاسمية للسهم بحيث يدفعها المساهمون عند الاكتتاب. وتستخدم الشركة مصاريف الإصدار لمقابلة أو تغطية مصاريف التأسيس التي سبق وأن دفعتها الشركة. ويجوز القانون للشركة عند التأسيس أن تصدر السهم بالقيمة الاسمية مضافاً إليه مصاريف إصدار.

ويلاحظ أنه عند استخدام مصاريف الإصدار لتغطية مصاريف التأسيس تواجهه بواجهه من ثلاث حالات. الأولى حالة تعادل مصاريف الإصدار مع مصاريف التأسيس. وفي هذه الحالة تكون المعالجة المحاسبية بإقفال الحسابين في بعضهما البعض. والحالة الثانية عندما تكون مصاريف الإصدار أكبر من مصاريف التأسيس، وهنا تكون المعالجة المحاسبية بإقفال مصاريف التأسيس في مصاريف الإصدار وتحويل فارق مصاريف الإصدار إلى حساب الاحتياطي الرأسمالي. أما الحالة الأخيرة وهي عندما تكون مصاريف الإصدار أقل من مصاريف التأسيس، ويترتب على ذلك وجود رصيد باقي في حساب مصاريف التأسيس يتم توزيعه واستهلاكه على عدد معين من السنوات المالية حيث يتحمل حساب الأرباح والخسائر سنوياً بما يخص السنة المالية ومصاريف التأسيس.

ويجدر الإشارة أن مصاريف الإصدار التي يحق للشركة تحصيلها هي عن الأسهم المصدرة فقط، أما إذا قامت الشركة برد بعض الاكتتابات لأسباب قانونية فإنه يجب على الشركة أن ترد ما يخص هذه الاكتتابات من مصاريف إصدار سبق استلامها من قبل الشركة.

ويوضح المثال التالي كيفية المعالجة المحاسبية لمصاريف التأسيس ومصاريف الإصدار.

مثال:

صدر القرار بتأسيس إحدى شركات المساهمة في ٩٨/٨/٥ براس مال مصرح به ٢٥ مليون ريال مقسم إلى ٢٥٠,٠٠٠ سهم. وقد أصدرت الشركة ١٥٠,٠٠٠ سهم أكتتب المؤسسون في ٢٠% من الأسهم وطرح باقي الأسهم للاكتتاب العام، على أن تدفع قيمة السهم كالتالي:

٦٠ ريال قسط اكتتاب منها ٥ ريال مصاريف إصدار يسدد بين ٨/١٥ و ٨/٣١
٢٥ ريال قسط تخصيص يسدد بين ٩/١٠ و ٩/٣٠
٢٠ ريال قسط أخير يسدد بين ١٠/١٥ و ١٠/٣١
فإذا علمت ما يلي:

- ١- تلقت الشركة اكتتاب من الجمهور بمبلغ ٩ مليون ريال.
- ٢- تقرر تخصيص الأسهم على أساس التوزيع النسبي مع حجز المبالغ الزائدة لسداد الأقساط التالية.
- ٣- طلب وسددت الأقساط في مواعيد استحقاقها.
- ٤- بلغت مصاريف التأسيس ٩٥٠,٠٠٠ ريال سددت بشيك في ٩٨/١١/٢٠.

المطلوب:

- ١- قيود اليومية اللازمة.
- ٢- تصوير حسابي مصاريف التأسيس ومصاريف الإصدار.
- ٣- تصوير الميزانية العمومية في ٩٨/١١/٣٠.
- ٤- بفرض أن مصاريف التأسيس كانت ٦٥٠,٠٠٠ ريال المطلوب إظهار أثر هذه المعلومة على معالجة مصاريف التأسيس وعلى الميزانية العمومية.

الحل:

خطوات تمهيدية:

عدد الأسهم المكتتب بها المؤسسون = $١٥٠,٠٠٠ \times ٢٠\% = ٣٠,٠٠٠$ سهم

عدد الأسهم المطروحة (أو المصدرة) للجمهور = $١٥٠,٠٠٠ \times ٨٠\%$

= ١٢٠,٠٠٠ سهم

عدد الأسهم التي أكتتب بها الجمهور = $\frac{\text{إجمالي المبالغ المحصلة}}{\text{المبلغ المدفوعة عند الاكتتاب}}$

$$9,000,000 = \frac{9,000,000}{60} = 150,000 \text{ سهم}$$

نسبة التخصيص للجمهور = عدد الأسهم المطروحة (أو المصدرة): عدد الأسهم المكتب بها = 120,000 سهم : 50,000 سهم = 12 : 5 = 4 : 5
المبلغ المدفوع عند الاكتتاب للسهم المصدر = المبلغ المدفوع × مقلوب نسبة التخصيص = $\frac{5}{4} \times 60 = 75$ ريال
ويوزع هذا المبلغ كالتالي:

٥٥ ريال قسط اكتتاب

٥ ريال مصاريف إصدار

١٥ ريال محجوز لسداد جزء من قسط التخصيص

١. قيود اليومية اللازمة:

١٠,٨٠٠,٠٠٠ من حـ/البنك ٩٨/٨/٣١

١٠,٨٠٠,٠٠٠ إلى حـ/قسطي الاكتتاب والتخصيص

قيمة الاكتتاب في ١٨٠,٠٠٠ سهم قيمة اسمية ١٠٠ ريال طلب منها ٦٠ ريال

٣٠,٠٠٠ سهم من المؤسسين و ١٥٠,٠٠٠ من الجمهور

٩,٠٠٠,٠٠٠ من حـ/قسطي الاكتتاب والتخصيص ٩٨/٨/٣١

إلى مذكورين

٨,٢٥٠,٠٠٠ حـ/رأس المال

٧٥٠,٠٠٠ حـ/مصاريف الإصدار

(إصدار ٥٠,٠٠٠ سهم قيمة اسمية ١٠٠ ريال طلب منها ٥٥ ريال قسط اكتتاب،

٥٠ ريال مصاريف إصدار وحجز المبالغ الزائدة لسداد جزء من قسط التخصيص

للسهم المخصصة للجمهور)

٣,٧٥٠,٠٠٠ من حـ/قسطي الاكتتاب والتخصيص ٩٨/٩/١٠

٣,٧٥٠,٠٠٠ إلى حـ/رأس المال

(طلب قسط التخصيص عن ٥٠,٠٠٠ سهم بواقع ٢٥ ريال)

١,٩٥٠,٠٠٠ من حـ/البنك ٩٨/٩/٣٠

١,٩٥٠,٠٠٠ إلى حـ/قسطي الاكتتاب والتخصيص

(تحصيل بقية قيمة قسط التخصيص بواقع ١٠ ريال عن ٢٠,٠٠٠ سهم

مخصصة للجمهور وكامل القسط بواقع ٢٥ ريال عن ٣٠,٠٠٠ سهم المكتتب

بها المؤسسون)

٣,٠٠٠,٠٠٠ من حـ/القسط الأخير ٩٨/١٠/٢٥

٣,٠٠٠,٠٠٠ إلى حـ/رأس المال

(طلب للقسط الأخير عن ٥٠,٠٠٠ سهم بواقع ٢٠ ريال)

٣,٠٠٠,٠٠٠ من حـ/البنك ٩٨/١٠/٣١

٣,٠٠٠,٠٠٠ إلى حـ/القسط الأخير

(تحصيل قيمة القسط الأخير بواقع ٢٠ ريال عن ٥٠,٠٠٠ سهم)

٩٥٠,٠٠٠ من حـ/مصاريف التأسيس ٩٨/١١/٢٠

٩٥٠,٠٠٠ إلى حـ/البنك

(سداد مصاريف التأسيس)

٧٥٠,٠٠٠ من حـ/مصاريف الإصدار ٩٨/١١/٢٠

٧٥٠,٠٠٠ إلى حـ/مصاريف التأسيس

(تخفيض مصاريف التأسيس بمصاريف الإصدار)

ثانياً: الحسابات المختلفة:

حـ/ مصاريف الإصدار

٧٥٠,٠٠٠	إلى حـ/ مصاريف التأسيس	٧٥٠,٠٠٠	من حـ/ قسطي الاكتتاب
	١١/٢٠		والتخصيص ٨/٣١

حـ/ مصاريف التأسيس

٩٥٠,٠٠٠	إلى حـ/ البنك ١١/٢٠	٧٥٠,٠٠٠	من حـ/ مصاريف الإصدار ١١/٢٠
		٢٠٠,٠٠٠	رصيد مرحل ١١/٣٠
٩٥٠,٠٠٠		٩٥٠,٠٠٠	

ثالثاً: الميزانية العمومية:

الميزانية العمومية في ٩٨/١١/٣٠

الأصول		الخصوم	
١٤,٨٠٠,٠٠٠	البنك	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	رأس المال المصرح به
			٢٥٠,٠٠٠ سهم قيمة اسمية ١٠٠ ريال
			رأس المال المصدر والمدفوع
	٢٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠ سهم قيمة اسمية ١٠٠ ريال
١٥,٠٠٠,٠٠٠	مصاريف التأسيس	١٥,٠٠٠,٠٠٠	احتياطي رأسمالي

رابعاً: أثر تغير مبلغ مصاريف التأسيس:

أ. القيود المحاسبية لمعالجة مصاريف التأسيس:

٦٥٠,٠٠٠	من حـ/ مصاريف التأسيس
٦٥٠,٠٠٠	إلى حـ/ البنك
(سداد مصاريف التأسيس)	

٧٥٠,٠٠٠ من حـ/ مصاريف الإصدار

إلى مذكورين

٦٥٠,٠٠٠ حـ/ مصاريف التأسيس

١٠٠,٠٠٠ حـ/ الاحتياطي الرأسمالي

(إقفال حساب مصاريف الإصدار ومصاريف التأسيس وتحويل الفارق إلى

الاحتياطي الرأسمالي)

ب. تصوير الميزانية العمومية بعد تعديل مصاريف التأسيس

الميزانية العمومية في ٩٨/١١/٣٠

الأصول		الخصوم	
١٥,١٠٠,٠٠٠	بنك	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	رأس المال المصرح به
			٢٥٠,٠٠٠ سهم قيمة اسمية ١٠٠ ريال
		١٥,٠٠٠,٠٠٠	رأس المال المصدر والمدفوع
		١٠٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠ سهم قيمة اسمية ١٠٠ ريال
١٥,١٠٠,٠٠٠		١٥,١٠٠,٠٠٠	احتياطي رأسمالي

ملاحظات حول الحل:

١. تم إيجاد عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب للجمهور بضرب النسبة المخصصة لهم وهي ٨٠% في عدد الأسهم المصدرة كإصدار أول وعددها ١٥٠,٠٠٠ سهم. كما تم تحديد عدد الأسهم المكتتب بها الجمهور (أي الاكتتابات الواردة) بقسمة المبالغ المحصلة من الجمهور على المبالغ المطلوب دفعة عند الاكتتاب وهو ٦٠ ريال عن كل سهم.
٢. الخطوة السابقة تساعد في معرفة نسبة التخصيص وبالتالي كم هو

المبلغ المدفوع عند الاكتتاب للسهم المصدر للجمهور وبالتالي كم هي المبالغ الزائدة المحجوزة لسداد الأقساط التالية للأسهم الموزعة على الجمهور.

٣. يختص القيد الأول بإثبات المبالغ المحصلة من الجمهور ومن المؤسسين لقاء الاكتتاب المطروح لكل منهما ويلاحظ أن المؤسسين اكتتبوا في ٣٠,٠٠٠ سهم (١٥٠,٠٠٠ × ٢٠%) والجمهور في ١٥٠,٠٠٠ سهم.

٤. يختص القيد الرابع بإثبات المبالغ المحصلة لسداد قسط التخصيص. والمفروض أن تحصل المبالغ الآتية:

محصل من المؤسسين كامل قسط التخصيص

$$= ٣٠,٠٠٠ \text{ سهم} \times ٢٥ \text{ ريال} = ٧٥٠,٠٠٠$$

محصل من الجمهور بقية قيمة قسط التخصيص

$$= ١٢٠,٠٠٠ \text{ سهم} \times (١٥ - ٢٥) = ١,٢٠٠,٠٠٠$$

إجمالي المبلغ المحصل ١,٩٥٠,٠٠٠

٥- في القيد الأخير تم تخفيض مصاريف التأسيس بما تم تحصيله من المكتتبين كمصاريف إصدار، وباقي رصيد مصاريف التأسيس ظهر في الميزانية العمومية كبنء من بنوء الأصول، وهذا الرصيد سيتم استهلاكه سنوياً لمدة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات عند إعداد الحسابات الختامية في نهاية كل سنة مالية ولا تحمل به سنة مالية واحدة.

ملاحظات على المطلوب رقم (٤):

١- القيد الأول لإثبات مصاريف التأسيس المفترضة.

٢- القيد الثاني لإقفال مصاريف الإصدار والتأسيس وتحويل الفارق إلى حساب الاحتياطي الرأسمالي.

٣- ظهر أثر زيادة مصاريف الإصدار على مصاريف التأسيس في الميزانية العمومية باستحداث حساب جديد حمل بهذه الزيادة هو حساب احتياطي رأسمالي.

الفصل الثالث

تعديل رأس المال في الشركة المساهمة

قد تضطر شركة المساهمة أثناء ممارستها لنشاطها إلى تعديل رأسمالها سواء بالزيادة أو التخفيض وذلك حسب الظروف الاقتصادية التي تمر بها ويكون لهذا التعديل في رأس المال أثاره المحاسبية التي يجب إظهارها بالدفاتر. ويعرض هذا الفصل المعالجات المحاسبية لكل من زيادة رأس المال وتخفيض رأس المال.

١- زيادة رأس المال:

قد تحتاج شركة المساهمة أثناء حياتها لموارد مالية إضافية لتواجه متطلبات التوسع في أعمالها حيث يكون رأس المال الذي أصدرته عند بداية التكوين غير كاف لمواجهة احتياجات تطور وتوسع أعمال الشركة. ويعتبر زيادة رأس مال الشركة أحد المصادر التي قد تلجأ إليها الشركة لتدبير الموارد المالية الإضافية لمواجهة متطلبات التوسع.

ويتم زيادة رأس المال من خلال إصدار أسهم جديدة. وقد تكون هذه الإصدارات الجديدة في حدود رأس المال الاسمي (المصرح) أو المرخص به إذا ما كان هناك جزء غير مصدر من رأس المال المصرح به، أو قد تكون هذه الإصدارات الجديدة أعلى وهنا يتطلب زيادة رأس المال المصرح به. ويجوز قانون الشركات زيادة رأس مال شركة المساهمة غير أنه يؤكد على ضرورة أن يكون رأس المال المصدر قبل الزيادة قد تم سداده بالكامل. فيعطي القانون اليمني سلطة اتخاذ القرار بزيادة رأس المال للجمعية العامة

غير العادية ويشترط لزيادة رأس المال أن يتم أولاً أداء رأس المال الأصلي أكمله.

وينص القانون بأن تكون القيمة الاسمية للأسهم الجديدة مساوية للقيمة الاسمية للأسهم الأصلية، ومع ذلك أجاز القانون للجمعية العامة غير العادية أن تقرر إضافة علاوة إصدار إلى القيمة الاسمية للسهم وأن تحدد مقدار هذه العلاوة وإضافتها إلى الاحتياطي القانوني ولو بلغ نصف رأس مال، (مادة (٢٠٠) من القانون).

ويلاحظ أن القانون منح تفضيل للمساهمين الأصليين (أي القدامى) حيث أعطى لهم حق الأولوية في الاكتتاب بالأسهم الجديدة، واشترط لذلك أن يبدي كل مساهم رغبته كتابة في استعمال حقه في أولوية الاكتتاب بالأسهم الجديدة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر الشركة بيان يتضمن إعلان للمساهمين بأولوياتهم في الاكتتاب وتاريخ الاكتتاب، حسب نص المادة (٢٠١) من القانون.

كما بين القانون في المادة (٢٠٢) كيفية توزيع الأسهم الجديدة على المساهمين القدامى الذين طلبوا الاكتتاب فيها حيث توزع عليهم الأسهم الجديدة بحسب طلبهم إذا لم تتجاوز الأسهم المطلوبة عدد الأسهم المطروحة. أما إذا تجاوز عدد الأسهم المطلوبة عدد الأسهم المطروحة فإنه يتم توزيع هذه السهم على المساهمين القدامى كل بنسبة أسهمه على أن لا يتجاوز ما حصل عليهم المساهم ما طلبه من أسهم جديدة. وفي حالة زيادة الأسهم المطروحة عن عدد الأسهم المطلوبة من قبل المساهمين القدامى فإنه يتم طرح هذه الزيادة للاكتتاب العام أو يطبق على هذا الاكتتاب نفس الأحكام المتعلقة بالاكتتاب العام عند تأسيس الشركة.

ويجدر الإشارة إلى أنه ليس بالضرورة أن تؤدي دائماً زيادة رأس مال الشركة إلى زيادة جديدة في الموارد المالية للشركة. فقد تؤدي هذه الزيادة في رأس مال الشركة إلى محاولة الاحتفاظ ببعض الموارد المالية المتوافرة لديها بدلاً من التصرف بها. ويتضح هذا عندما يتم تمويل زيادة رأس المال باستخدام الموارد المالية المحتجزة على شكل احتياطات وأرباح غير موزعة. واستخدام هذه الطريقة يستبعد إمكانية توزيع تلك الاحتياطات والأرباح غير الموزعة في المستقبل مما يوفر ضماناً لاستمرار مصادر التمويل الحالية. كذلك عندما يتم تحويل قروض الشركة الممولة بواسطة السندات وضمها إلى رأس المال. وتلجأ الشركة إلى استخدام هذه الطريقة في زيادة رأس المال عندما لا يكون في مقدور الشركة أن تدبر الموارد المالية الضرورية لسداد قيمة هذه السندات، وكانت شروط إصدار قروض السندات تسمح بذلك وبعد الحصول على موافقة حملة السندات.

ونستنتج مما سبق أنه يمكن زيادة رأس المال باستخدام الطرق التالية:

١- إصدار أسهم جديدة.

٢- ضم الاحتياطات والأرباح غير الموزعة.

٣- تحويل السندات إلى أسهم.

نتناول كل من هذه الطرق بشيء من الإيجاز مع عرض المعالجة المحاسبية لكل منها فيما يلي:

١-١ زيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة:

تتبع الشركة هذه الطريقة لزيادة رأسمالها إذا ما كانت هناك حاجة دائمة ومستمرة إلى موارد مالية إضافية لتمويل أنشطتها التوسعية. وتطبق الشركة في عملية إصدار الأسهم الجديدة لزيادة رأس المال نفس القواعد والشروط

الخاصة بإصدار الأسهم عند تأسيس الشركة من حيث ضرورة الاكتتاب في كل الأسهم الجديدة المطروحة للاكتتاب وضرورة سداد خمس قيمة الأسهم على الأقل عند الاكتتاب. يضاف إلى ذلك أن القانون منح المساهمين القدامى حق الأولوية بالاكتتاب في هذه الأسهم الجديدة كما سبق الإشارة.

١.١.١ سعر إصدار الأسهم الجديدة:

نص القانون في المادة (٢٠٠) بأن تكون للأسهم الجديدة قيمة اسمية معادلة للقيمة الاسمية للأسهم القديمة، إلا أنه أجاز للجمعية العامة غير العادية أن تقرر إضافة علاوة إصدار إلى القيمة الاسمية للسهم وأن تحدد مقدارها وتضاف هذه العلاوة إلى الاحتياطي القانوني ولو بلغ نصف رأس المال. وقد ترتب على هذه المرونة في تحديد سعر إصدار السهم الجديد أن أصبحت الشركة تواجه عند إصدار الأسهم الجديدة مشكلة تحديد سعر مناسب للإصدار هذه الأسهم.

وعموماً تقدم قائمة المركز المالي معلومات هامة لتحديد سعر إصدار الأسهم الجديدة. فمعروف أن قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) للشركة تظهر قيمة رأس المال الذي دفعه المساهمون عند تكوين الشركة، كما تظهر مقدار الاحتياطيات والأرباح غير الموزعة التي حققتها الشركة خلال حياتها الماضية. وتمثل هذه البنود في قائمة المركز المالي حقوق الملكية أو حقوق المساهمين. وإذا ما تم تقسيم إجمالي حقوق المساهمين على عدد الأسهم المصدرة نحصل على القيمة الدفترية للسهم. وتمثل هذه القيمة الدفترية حقوق أو نصيب كل سهم مصدر في أصول وممتلكات الشركة. وإذا ما كانت أصول الشركة مقيمة بالقيمة الجارية التي تعكس أثار التضخم وتغيرات المستوى

الخاص للأسعار فإن القيمة الدفترية للسهم في هذه الحالة تعادل القيمة الحقيقية للأسهم والتي تقترب كثيراً من القيمة السوقية للأسهم.

وتعطي القيمة الحقيقية للسهم القديم مؤشراً للشركة بأنه عند إصدار أسهم جديدة يجب أن لا يقل سعر إصدار هذه الأسهم الجديدة عن القيمة الحقيقية (أو الدفترية) للأسهم القديمة، حيث سيكون لأصحاب الأسهم الجديدة نفس حقوق أصحاب الأسهم القديمة وبالتالي إذا ما تم إصدار الأسهم الجديدة بسعر أقل من القيمة الحقيقية (أو الدفترية) فإن هذا يحدث غبن وضرر على المساهمين القدامى.

ويرجع هذا إلى أن ملاك الأسهم الجديدة سيشاركون المساهمين القدامى في الاحتياطيات والأرباح غير الموزعة التي تحققت في الماضي إذا ما حدث وتم توزيعها في المستقبل لأي سبب كان.

ويوضح المثال التالي كيف يمكن تحديد السعر المناسب لإصدار الأسهم الجديدة.

مثال:

كان رأس المال الاسمي والمصدر لإحدى شركات المساهمة ٦ مليون ريال مقسم إلى ٤٠,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٥٠ ريال للسهم الواحد، والاحتياطي العام ١,٠٠٠,٠٠٠ ريال والأرباح غير الموزعة ١,٢٠٠,٠٠٠ ريال. وقد قررت الشركة أن تزيد رأسمالها بمبلغ ١,٥٠٠,٠٠٠ ريال مقسم إلى ١٠,٠٠٠ سهم.

المطلوب: تحديد السعر المناسب لإصدار الأسهم الجديدة.

$$\text{القيمة الاسمية للسهم} = \frac{٦,٠٠٠,٠٠٠ \text{ ريال}}{٤٠,٠٠٠ \text{ سهم}} = ١٥٠ \text{ ريال}$$

$$\text{القيمة الدفترية (الحقيقية) للسهم قبل الزيادة} = \frac{١,٢٠٠,٠٠٠ + ١,٠٠٠,٠٠٠ + ٦,٠٠٠,٠٠٠}{٤٠,٠٠٠ \text{ سهم}}$$

$$= \frac{٨,٢٠٠,٠٠٠}{٤٠,٠٠٠} = ٢٠٥ \text{ ريال}$$

بفرض إصدار الأسهم الجديدة بنفس القيمة الاسمية للأسهم القديمة
القيمة الدفترية (الحقيقية) للسهم بعد الزيادة =

$$= \frac{١,٢٠٠,٠٠٠ + ١,٠٠٠,٠٠٠ + ٧,٥٠٠,٠٠٠}{٥٠,٠٠٠ \text{ سهم}} = \frac{٩,٧٠٠,٠٠٠}{٥٠,٠٠٠ \text{ سهم}}$$

$$= ١٩٤ \text{ ريال}$$

أما إذا أصدرت الأسهم الجديدة بسعر إصدار ٢٠٥ ريال أي بقيمة اسمية ١٥٠ ريال وعلاوة إصدار ٥٥ ريال، فإن القيمة الدفترية للسهم بعد الزيادة تكون:

$$= \frac{١,٢٠٠,٠٠٠ + (١٠,٠٠٠ \times ٥٥ + ١,٠٠٠,٠٠٠) + ٧,٥٠٠,٠٠٠}{٥٠,٠٠٠ \text{ سهم}}$$

$$= \frac{١٠,٢٥٠,٠٠٠}{٥٠,٠٠٠ \text{ سهم}} = ٢٠٥ \text{ ريال}$$

$$= ٢٠٥ \text{ ريال}$$

يتضح من حل المثال السابق أن إصدار الأسهم الجديدة بسعر مساوي للقيمة الاسمية للسهم القديم أدى إلى إنقاص القيمة الدفترية (الحقيقية) للسهم بعد الزيادة من ٢٠٥ ريال للسهم إلى ١٩٤ ريال. ويرجع هذا الانخفاض إلى مشاركة المساهمين الجدد في الاحتياطيّات والأرباح غير الموزعة التي تحققت خلال حياة الشركة الماضية وتخص المساهمين القدامى، حيث وزعت على جميع المساهمين (القدامى والجدد) بعد الزيادة. فإجمالي الإنخفاض في القيمة الدفترية للأسهم القديمة تساوي ٤٤٠,٠٠٠ ريال [٤٠,٠٠٠ سهم × (٢٠٥ - ١٩٤)]. وهذا المبلغ استفاد به المساهمون الجدد وهم حاملوا ١٠,٠٠٠ سهم حيث استفاد حامل كل سهم بالفرق بين ما دفعه ١٥٠ ريال وبين القيمة الدفترية للسهم بعد الزيادة وهي ١٩٤ ريال. وبالتبع هذه الاستفادة تمت بدون وجه حق.

ولحل هذه المشكلة يجب أن يدفع حامل السهم الجديد علاوة تضاف إلى القيمة الاسمية للسهم الجديد حتى يمكنه أن يعامل نفس معاملة حامل السهم القديم، لأنه قانوناً لا توجد أية تفرقة بين السهم القيم والجديد من حيث طبيعة الحقوق المترتبة على ملكية الأسهم. وبناء على ذلك فإن سعر الإصدار للسهم الجديد يتحدد بحيث تظل الشركة محافظة على نفس القيمة الدفترية (أو الحقيقية) للسهم بعد الزيادة عما كانت عليه قبل زيادة الأسهم الجديدة. وفي مثالنا السابق يكون سعر الإصدار للسهم الجديد هو ٢٠٥ ريال، أي يصدر السهم الجديد بقيمة اسمية ١٥٠ ريال وعلاوة إصدار ٥٥ ريال. ونستنتج مما سبق أن علاوة الإصدار للسهم هي المبلغ الذي يدفعه المساهم الجديد للشركة زيادة عن القيمة الاسمية للأسهم نتيجة انضمامه إليها لمنع إحداث ضرر بالمساهم القديم.

٢.١.١ المعالجة المحاسبية لإصدار الأسهم بعلاوة إصدار:

سبق الإشارة إلى طبيعة علاوة إصدار السهم وكونها تمثل مبلغ الزيادة عن القيمة الاسمية الذي يدفعه المكتب في الأسهم الجديدة لمنع الضرر عن المساهم القديم حتى يمكن أن يعامل كل المساهمين معاملة متماثلة من حيث الحقوق، والتي من بينها المشاركة في الحصول على جزء من الاحتياطيّات والأرباح غير الموزعة التي تم تحقيقها في الماضي عندما يتقرر توزيعها مستقبلاً. ويتم إضافة علاوة الإصدار إلى الاحتياطي القانوني حتى يصل هذا الاحتياطي إلى نصف رأس المال، وترحل أي زيادة إن وجدت إلى احتياطي رأسمالي آخر.

ويوضع المثال التالي كيفية المعالجة المحاسبية لعلاوة إصدار الأسهم.

مثال (١):

صدر القرار بزيادة رأس مال إحدى شركات المساهمة بإصدار ٤٠,٠٠٠ سهم - كإصدار ثانٍ - بقيمة اسمية ١٠٠ ريال وعلاوة إصدار ٥٠ ريال تدفع على النحو التالي:

١٠٠ ريال عند الاكتتاب شاملة علاوة الإصدار تسدد بين ١/٥ - ٣١/٥/٩٨

٣٠ ريال قسط تخصيص يسدد بين ١/٧ - ١٥/٧

٢٠ ريال قسط أخير يسدد بين ١٥/٩ - ٣٠/٩

فإذا علمت ما يلي:

١- تلقت الشركة اكتتابات في ٥٠,٠٠٠ سهم، وقد خصصت الشركة الأسهم على أساس التوزيع النسبي مع حجز المبالغ الزائدة لسداد الأقساط التالية.

٢- قيمة رأس المال المصرح به ١٠ مليون ريال موزع على ١٠٠,٠٠٠ سهم وقيمة الإصدار الأول ٦ مليون ريال، ورصيد الاحتياطي القانوني ٣ مليون ريال.

٣- طلبت وسددت جميع الأقساط في مواعيد استحقاقها، باستثناء مساهم كان قد اكتتب في ١٠٠٠ سهم تأخر عن السداد منذ طلب قسط التخصيص.

المطلوب: قيود اليومية اللازمة:

الحل:

خطوات تمهيدية:

نسبة التخصيص: عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب: عدد الأسهم المكتتب فيها

$$\frac{4}{5} = 0.8 = 80\% = 40,000 : 50,000 =$$

المبلغ المسدد عند الاكتتاب عن السهم المصدر = المبلغ المدفوع × مقلوب نسبة التخصيص

$$120 = \frac{5}{4} \times 100 = \text{ريال}$$

ويوزع هذا المبلغ كالتالي:

٥٠ ريال قسط اكتتاب.

٥٠ ريال علاوة إصدار.

٢٥ ريال محجوز لسداد جزء من قسط التخصيص

ويكون الباقي من قسط التخصيص = ٣٠ - ٢٥ = ٥ ريال

$$\text{عدد أسهم المساهم المتأخر} = 1000 \text{ سهم} \times \frac{4}{5} = 800 \text{ سهم}$$

قيود اليومية:

٥,٠٠٠,٠٠٠	من د/ البنك -	٩٨/٥/٣١
٥,٠٠٠,٠٠٠	إلى د/ قسطي الاكتتاب والتخصيص	
	(الاكتتاب في ٥٠,٠٠٠ سهم بواقع ١٠٠ ريال)	
٤,٠٠٠,٠٠٠	من د/ قسطي الاكتتاب والتخصيص	٩٨/٥/٣١
	إلى مذكورين	
٢,٠٠٠,٠٠٠	د/ رأس المال	
٢,٠٠٠,٠٠٠	د/ علاوة الإصدار	
	(إصدار ٤٠,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠٠ ريال طلب منها ٥٠ ريال قسط اكتتاب و ٥٠ ريال علاوة إصدار)	
٢,٠٠٠,٠٠٠	من د/ علاوة الإصدار	٩٨/٥/٣١
٢,٠٠٠,٠٠٠	إلى د/ الاحتياطي القانوني	
	(ترحيل العلاوة إلى الاحتياطي القانوني)	
١,٢٠٠,٠٠٠	من د/ قسطي الاكتتاب والتخصيص	٩٨/٧/١
١,٢٠٠,٠٠٠	إلى د/ رأس المال	
	(طلب قسط التخصيص عن ٤٠,٠٠٠ سهم بواقع ٣٠ ريال)	
١٩٦,٠٠٠	من د/ البنك	٩٨/٧/١٥
١٩٦,٠٠٠	إلى د/ قسطي الاكتتاب والتخصيص	
	(تحصيل بقية قسط التخصيص بواقع ٥ ريال عن ٣٩,٢٠٠ سهم)	
٨٠٠,٠٠٠	من د/ القسط الأخير	٩٨/٩/١٥
٨٠٠,٠٠٠	إلى د/ رأس المال	
	(طلب القسط الأخير عن ٤٠,٠٠٠ سهم بواقع ٢٠ ريال)	

٧٨٤,٠٠٠

من د/ البنك

٩٨/٩/٣٠

٧٨٤,٠٠٠

إلى د/ القسط الأخير

(تحصيل قيمة القسط الأخير بواقع ٢٠ ريال عن ٣٩,٢٠٠ سهم)

ملاحظات على الحل:

- ١- لم تختلف طبيعة القيود المحاسبية لإثبات إصدار الأسهم الجديدة عن تلك المتبعة عند تكوين الشركة.
- ٢- القيد الثاني خاص بإصدار الأسهم الجديدة وترتب على ذلك إثبات قيمة علاوة الإصدار في الحساب الخاص بها حيث تصبح العلاوة مطلوبة بمجرد إصدار الأسهم، في مثالنا هذا لأنها مطلوبة عند الاكتتاب.
- ٣- القيد الثالث استخدم لترحيل مبلغ علاوة الإصدار إلى حساب الاحتياطي القانوني. ويلاحظ أن رصيد هذا الاحتياطي أصبح بعد هذا القيد $٣,٠٠٠,٠٠٠ + ٢,٠٠٠,٠٠٠ = ٥,٠٠٠,٠٠٠$ ريال ويمثل هذا المبلغ نصف رأس المال بعد الزيادة.
- ٤- بقية القيود المحاسبية لإثبات طلب وتحصيل قيمة بقية الأقساط، وهي لم تختلف في طبيعتها عما تم دراسته حتى الآن.

مثال (٢):

صدر قرار بزيادة رأس مال إحدى شركات المساهمة في ٩٨/١/١ بإصدار ١٠٠,٠٠٠ سهم (إصدار ثان) بقيمة اسمية ١٠٠ ريال بالإضافة إلى ٢٠ ريال علاوة إصدار، ١٠ ريال مصاريف إصدار.

وتسدد قيمة السهم كالتالي:

٧٥ ريال عند الاكتتاب شاملة مصاريف وعلاوة الإصدار تدفع خلال شهر يناير ٩٨

٢٠ ريال قسط تخصيص تدفع خلال شهر فبراير ٩٨

٣٥ ريال قسط أخير تدفع خلال شهر إبريل ٩٨

فإذا عملت ما يلي:

١- خصصت الشركة ٢٥,٠٠٠ سهم من هذا الإصدار الثاني للمساهمين

القدامى والباقي طرح للاكتتاب العام.

٢- تلقت الشركة إكتتابات في ٤٠,٠٠٠ سهم منها ٣٠,٠٠٠ سهم من

المساهمين القدامى.

٣- ردت الشركة لأسباب قانونية إكتتابات الجمهور عن ١٠,٠٠٠ سهم.

٤- وزعت الشركة الأسهم على المساهمين القدامى والجدد من الجمهور

على أساس التوزيع النسبي مع حجز المبالغ الزائدة لسداد بقية

الأقساط التالية.

٥- طلبت وسددت جميع الأقساط في مواعيد استحقاقها باستثناء ما يلي:

أ. تأخر مساهم من المساهمين القدامى كان قد أكتتب في ٦٠٠ سهم

عن السداد منذ طلب قسط التخصيص.

ب. تأخر مساهم من المساهمين الجدد (الجمهور) كان قد خصص له

٣٠٠ سهم عن السداد منذ طلب القسط الأخير.

٦- كانت الميزانية العمومية للشركة في ٩٨/١/١ كالتالي:

الأصول	الخصوم
٧,٠٠٠,٠٠٠ أصول مختلفة	رأس المال المصرح به
٢٠٠,٠٠٠ بنك	(٢٥٠,٠٠٠ سهم قيمة أسمية ١٠٠ ريال)
٨٠٠,٠٠٠ مصاريف التأمين	رأس المال المصدر والمنفوع
	(٦٠,٠٠٠ سهم قيمة أسمية ١٠٠ ريال)
	احتياطي قانوني
	دائنون
٨,٠٠٠,٠٠٠	٨,٠٠٠,٠٠٠

المطلوب:

١- قيود اليومية اللازمة.

٢- تصوير الحسابات التالية: د/ مصاريف التأسيس، علاوة الإصدار،

مصاريف الإصدار، الاحتياطي القانوني، د/ قسطي الاكتتاب والتخصيص.

٣- تصوير الميزانية العمومية في ٩٨/٤/٣٠.

الحل:

خطوات تمهيدية:

البيان	المساهمين القدامى	المكتتبين الجدد	المجموع
الأسهم المطروحة للاكتتاب	٢٥,٠٠٠ سهم	٧٥,٠٠٠ سهم	١٠٠,٠٠٠ سهم
الأسهم المكتتب بها والمقبولة	٣٠,٠٠٠ سهم	١١٠,٠٠٠ - ١٠,٠٠٠ = ١٠٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠ سهم
نسبة التخصيص	٢٥,٠٠٠ : ٣٠,٠٠٠	٧٥,٠٠٠ : ١٠٠,٠٠٠	٤ : ٣
المبلغ المدفوع عند الاكتتاب للسهم المصدر ويوزع هذا	$٩٠ = \frac{٦}{٥} \times ٧٥$ ريال	$١٠٠ = \frac{٤}{٣} \times ٧٥$ ريال	

أولاً: قيود اليومية اللازمة:

١٨/١/٣١	من د/ البنك	١٠,٥٠٠,٠٠٠
١٨/١/٣١	إلى د/ قسطي الاكتتاب والتخصيص	١٠,٥٠٠,٠٠٠
	(الاكتتاب في ٤٠,٠٠٠ سهم قيمة اسمية ١٠٠ ريال بواقع ٧٥ ريال)	
٩٨/١/٣١	من د/ قسطي الاكتتاب والتخصيص	٨,٦٢٥,٠٠٠
	إلى مذكورين	
	د/ رأس المال	٤,٥٠٠,٠٠٠
	د/ علاوة الاصدار	٢,٠٠٠,٠٠٠
	د/ مصاريف الاصدار	١,٠٠٠,٠٠٠
	د/ القسط الأخير	٣٧٥,٠٠٠
	د/ البنك	٧٥٠,٠٠٠
	(إصدار ١٠٠,٠٠٠ سهم قيمة اسمية ١٠٠ ريال طلب منها عند الاكتتاب ٤٥ ريال، و ٢٠ ريال علاوة اصدار و ١٠ ريال مصاريف اصدار وحجز المبالغ الزائدة لسداد بقية الاقساط التالية بعد رد قيمة اكتتابات في ١٠,٠٠٠ سهم)	
٩٨/١/٣١	من د/ علاوة الاصدار	٢,٠٠٠,٠٠٠
	إلى د/ الاحتياطي القانوني	٢,٠٠٠,٠٠٠
	(إضافة علاوة الاصدار لحساب الاحتياطي القانوني)	
٩٨/١/٣١	من د/ مصاريف الاصدار	١,٠٠٠,٠٠٠
	إلى مذكورين	
	د/ مصاريف التأسيس	٨٠٠,٠٠٠
	د/ الاحتياطي الرأسمالي	٢٠٠,٠٠٠
	(اقفال مصاريف التأسيس في حساب مصاريف الاصدار وتحويل الزيادة لحساب الاحتياطي الرأسمالي)	

المبلغ كالتالي			
قسط إكتتاب	٤٥ ريال	٤٥ ريال	
مصاريف إصدار	١٠ ريال	١٠ ريال	
علاوة إصدار	٢٠ ريال	٢٠ ريال	
محجوز لسداد قسط تخصيص	٢٠ ريال	١٥ ريال	
محجوز لسداد قسط أخير	٥ ريال	-	
نيمة الاكتتابات الواردة	١٠,٠٠٠ سهم × ٧٥ =	٣٠,٠٠٠ سهم × ٧٥ =	
	٨,٢٥٠,٠٠٠	٢,٢٥٠,٠٠٠	
	١٠,٥٠٠,٠٠٠		
نيمة الإصدار:			
سط إكتتاب	٧٥ سهم × ٤٥ =	٢٥ سهم × ٤٥ =	
	٣,٣٧٥,٠٠٠	١,١٢٥,٠٠٠	
مصاريف إصدار	٧٥ سهم × ١٠ =	٢٥ سهم × ١٠ =	
	٧٥٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	
علاوة الإصدار	٧٥ سهم × ٢٠ =	٢٥ سهم × ٢٠ =	
	١,٥٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	
	٢,٠٠٠,٠٠٠		
نيمة الاكتتابات المرتدة	١٠,٠٠٠ سهم × ٧٥ =		
	٧٥٠,٠٠٠		
محجوز لسداد جزء من قسط الأخير	٧٥ سهم × ٥ =		
	٣٧٥,٠٠٠		
لب قسط التخصيص	٧٥ سهم × ٢٠ =	٢٥ سهم × ٢٠ =	
	١,٥٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	
تحويل بقية قسط التخصيص	محجوز بالكامل	٢٤,٥٠٠ سهم × ٥ =	
	١٢٢,٥٠٠	١٢٢,٥٠٠	
لب القسط الأخير	٧٥ سهم × ٣٠ =	٢٥ سهم × ٣٠ =	
	٢,٢٢٥,٠٠٠	٨٧٥,٠٠٠	
تحويل قيمة القسط الأخير	٣٠ × ٧٤,٧٠٠ =	٣٠ × ٢٤,٥٠٠ =	
	٢,٢٤١,٠٠٠	٨٥٧,٥٠٠	
	٣,٠٩٨,٥٠٠		

د/ مصاريف الاصدار

١,٠٠٠,٠٠٠	إلى مذكورين ١/٣١	١,٠٠٠,٠٠٠	من د/ قسطنطين الاكتاب والتخصيص ١/٣١
-----------	------------------	-----------	-------------------------------------

د/ علاوة الاصدار

٢,٠٠٠,٠٠٠	إلى د/ الاحتياطي القانوني ١/٣١	٢,٠٠٠,٠٠٠	من د/ قسطنطين الاكتاب والتخصيص ١/٣١
-----------	--------------------------------	-----------	-------------------------------------

د/ الاحتياطي القانوني

٣,٢٠٠,٠٠٠	رصيد مرحل ٠/٣١	١,٢٠٠,٠٠٠	من رصيد منقول ١/١
٣,٢٠٠,٠٠٠		٢,٠٠٠,٠٠٠	من د/ علاوة الاصدار ١/٣١
		٣,٢٠٠,٠٠٠	

ثالثاً: تصوير الميزانية العمومية:

الميزانية العمومية في ٩٨/٤/٣٠

الأصول	الخصوم
٢٥,٠٠٠,٠٠٠	رأس المال المصرح به
٦,٠٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠ سهم قيمة اسمية ١٠٠ ريال
	رأس المال المصرح
	إصدار أول
	٦٠٠,٠٠٠ سهم قيمة اسمية ١٠٠ ريال
	إصدار ثاني
	١٠٠,٠٠٠ سهم قيمة اسمية ١٠٠ ريال
	(-) أقساط متأخرة السداد
	٢٥٠٠ سهم قسط تخصيص بواقع ٥ ريال
	١٧٥٠٠ سهم قسط آخر بواقع ٣٥ ريال
	٩٠٠٠ سهم قسط آخر بواقع ٣٠ ريال
٧,٠٠٠,٠٠٠	أصول مختلفة
١٣,١٧١,٠٠٠	بنك
	٢٩,٠٠٠
	١٥,٩٧١,٠٠٠
	٣,٢٠٠,٠٠٠
	٢٠٠,٠٠٠
	٨٠٠,٠٠٠
	٨٠٠,٠٠٠
	٢٠,١٧١,٠٠٠
٢٠,١٧١,٠٠٠	رأس المال المدفوع
	احتياطي قانوني
	احتياطي رأسمالي
	أرصدة دائنة أخرى
	دائنون

٢,٠٠٠,٠٠٠ من د/ قسطنطين الاكتاب والتخصيص ٩٨/٢/١

٢,٠٠٠,٠٠٠ إلى د/ رأس المال

(طلب قسط التخصيص عن ١٠٠,٠٠٠ سهم بواقع ٢٠ ريال)

١٢٢,٥٠٠ من د/ البنك ٩٨/٢/٢٨

١٢٢,٥٠٠ إلى د/ قسطنطين الاكتاب والتخصيص

(تحصيل بقية قسط التخصيص بواقع ٥ ريال عن

٢٤,٥٠٠ سهم خاصة بالمساهمين القدامى)

٣,٥٠٠,٠٠٠ من د/ القسط الأخير ٩٨/٤/١

٣,٥٠٠,٠٠٠ إلى د/ رأس المال

(طلب القسط الأخير عن ١٠٠,٠٠٠ سهم بواقع ٣٥ ريال)

٣,٠٩٨,٥٠٠ من د/ البنك ٩٨/٤/٣٠

٣,٠٩٨,٥٠٠ إلى د/ القسط الأخير

(تحصيل قيمة القسط الأخير عن ٢٤,٥٠٠ سهم

خاصة بالمساهمين القدامى بواقع ٣٥ ريال وعن

٧٤,٧٠٠ سهم خاصة بالمساهمين الجدد بواقع ٣٠ ريال)

ثانياً: الحسابات المختلفة:

د/ قسطنطين الاكتاب والتخصيص

٨,٦٢٥,٠٠٠	إلى مذكورين ١/٣١	١٠,٥٠٠,٠٠٠	من د/ البنك ١/٣١
٢,٠٠٠,٠٠٠	إلى د/ رأس المال ٢/١	١٢٢,٥٠٠	من د/ البنك ٢/٢٨
		٢,٥٠٠	رصيد مرحل ٤/٣٠
١٠,٦٢٥,٠٠٠		١٠,٦٢٥,٠٠٠	

د/ مصاريف التأسيس

٨٠٠,٠٠٠	إلى رصيد منقول ١/١	٨٠٠,٠٠٠	من د/ مصاريف الاصدار ١/٣١
---------	--------------------	---------	---------------------------

ملاحظات على الحل:

- ١- بينت المعلومات الظاهرة في الخطوات التمهيدية كل ما يخص المساهمين القدامى والمكتتبين الجدد من الجمهور من حيث نسبة التخصيص وكيفية تحديد المبلغ المسدد عند الاكتتاب عن السهم المصدر لكل منهما. وكيف ثم توزيع هذا المبلغ لسداد قسط الاكتتاب وعلاوة ومصاريف الإصدار وما تم إحتاجه لسداد الاقساط التالية.
- ٢- كذلك يبين الجزء الأخير من الخطوات التمهيدية العمليات الحسابية التي تمكن من تحديد إجمالي مبلغ كل قيد يومي على حده.
- ٣- يختص القيد الأول بإثبات قيمة الاكتتابات الواردة إلى الشركة، وأثبت القيد الثاني إصدار الأسهم من خلال إثبات قسط الاكتتاب وعلاوة ومصاريف الإصدار واحتجاز ما يخص القسط الأخير، وقيمة ما تم رده من اكتتابات لأسباب قانونية وعددها ٠,٠٠٠ سهم.
- ٤- رحلت علاوة الإصدار بموجب القيد الثالث، وأقل حساب مصاريف التأسيس وحساب مصاريف الإصدار ورحلت الزيادة في مصاريف الإصدار إلى حساب الاحتياطي الرأسمالي، ويلاحظ أن علاوة الإصدار في مثالنا هذا تم ترحيلها كاملة إلى حساب الاحتياطي القانوني لأن رصيد الاحتياطي القانوني لم يزيد عن نصف رأس المال، أما إذا كان رصيد الاحتياطي القانوني لم يزيد عن نصف رأس المال بترحيل العلاوة إليه، فإن ما يزيد عن نصف رأس المال في رصيد الاحتياطي يجب أن يكون به احتياطي خاص آخر غير قابل للتوزيع.
- ٥- يختص القيد السادس بإثبات تحصيل بقية قسط التخصيص وقيمته

(٢٠-١٥) = ٥ ريال بالنسبة للمساهمين القدامى لأن قسط تخصيص المساهمين الجدد محجوز بالكامل. وقد تم التحصيل عن ٢٤,٥٠٠ سهم فقط لأن هناك مساهم متأخر عن سداد هذا القسط وقد خصص لهذا المساهم.

$$(٦٠٠ \text{ سهم} \times \frac{٥}{٦}) = ٥٠٠ \text{ سهم من بين الأسهم التي اكتتب بها.}$$

٦- أثبت القيد الأخير تحصيل قيمة القسط الأخير ٣٥ ريال عن ٢٤,٥٠٠ سهم بالنسبة للمساهمين القدامى. وبقية قيمة هذا القسط (٣٠-٥) = ٢٥ ريال عن ٧٤,٧٠٠ سهم بالنسبة للمساهمين الجدد حيث تأخر منهم مساهم كان قد خصص له ٣٠٠ سهم.

٢-١ زيادة رأس مال بضم الاحتياطيات والأرباح غير الموزعة:

تقوم شركة المساهمة عادة خلال فترة نشاطها بتجنيب جزء من الأرباح المحققة (أي بعدم توزيعها على المساهمين) وذلك على شكل أرباح محجوزة غير موزعة أو على شكل احتياطيات. وقد تكون هذه الاحتياطيات قانونية مثل تلك التي ألزم قانون الشركات بتكوينها كاحتياطي قانوني أو احتياطيات نظامية واختيارية نص عليها النظام الأساسي للشركة أو قررتها الجمعية العامة للمساهمين بناء على اقتراح مجلس الإدارة. وعادة ما يتم استخدام الاحتياطيات والأرباح غير الموزعة في تمويل أنشطة الشركة.

وجود مثل هذا الاحتياطيات والأرباح غير الموزعة يدعم المركز المالي للشركة، ويزيد من قوة الضمان العام المقدم للدائنين والمتعاملين مع الشركة. وإذا حدث وأن قررت الشركة في المستقبل توزيع جزء من هذه الاحتياطيات

(غير القانونية) والأرباح غير الموزعة فإن ذلك قد يضر بقوة المركز المالي للشركة.

ويلاحظ أن زيادة رأس مال الشركة بضم الاحتياطيات والأرباح غير الموزعة لا يترتب عليه زيادة في الموارد المالية لها، وإنما يمنع إمكانية توزيع هذه الاحتياطيات من الأرباح غير الموزعة لا يترتب عليه زيادة في الموارد المالية لها، وإنما يمنع إمكانية توزيع هذه الاحتياطيات من الأرباح غير الموزعة في المستقبل. ويجدر الإشارة إلى أنه يمكن زيادة رأس المال عن طريق ضم الاحتياطيات والأرباح غير الموزعة باستخدام أحد أسلوبين. يستخدم الأسلوب الأول من خلال زيادة عدد الأسهم وذلك بإصدار أسهم جديدة وتوزيعها على المساهمين مجاناً، وتسمى هذه الأسهم بأسهم المنحة أو أسم الانعام. بينما يستخدم الأسلوب الثاني من خلال رفع القيمة الاسمية للأسهم القديمة فقط.

وعموماً تلجأ الشركة إلى هذه الطريقة لزيادة رأس المال في الأحوال التالية:

أ. إذا ما أصبحت هذه الاحتياطيات والأرباح مستخدمة في هيكل تمويل الشركة بصفة دائمة مما يصعب توزيعها نقداً.

ب. إذا رغبت الشركة في تفادي توزيع الأرباح المحجوزة التي قد تخفض رأس المال العامل.

ج. إذا ما كان هناك صعوبة في تداول أسهم الشركة في سوق الأوراق المالية بسبب الارتفاع الكبير في قيمتها السوقية عن قيمتها الاسمية نتيجة لوجود احتياطيات وأرباح غير موزعة كبيرة. ويترتب على زيادة رأس المال عن طريق ضم الاحتياطيات والأرباح غير

الموزعة انخفاض القيمة السوقية للأسهم، مما يسهل تداولها نتيجة لذلك^(١).

ويوضح المثال التالي كيف أن زيادة رأس المال بضم الاحتياطيات والأرباح يؤدي إلى تخفيض القيمة الدفترية للسهم التي تعكس القيمة السوقية له إلى حد كبير.

مثال:

شركة مساهمة رأسمالها المدفوع ٨ مليون ريال مقسم إلى ٨٠,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠٠ ريال للسهم، وكان رصيد الاحتياطيات ٣,٢٠٠,٠٠٠ والأرباح غير الموزعة ٨٠٠,٠٠٠ ريال.

المطلوب:

- ١- تحديد القيمة الدفترية للسهم ومقارنتها بالقيمة الاسمية.
- ٢- بفرض ضم الاحتياطيات والأرباح غير الموزعة إلى رأس مال، أوجد القيمة الدفترية في حالة:
 - أ. إصدار أسهم جديدة.
 - ب. رفع القيمة الاسمية للسهم.

الحل:

أولاً: تحديد القيمة الدفترية للسهم والقيمة الاسمية:

$$\text{القيمة الاسمية للسهم} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{عدد الأسهم}} = \frac{٨,٠٠٠,٠٠٠}{٨٠,٠٠٠} = ١٠٠ \text{ ريال}$$

$$\text{القيمة الدفترية للسهم} = \frac{\text{رأس المال} + \text{الاحتياطيات} + \text{الأرباح غير الموزعة}}{\text{عدد الأسهم}}$$

(١) عزت الشيخ: المحاسبة المالية في شركات الأموال: (الناشر: دار الكتب الجامعي، القاهرة) سنة ١٩٨٥ ص ١٥٧.

(ب) د. محمد جليلي: محاسبة شركات الأموال: (مشرق: منشورات جامعة دمشق، سنة ١٩٩٠) ص ٧٤.

$$= \frac{800,000 + 3,200,000 + 8,000,000}{12,000,000} = \frac{11,000,000}{12,000,000} = 0.9167$$

٨٠٠,٠٠٠ سهم

تعليق: بما أن القيمة الدفترية للسهم أكبر من القيمة الاسمية فإنه سترداد المضاربة على اسهم الشركة في سوق الأوراق المالية، مما يدفع بأسعارها في سوق المال إلى الارتفاع لتصل إلى ١٥٠ ريال. أي أن القيمة السوقية ستكون أكبر من القيمة الاسمية للسهم وبالتالي تقترب من القيمة الدفترية له. ويؤدي ارتفاع سعر السهم في سوق الأوراق المالية إلى صعوبة تداوله في السوق.

ثانياً: فرض زيادة رأس المال بضم الاحتياطيات والأرباح غير الموزعة:
أ. بإصدار أسهم جديدة:

$$= \frac{800,000 + 3,200,000}{100} = \frac{4,000,000}{100} = 40,000$$

عدد الأسهم الجديدة = إجمالي الاحتياطيات والأرباح
القيمة الاسمية للسهم

$$= \frac{4,000,000}{100} = 40,000$$

٤٠,٠٠٠ سهم

$$= \frac{12,000,000}{12,000} = 1,000$$

القيمة الاسمية للسهم بعد الزيادة = ١٢,٠٠٠ ريال

$$= \frac{12,000,000 + 12,000,000 + 12,000,000}{12,000} = \frac{36,000,000}{12,000} = 3,000$$

القيمة الاسمية للسهم بعد الزيادة = ١٢,٠٠٠ ريال

أدى زيادة رأس المال من خلال إصدار أسهم جديدة بضم الاحتياطيات والأرباح غير الموزعة إلى انخفاض القيمة الدفترية للسهم التي تعتبر مؤشراً للقيمة السوقية للسهم وتعادلها مع القيمة الاسمية للسهم. ويمكن هذا الإجراء

من تخفيض حدة المضاربة على أسهم الشركة في سوق الأوراق المالية وبالتالي تسهيل عملية تداول أسهم الشركة في السوق.

ب. حالة زيادة رأس المال بضم الاحتياطيات والأرباح برفع بالقيمة الاسمية للسهم:

$$= 800,000 + 3,200,000 + 4,000,000 = 8,000,000$$

إجمالي مبلغ الاحتياطيات والأرباح = ٨,٠٠٠,٠٠٠ ريال

$$= \frac{12,000,000}{80,000} = 150$$

القيمة الاسمية الجديدة للسهم = ١٢,٠٠٠,٠٠٠ ريال

$$= \frac{12,000,000 + 12,000,000 + 12,000,000}{80,000} = 450$$

القيمة الدفترية للسهم = ١٢,٠٠٠,٠٠٠ ريال

تعليق: أدى ضم الاحتياطيات والأرباح غير الموزعة إلى رأس المال في هذه الحالة بدون إصدار أسهم جديدة إلى ارتفاع القيمة الاسمية للسهم وتعادلها مع القيمة الدفترية للسهم. ويؤدي تساوي القيمة الاسمية للسهم مع القيمة الدفترية للسهم التي تعتبر مؤشر مقبول للقيمة السوقية للسهم إلى تخفيض حدة المضاربة في سوق الأوراق المالية وبالتالي إمكانية تداول أسهم الشركة بسهولة.

المعالجة المحاسبية لزيادة رأس المال بضم الاحتياطيات والأرباح غير الموزعة:

سبق الإشارة إلى أن زيادة رأس المال يكون بقرار من الجمعية العامة غير العادية، وبالطبع يكون ذلك بناء على توصية من مجلس الإدارة. ثم يلي إصدار القرار بزيادة رأس المال إستكمال الإجراءات بزيادة رأس المال إما بإصدار أسهم جديدة تسمى أسهم منحة وتوزيعها على المساهمين مجاناً أو

برفع القيمة الاسمية للأسهم القديمة. وبناء على ذلك تكون المعالجة المحاسبية على النحو التالي:

١- إثبات الأثار المحاسبية والقانونية المترتبة على قرار الجمعية العامة غير العادية:

من مذكورين

xx د/ الاحتياطات

xx د/ الأرباح المحتجزة أو الأرباح المرحلة

xx إلى د/ المساهمين

(صدور قرار الجمعية العامة غير العادية رقم بزيادة رأس المال)

٢- إصدار الأسهم الجديدة أو تعديل القيمة الاسمية للسهم:

xx من د/ المساهمين

xx إلى / رأس المال

(إصدار عدد سهم قيمة اسمية كأسهم منحه

بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية لزيادة رأس المال)

ملاحظة: في حالة عدم إصدار أسهم جديدة كأسهم منحه لزيادة رأس المال والاكتفاء بتعديل القيمة الاسمية فإنه يتم سحب صكوك الأسهم القديمة من المساهمين واستبدالها بصكوك جديدة مبين فيها القيمة الاسمية الجديدة أو يتم الاكتفاء بتعديل القيمة الاسمية للسهم على وجه صك السهم وإعادته للمساهم.

مثال:

كان رأس المال المدفوع لإحدى شركات المساهمة ٨ مليون ريال موزع إلى ٨٠,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠٠ ريال للسهم. ورصيد كل من الاحتياطي

العام ٣,٢٠٠,٠٠٠ ريال، والأرباح غير الموزعة ٨٠٠,٠٠٠ ريال، وقد قررت الشركة زيادة رأس مالها بضم الاحتياطي العام والأرباح غير الموزعة، وأصدرت ٤٠,٠٠٠ سهم جديد بقيمة اسمية ١٠٠ ريال توزع على المساهمين القدامى.

المطلوب: قيود اليومية اللازمة.

الحل:

من مذكورين

د/ الاحتياطي العام ٣,٢٠٠,٠٠٠

د/ الأرباح غير الموزعة ٨٠٠,٠٠٠

٤,٠٠٠,٠٠٠ إلى د/ المساهمين

(إثبات قرار الجمعية العامة غير العادية بزيادة رأس المال)

٤,٠٠٠,٠٠٠ من د/ المساهمين

٤,٠٠٠,٠٠٠ إلى د/ رأس المال

(إصدار ٤٠,٠٠٠ سهم منحه بقيمة اسمية ١٠٠ ريال توزع على المساهمين)

٣-١ تحويل السندات إلى أسهم:

تلجأ الشركة المساهمة إلى هذا الأسلوب في زيادة رأس المال عندما يصعب عليها تدبير الأموال والسيولة النقدية الكافية لسداد قيمة قرض السندات في تاريخ استحقاقها، وقد تكون السندات نفسها ذات طبيعة قابلة للتحويل إلى أسهم. ويقبل حملة السندات، في الحالة الأولى، استبدال قيمة سنداتهم بأسهم من أسهم الشركة، لأن عدم قبولهم لهذا الاستبدال قد يقود الشركة إلى إعلان إفلاسها لعدم قدرتها على سداد قيمة هذه السندات في تاريخ استحقاقها، وبالتالي عدم إمكانية حصول حملة هذه السندات على حقوقهم كاملة.

وعموماً يجب أن يتضمن عقد إصدار - أي نشرة اكتتاب - قرض السندات شروط تحويل السندات إلى أسهم، وأن يكون لحملة السندات حق الخيار بين قبول التحويل أو قبض قيمة سنداتهم. وينص القانون في المادة (١٢١) على عدم جواز تحويل سندات القرض إلى أسهم إلا إذا نص على ذلك في شروط عقد القرض، وإذا تقرر التحويل كان لمالك السند الخيار بين قبول التحويل أو قبض القيمة الاسمية للسند.

ويلاحظ أن الشركة قد تصدر أسهم بقيمة مساوية لقيمة قرض السندات أو تصدر أسهم بقيمة أقل أو أكبر من قيمة قرض السندات. وفي الحالة الأخيرة تقوم الشركة بسداد الفارق لحملة السندات أو تقبض منهم الزيادة عن قيمة القرض.

وتكون المعالجة المحاسبية لقرار تحويل السندات إلى أسهم كالتالي:

١. حالة إصدار الأسهم بقيمة سندات القرض:

xx	من د/ قرض السندات
xx	إلى د/ حملة السندات
	(إثبات استحقاق القرض)
xx	من د/ حملة السندات
xx	إلى د/ المكتتبين بالأسهم
	(إثبات قرار الجمعية العامة غير العادية بتحويل السندات إلى أسهم)
xx	من د/ المكتتبين بالأسهم
xx	إلى د/ رأس المال
	(إصدار عدد سهم بقيمة اسمية)

٢. حالة زيادة قيمة الأسهم المصدرة عن قيمة سندات القرض:

xx	من د/ قرض السندات
xx	إلى د/ حملة السندات
	من مذكورين
xx	د/ حملة السندات
xx	د/ البنك (بالفرق)
xx	إلى د/ المكتتبين بالأسهم
	من د/ المكتتبين بالأسهم
xx	إلى د/ رأس المال

٢. حالة نقص قيمة الأسهم المصدرة عن قيمة سندات القرض:

xx	من د/ قروض السندات
xx	إلى د/ حملة السندات
	من د/ حملة السندات
	إلى مذكورين
xx	د/ المكتتبين بالأسهم
xx	د/ البنك (بالفرق)
	من د/ المكتتبين بالأسهم
xx	إلى د/ رأس المال

٢- تخفيض رأس المال:

تواجه بعض شركات المساهمة خلال فترة حياتها ظروف مختلفة تجبرها على تخفيض رأس مالها، ومن بين هذه الظروف ما يلي. (أ) وجود أموال فائضة غير مستثمرة (ب)، وجود خسائر كبيرة مرحلة من سنوات سابقة (ج)، وجود خسائر نتيجة إعادة تقدير الأصول.

فقد يوجد لدى الشركة أموال فائضة غير ممكن استثمارها سواء نتيجة مبالغة مؤسسي الشركة في تقدير رأس المال المطلوب عند تأسيس الشركة أو بسبب عدم ملائمة الظروف الاقتصادية في البلاد أو بسبب عدم توافر الأسواق الملائمة أو لأي سبب آخر.

ويترتب على عدم إستغلال الأموال المتاحة للاستثمار في الشركة انخفاض عائد الربحية للشركة مقارنة بغيرها من الشركات المماثلة ويؤثر انخفاض عائد ربحية الشركة على القيمة السوقية لأسهم الشركة في سوق الأوراق المالية (البورصة) مما يؤثر على حركة تداول هذه الأسهم في السوق. ولعلاج هذا الوضع تضطر الشركة إلى تخفيض رأس مالها بمقدار الأموال غير المستثمرة (أي الزائدة عن الحاجة)، الأمر الذي يؤدي إلى تحسن في مؤشر عائد ربحية الشركة.

ويوضح المثال التالي لكيفية إمكان إظهار تحسن في عائد ربحية الشركة نتيجة تخفيض رأس مال الشركة.

مثال:

كان رأس المال المدفوع لإحدى شركات المساهمة ١٠ مليون ريال، وتحقق الشركة ربحاً سنوياً قدره ١ مليون ريال. فإذا علمت أن هناك أموالاً

فائضة غير مستثمرة في حدود ٢ مليون ريال، وقد قررت الشركة تخفيض رأس مالها في حدود هذه الأموال الفائضة.

المطلوب: تحديد عائد ربحية الشركة قبل قرار تخفيض رأس المال وبعده.

الحل:

$$\text{عائد الربحية} = \frac{\text{صافي الأرباح المحققة}}{\text{رأس المال}}$$

$$\therefore \text{عائد ربحية الشركة قبل قرار تخفيض رأس المال} = \frac{1,000,000}{10,000,000} = 10\%$$

$$\text{عائد ربحية الشركة قبل قرار تخفيض رأس المال} = \frac{1,000,000}{8,000,000} = 12,5\%$$

التعليق: ظهر من المثال كيف أن تخفيض رأس المال وزده إلى المساهمين أدى إلى تحسين رقم عائد ربحية الشركة من ١٠% إلى ١٢,٥% دون تغيير في صافي الأرباح المحققة.

ويؤدي ظهور هذا العائد المرتفع في ربحية الشركة إلى إمكانية توزيع بعض الأرباح على المساهمين لأن الأرباح تكون قد وصلت إلى نسبة معينة تسمح بتوزيع جزء منها. وينعكس هذا على شكل ارتفاع في القيمة السوقية لأسهم الشركة في سوق الأوراق المالية.

كذلك قد تتراكم الخسائر المرحلة الكبيرة على مدار السنوات السابقة، مما يحول وعدم إمكانية الشركة تغطية هذه الخسائر في المستقبل، ويترتب على هذا الوضع عدم إظهار رأس المال بقيمته الحقيقية، ولإظهار معدل ربحية

رأس المال المستثمر الحقيقي، كما يترتب على هذا الوضع أيضاً عدم إمكانية توزيع الأرباح على المساهمين عند تحققها، حيث تستخدم هذه الأرباح في تغطية هذه الخسائر المرحلة. وينتج عن كل هذه الأوضاع انخفاض في القيمة السوقية لأسهم الشركة في سوق الأوراق المالية، وفي مثل هذه الأحوال تكون هناك حاجة ضرورية لاتخاذ قرار بتخفيض رأس مال الشركة بمقدار هذه الخسائر المرحلة.

ويمكن القول نفس الشيء إذا ما كانت قيم أصول وخصوم الشركة المسجلة بالدفاتر فيها قد كبير من المغالاة وبالتالي لا تعكس قيمها الحقيقية. فإذا كانت قيم أصول الشركة مسجلة بالدفاتر بأكثر من قيمها الحقيقية، وكانت الالتزامات مثبتة بأقل من قيمها الحقيقية، فإن صافي أصول الشركة (إجمالي الأصول مطروحاً منها الالتزامات)، والتي تعكس حقوق ملكية المساهمين تكون مثبتة بأكثر من قيمتها الحقيقية. ويترتب على هذا الوضع عدم صحة قياس معدل أو عائد ربحية الشركة مما يؤثر على إمكانية توزيع الأرباح على المساهمين، وبالتالي ينعكس هذا التأثير على القيمة السوقية للأسهم في سوق الأوراق المالية، كما سبق الإشارة إليه أعلاه. وهنا أيضاً تكون هناك ضرورة لاتخاذ قرار بتخفيض رأس مال الشركة بما يعكس نتيجة إعادة تقدير قيم أصول وخصوم الشركة.

أيضاً قد تتطلب طبيعة نشاط الشركة الذي يقوم على حق الامتياز باستغلال مورد أو مرفق أو نشاط معين أن يتم رد قيمة الأسهم الممثلة في رأس مال الشركة إلى المساهمين خلال فترة النشاط والاستغلال المحددة بنص قرار تأسيس الشركة، ويسمى هذا النوع من الشركات بشركات الامتياز حيث تمنح الشركة حق استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية أو مرافق من

المرافق العامة.. إلخ لمدة محددة بحيث يؤول بعد ذلك كل أصول وممتلكات الشركة إلى الجهة المانحة لهذا الامتياز. ويترتب على ذلك عدم حصول المساهمين في نهاية حياة الشركة على أي تعويض مقابل نقل ملكية الأصول. وهنا أيضاً تستدعي الضرورة تخفيض رأس المال وذلك برد قيمة الأسهم إلى المساهمين خلال فترة نشاط الشركة. وسنناقش المعالجة المحاسبية لرد قيمة الأسهم في هذا النوع من الشركات عند الحديث عن استهلاك رأس المال في نهاية هذا الفصل.

ويجدر الإشارة أن إصدار قرار تخفيض رأس مال الشركة يكون من سلطة الجمعية العامة غير العادية. ويجيز قانون الشركات في المادة (٢٠٤) لشركة المساهمة أن تخفض رأسمالها بقرار من الجمعية العامة غير العادية، واشترط عدم تخفيض رأس المال إلى ما دون الحد الأدنى المقرر قانوناً لرأس المال. ومعروف أن الحد الأدنى لرأس مال الشركة المساهمة هو خمسة مليون ريال بحسب نص المادة (٦٢). وهناك طرق وأساليب تتبعها شركة المساهمة لأغراض تخفيض رأسمالها.

١-٢ الطرق والأساليب المتبعة لتخفيض رأس المال:

يبين القانون في المادة (٢٠٧) الطرق الممكنة إتباعها لتخفيض رأس المال، وذلك في الآتي:

١. تنزل القيمة الاسمية للأسهم برد جزء من هذه القيمة إلى المساهمين أو بإعفائهم من دفع بقية قيمة الأقساط غير المسددة من الأسهم.
٢. تنزل القيمة الاسمية للسهم بإلغاء جزء من هذه القيمة يعادل خسارة الشركة.
٣. إلغاء عدد من الأسهم يوازي الجزء المراد تخفيضه.

٤. شراء عدد من الأسهم يوازي الجزء المراد تخفيضه وإلغاء تلك الأسهم على أن يتم الشراء من الاحتياطي الاختياري.

١.١.٢ تنزيل أو تخفيض القيمة الاسمية للسهم:

تتم تنزيل أو تخفيض القيمة الاسمية للسهم بأحد أسلوبين، حيث يعتمد الأسلوب الملائم على ما إذا كانت القيمة الاسمية للسهم مسددة بالكامل أو لم يتم سداد كامل القيمة.

ففي حالة ما إذا كانت القيمة الاسمية للسهم مسددة بالكامل، فإنه يتم تخفيض رأس المال برد جزء من القيمة الاسمية للمساهم. وفي هذه الحالة تكون المعالجة المحاسبية كالتالي:

أ. عند إثبات قرار تخفيض رأس المال

xx من د/ رأس المال

xx إلى د/ المساهمين

ب. عند الدفع النقدي أو الرد الفعلي

xx من د/ المساهمين

xx إلى د/ البنك

تعليق: ويصاحب القيد الثاني عادة سحب صكوك (شهادات) الأسهم القديمة وتعديل القيمة الاسمية للسهم أو يتم استبدال صكوك الأسهم القديمة بأخرى جديدة.

أما إذا كانت القيمة الاسمية للسهم غير مسددة بالكامل، فهذا يتم إعفاء المساهم من سداد بقية قيمة الأقساط المتبقية من قيمة السهم. ولا يتطلب الأمر في مثل هذه الحالة معالجة محاسبية (قيود محاسبية) في الدفاتر، وإنما يتم

الاحتفاء بالتأشير (أو التعديل) على صكوك الأسهم بالقيمة الاسمية الجديدة، أو يتم سحب الصكوك القديمة وإصدار صكوك جديدة بدلاً منها.

ويلاحظ أن سبب تخفيض القيمة الاسمية للأسهم في الحالتين السابقتين يرجع إلى وجود أموال إضافية عاطلة غير مستثمرة.

٢.٢ تنزيل أو تخفيض القيمة الاسمية بقيمة الخسارة:

تختلف المعالجة المحاسبية في هذه الطريقة عن المعالجة المحاسبية في الطريقة السابقة نتيجة الاختلاف في السبب الذي من أجله تم تخفيض القيمة الاسمية للأسهم (أي لقيمة رأس المال). يرجع سبب التخفيض هنا إلى وجود خسارة متراكمة وبالتالي لن يترتب على التخفيض رد أموال إلى المساهمين، لذلك تتطلب المعالجة توسط د/ تخفيض رأس المال بدلاً من د/ المساهمين وذلك على النحو الآتي:

١. عند إثبات قرار تخفيض رأس المال

xx من د/ رأس المال

xx إلى د/ تخفيض رأس المال

٢. إقفال حساب الخسائر المرحلة

xx من د/ تخفيض رأس المال

xx إلى د/ الخسائر المرحلة

ملاحظة: يترتب أو يتطلب إثبات القيد لتنفيذ قرار تخفيض رأس المال (القيد الأول) أن يتم سحب صكوك الأسهم القديمة وتعديل القيمة السمية عليها، أو استبدالها بصكوك (شهادات) أسهم جديدة بالقيمة الاسمية المعدلة.

٢-٢ إلغاء عدد من الأسهم:

تقوم الشركة حسب هذه الطريقة بتخفيض عدد السهم المصدرة (وبالتالي رأس المال) وذلك من خلال إلغاء عدد من هذه الأسهم فقط، بينما تبقى القيمة الاسمية كما هي بالنسبة للأسهم التي لم يتم إلغاؤها، وتتم عملية إلغاء العدد المطلوب من أسهم الشركة عن طريق دعوة المساهمين لعرض الأسهم التي يمتلكونها ليتم الاختيار من بينها بطريقة القرعة السرية. ويتم رد قيمة الأسهم التي تم اختيارها بطريقة القرعة إلى أصحابها نقداً بعد أن تسحب هذه الأسهم ويتم إتلافها.

ويلاحظ أن استخدام طريقة الاقتراع أو القرعة السرية في اختيار الأسهم المطلوب إلغاؤها هو تنفيذ لنص القانون في المادة (٢١٠) بوجوب مراعاة المساواة بين المساهمين عند تخفيض رأس المال باستخدام طريقة إلغاء عدد من الأسهم. ويجدر الإشارة أن هناك سببين لتطبيق طريقة إلغاء عدد من السهم، الأول قد يكون بسبب وجود أموال إضافية عاطلة غير مستثمرة، والثاني قد يكون بسبب طبيعة نشاط الشركة - كشركة امتياز - يتطلب أو يسمح القانون لها بأن تستهلك جزء من رأس مالها سنوياً. وسنتناول حالة استهلاك رأس المال بصورة منفردة، ونعرض الآن فقط لحالة تخفيض رأس المال بسبب وجود أموال عاطلة غير مستثمرة.

وتكون قيود المعالجة المحاسبية لتخفيض رأس المال كالتالي:

١. عند إثبات قرار تخفيض رأس المال:

xx من د/ رأس المال
xx إلى د/ المساهمين

٢. عند رد قيمة الأسهم الملغاة:

xx من د/ المساهمين
xx إلى د/ البنك

(رد قيمة ... سهم بالكامل قيمة اسمية ... ريال)

٤-٢ شراء عدد من الأسهم:

قد تفضل الشركة أن تنفذ قرار تخفيض رأس المال من خلال قيامها بشراء عدد معين من أسهمها من السوق مباشرة وإتلافها بعد ذلك. وقد أجاز القانون في المادة (٢١١) قيام الشركة بذلك إلا أنه اشترط أن توجه الشركة دعوة عامة لجميع المساهمين ليقوموا بعرض أسهمهم للبيع. وأن تنشر الدعوة في صحيفة يومية رسمية. وأن يتم تقدير ثمن شراء الأسهم وفق أحكام نظام الشركة، وإذا لم يرد في النظام نص بهذا الشأن وجب على الشركة أن تدفع الثمن العادل. ويستنتج من نص هذه المادة أن المشروع اليمني لا يؤيد بأن تقوم الشركة بشراء أسهمها بأي سعر متوافر في السوق لأغراض تخفيض رأس مالها. وبطبيعة الحال فالشركات عادة لا تلجأ إلى تخفيض رؤوس أموالها عن طريق شراء أسهمها من السوق إذا كان سعر السوق أكبر من القيمة الاسمية للأسهم. ولذلك فإن عملية الشراء قد تتم بسعر يعادل القيمة الاسمية للسهم أو بسعر أقل من القيمة الاسمية.

ونحن نرى أن العدل يتطلب على الأقل شراء الأسهم على أساس عسر القيمة الدفترية للسهم.

وتكون المعالجة المحاسبية بتوسيط حساب الأسهم المشتراة لأن قرار تخفيض رأس المال تم من خلال واقعة شراء الأسهم وذلك على النحو التالي:

١. إثبات قرار تخفيض رأس المال:

xx من د/ رأس المال
xx إلى د/ السهم المشتراة

٢. سداد قيمة الأسهم المشتراة:

xx من د/ الأسهم المشتراة

xx إلى د/ البنك

وفي حالة كون قيمة الشراء أقل من القيمة الاسمية للأسهم المشتراة يكون قيد سداد قيمة الشراء كالتالي:

xx من د/ الأسهم المشتراة

إلى مذكورين

xx د/ البنك

xx د/ أرباح شراء الأسهم

ويقلل حساب أرباح شراء الأسهم في حساب الاحتياطي الرأسمالي وذلك بسبب الطبيعة الرأسمالية لهذه الأرباح، حيث أنه لم تتم عملية الشراء بغرض المضاربة وتحقيق الربح من فارق سعر السوق.

مثال حول طرق تخفيض رأس المال:

كان رأس المال المدفوع في إحدى الشركات المساهمة ٢٠ مليون ريال مقسم إلى ١٠٠,٠٠٠ سهم. وقررت الجمعية العامة غير العادية للشركة تخفيض رأس مال الشركة بمبلغ ٥ مليون ريال ورد هذه الزيادة للمساهمين. المطلوب: القيود اللازمة لإثبات تنفيذ قرار التخفيض في ظل الحالات التالية:

١. تخفيض القيمة الاسمية للسهم.

٢. إلغاء أو تخفيض عدد من الأسهم يتم اختيارها بطريقة القرعة.

٣. شراء ٢٥,٠٠٠ سهم من سوق الأوراق المالية بسعر ١٩٠ ريال للسهم الواحد.

الواحد.

٤. بفرض أن سبب قرار التخفيض هو الخسائر المتراكمة التي لحقت بالشركة المطلوب إثبات القيود المحاسبية الملائمة في هذه الحالة.

الحل:

١. حالة تخفيض القيمة الاسمية للسهم:

القيمة السمية للسهم = $\frac{\text{رأس المال المصدر والمدفوع}}{\text{عدد الأسهم المصدرة}} = \frac{٢٠,٠٠٠,٠٠٠}{١٠٠,٠٠٠ \text{ سهم}} = ٢٠٠ \text{ ريال}$

مبلغ التخفيض المطلوب في قيمة كل سهم = $\frac{\text{مبلغ تخفيض رأس المال}}{\text{عدد أسهم رأس المال}} = \frac{٥,٠٠٠,٠٠٠}{١٠٠,٠٠٠} = ٥٠ \text{ ريال}$

∴ قيود اليومية اللازمة:

٥,٠٠٠,٠٠٠ من د/ رأس المال

٥,٠٠٠,٠٠٠ إلى د/ المساهمين

((إثبات قرار تخفيض رأس المال بتخفيض

القيمة الاسمية لكل سهم بواقع ٥٠ ريال)

٥,٠٠٠,٠٠٠ من د/ المساهمين

٥,٠٠٠,٠٠٠ إلى د/ البنك

(رد جزء من رأس المال بواقع ٥٠ ريال لكل سهم)

ملاحظة: يترتب على تنفيذ قرار التخفيض في هذه الحالة سحب صكوك الأسهم القديمة وتعديل القيمة الاسمية للسهم من ٢٠٠ ريال إلى ١٥٠ ريال، أو يتم سحب وإلغاء الصكوك القديمة وإصدار صكوك جديدة بالقيمة الاسمية الجديدة ١٥٠ ريال.

٢. حالة إلغاء عدد من الأسهم المختارة بطريقة القرعة:

$$\text{القيمة الاسمية للسهم} = \frac{20,000,000}{100,000} = 200 \text{ ريال}$$

$$\text{عدد الأسهم المطلوب تخفيضها} = \frac{\text{مبلغ التخفيض في رأس المال}}{\text{القيمة الاسمية للسهم}} = \frac{5,000,000}{200}$$

$$= 25,000 \text{ سهم}$$

القيود اللازمة:

$$\begin{aligned} 5,000,000 & \text{ من د/ رأس المال} \\ 5,000,000 & \text{ إلى د/ الأسهم المشتراة} \end{aligned}$$

(تخفيض رأس المال بشراء 25,000 سهم قيمة اسمية 200 ريال)

ملاحظة:

١- يترتب على تنفيذ قرار تخفيض رأس المال إنقاص الأسهم بعدد 25,000 سهماً.

٢- لم تختلف المعالجة المحاسبية في كل من الحالتين السابقتين، ويرجع هذا التماثل في توجيه القيود المحاسبية إلى أن عملية رد جزء من قيمة رأس المال كانت مباشرة بين الشركة والمساهمين.

٣- حالة شراء عدد 25,000 سهم من السوق بسعر 190 ريال للسهم الواحد:

القيود المحاسبية اللازمة:

$$5,000,000 \text{ من د/ رأس المال}$$

$$5,000,000 \text{ إلى د/ الأسهم المشتراة}$$

(تخفيض رأس المال بشراء 25,000 سهم قيمة اسمية 200 ريال)

$$50,000,000 \text{ من د/ الأسهم المشتراة}$$

إلى مذكورين

$$4,750,000 \text{ د/ البنك}$$

$$250,000 \text{ د/ أرباح شراء الأسهم}$$

(شراء 25,000 سهم من السوق بسعر 190 ريال بربح قدره 10 ريال لكل سهم)

٤- حالة تخفيض رأس المال بسبب الخسائر المتراكمة:

$$\text{نصيب كل سهم من الخسارة} = \frac{\text{مبلغ التخفيض في رأس المال (أو الخسارة)}}{\text{عدد الأسهم}}$$

$$= \frac{5,000,000}{100,000} = 50 \text{ ريال}$$

٥. يتم تخفيض القيمة الاسمية لكل سهم بمبلغ قدره 50 ريال.

٦. القيود اللازمة:

$$5,000,000 \text{ من د/ رأس المال}$$

$$5,000,000 \text{ إلى د/ تخفيض رأس المال}$$

تخفيض رأس المال بتخفيض القيمة الاسمية لكل سهم بواقع 50 ريال)

$$5,000,000 \text{ من د/ تخفيض رأس المال}$$

$$5,000,000 \text{ إلى د/ الخسائر المرحلة}$$

(إفقال الخسائر المرحلة تنفيذاً لقرار تخفيض رأس المال)

٧. استهلاك رأس المال:

يعتبر استهلاك رأس المال أسلوب من أساليب تخفيض رأس مال الشركة المساهمة، حيث ترد قيمة رأس المال إلى المساهمين. ولكن يختلف استهلاك

رأس المال عن غيره من أساليب تخفيض رأس المال، حيث لا يكون هناك تخفيض فعلي لرأس المال وإنما إسمياً في ظل أسلوب استهلاك رأس المال. والسبب في هذا الاختلاف هو أن دفع قيمة رأس المال المستهلك يتم من الأرباح أو الاحتياطات. بمعنى أنه يتم تكوين احتياطي لتمويل استهلاك رأس المال.

ويقصر اتباع أسلوب استهلاك رأس المال على بعض الشركات ذات الطبيعة الخاصة التي يسمح لها القانون بأن تخفض أو تستهلك رأس مالها بصورة تدريجية خلال حياتها وبحيث ينتهي رأس مال الشركة بإنهاء مدة الشركة المحددة بعقد التأسيس. وعادة ما يسمى هذا النوع من الشركات بشركات الامتياز. وتضطر الشركة المساهمة لاستهلاك رأس مالها أو صافي الأصول بعد التصفية لأنها قد تجد نفسها في نهاية فترة حياتها غير قادرة على رد قيمة رأس مالها إلى المساهمين.

وذلك للأسباب التالية:

ب. عدم وجود أصول أو ممتلكات للشركة في نهاية فترة حياتها لأن هذه الأصول من النوع الذي يستهلك بالاستخدام مثل أبار البترول والمناجم والمحاجر وغيرها من الموارد الطبيعية.

ت. إذا كان نشاط الشركة يقوم على استثمار حقوق مؤقتة ممثلاً في الحصول على حق امتياز باستغلال مرفق عام أو مورد من الموارد الطبيعية أو القيام بنشاط معين، وعادة ما يشترط في عقد الامتياز ضرورة أن تؤول أصول وممتلكات الشركة المادية للدولة أو الجهة المانحة للامتياز.

ويتمثل استهلاك رأس المال بقيام الشركة برد قيمة رأس مال الشركة إلى المساهمين بصورة تدريجية خلال فترة حياتها، أي يتم رد قيمة عدد معين من الأسهم سنوياً إلى المساهمين. ويشترط أن يتم سداد قيمة عدد الأسهم المردودة من الأرباح المحققة أو الاحتياطات. بمعنى ضرورة أن يتم تجنب وتجميد جزء من الأرباح المحققة أو الاحتياطات يعادل قيمة الجزء المستهلك من رأس المال.

ويجيز قانون الشركات في المادة (١١٢) لشركة المساهمة استهلاك أسهمها أثناء حياتها الإنتاجية إذا كان مشروعها مما يستهلك تدريجياً أو كان قائماً على حقوق مؤقتة. واشترط أن يكون استهلاك الأسهم من الأرباح أو من الاحتياطي على أن يتم تبعاً (أي تدريجياً) بطريقة القرعة أو بأي طريقة أخرى تحقق المساواة بين المساهمين. كما أجاز القانون للشركة أن تستهلك أسهمها عن طريق شراء الشركة لأسهمها في سوق الأوراق المالية بشرط أن يكون سعر الأسهم أقل من قيمتها الاسمية أو مساوياً لهذه القيمة مع وجوب إلغاء هذه الأسهم المشتراة.

كما أجاز القانون للشركة أن تمنح أسهم تمتع لأصحاب الأسهم التي تستهلك بالقرعة وتكون هذه الأسهم اسمية أو لحاملها. ويترتب على ذلك أن يحصل حاملوا أسهم التمتع على نسبة من الأرباح ولكن بعد أن يحصل حملة الأسهم العادية الذين لم تستهلك أسهمهم بعد، وكذلك يحصلون على جزء من فائض التصفية إن وجدت. ويلاحظ أن حملة أسهم التمتع يحق لهم حضور اجتماعات الجمعية العامة ولهم حق التصويت فيها.

يستنتج مما سبق أن عملية استهلاك رأس المال (أو الأسهم) تشمل على:

أ. تخفيض رأس المال بقيمة الأسهم المستهلكة.

ب. حجز جزء من الأرباح السنوية يساوي قيمة الأسهم المستهلكة وتجميدها بصورة احتياطات غير قابلة للتوزيع. ومقابل هذا الجزء (المجمد) من الأرباح تصدر الشركة أسهم التمتع.

وبناء على ذلك تكون المعالجة المحاسبية لعملية استهلاك رأس المال كما

يلي:

xx	من د/ توزيع الأرباح
xx	إلى د/ احتياطي استهلاك الأسهم
	(تكوين احتياطي بقيمة الجزء المستهلك من رأس المال)
xx	من د/ رأس المال
xx	إلى د/ المساهمين
	(قرار تخفيض أو استهلاك رأس المال)
xx	من د/ المساهمين
xx	إلى د/ البنك
	(سداد القيمة الاسمية للأسهم المستهلكة)

مقارنة بين تخفيض رأس المال واستهلاك رأس المال:

بالرغم من أن استهلاك رأس المال يؤدي إلى رد جزء من قيمة رأس المال إلى المساهمين وبالتالي فهو في ذلك لا يختلف عن تخفيض رأس المال، إلا أن هناك بعض الفروق الهامة التي تميز استهلاك رأس المال، وذلك مثل:

أ. يتطلب تطبيق أسلوب استهلاك رأس المال بتجميد جزء من الأرباح أو الاحتياطات (الاختيارية) يعادل قيمة رأس المال المستهلك، ويوفر هذا الإجراء المحافظة على الضمان العام الوحيد للدائنين لإمكانية حصولهم على ديونهم قبل الشركة. لأن تجميد الأرباح أو الاحتياطي

تعني أن هناك موارد مساوية لهذه الأرباح والاحتياطات لن يتم توزيعها على المساهمين مستقبلاً بينما طرق تخفيض رأس المال الأخرى لا تتطلب تجميد أي جزء من الأرباح أو الاحتياطي، وهذا يؤثر على حجم الضمان العام المتاح للدائنين.

ب. يترتب على استهلاك رأس المال وتجميد جزء من الأرباح أو الاحتياطي إصدار أسهم تمتع لمن استهلك أسهمهم تعطيه نفس الحقوق التي كان يحصل عليها في السابق.

ويترتب على هذا الإجراء بقاء علاقة هؤلاء المساهمين الذين استهلك أسهمهم بالشركة مستمرة، بينهما تنقطع علاقة المساهمين الذين ردت إليهم قيمة أسهمهم كاملة بالشركة نهائياً في حالة طرق تخفيض رأس المال الأخرى.

ويوضح المثال التالي كيفية المعالجة المحاسبية في حالة استهلاك رأس المال.

مثال:

تكونت شركة مساهمة في ٩٨/١/١ بغرض إستغلال أحمد المرافق العامة لمدة ٢٠ سنة وذلك برأس مال قدره ٣٠ مليون ريال موزع على ١٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٣٠٠ ريال للسهم، على أن تؤول ممتلكات الشركة في نهاية الفترة إلى الدولة. وقد قررت الشركة إستهلاك أسهمها خلال حياتها بالتساوي على مدار فترة الاستغلال وذلك بطريقة القرعة مع إصدار أسهم تمتع بنفس عند الأسهم التي ترد قيمتها لأصحابها.

فإذا علمت أن صافي أرباح العام ١٩٩٨ بلغ ٣ مليون ريال.

الطلب:

إجراء قيود اليومية بغرض إتمام عملية رد قيمة الأسهم المستهلكة في ٩٨/١٢/٣١، وبيان أثر ذلك على الميزانية العمومية في ذلك التاريخ:
الحل:

$$\text{قيمة رأس المال المستهلك سنوياً} = \frac{\text{قيمة رأس المال}}{\text{عدد سنوات الامتياز}} = \frac{30,000,000}{20} = 1,500,000 \text{ ريال}$$

$$\text{عدد الأسهم المطلوب استهلاكها سنوياً} = \frac{\text{قيمة رأس المال المستهلك}}{\text{القيمة الاسمية للسهم}} = \frac{1,500,000}{300} = 5,000 \text{ سهم}$$

١- قيود اليومية اللازمة:

١,٥٠٠,٠٠٠ من د/ توزيع الأرباح ٩٨/١٢/٣١
إلى د/ احتياطي استهلاك الأسهم ١,٥٠٠,٠٠٠
(تجنب جزء من الأرباح لتكوين احتياطي استهلاك الأسهم)
١,٥٠٠,٠٠٠ من د/ رأس المال ٩٨/١٢/٣١
إلى د/ المساهمين ١,٥٠٠,٠٠٠
(إثبات قرار استهلاك رأس المال برد قيمة ٥,٠٠٠ سهم قيمة اسمية ٣٠٠ ريال)
١,٥٠٠,٠٠٠ من د/ المساهمين
إلى د/ البنك ١,٥٠٠,٠٠٠

(سداد قيمة ٥,٠٠٠ سهم قيمة اسمية ٣٠٠ ريال)

٢- بيان الأثر على الميزانية العمومية:

الميزانية العمومية في ٩٨/١٢/٣١

الأصول	الخصوم	
	رأس المال المصرح به	
	١٠٠,٠٠٠ سهم قيمة اسمية ٣٠٠ ريال	٣٠,٠٠٠,٠٠٠
	رأس المال المصدر والمدفوع	
	١٠٠,٠٠٠ سهم قيمة اسمية ٣٠٠ ريال	٣٠,٠٠٠,٠٠٠
	(-) اسهم مستهلكة	
	٥,٠٠٠ سهم قيمة اسمية ٣٠٠ ريال	١,٥٠٠,٠٠٠
	رأس المال المدفوع	
	احتياطي استهلاك الأسهم	٢٨,٥٠٠,٠٠٠
		١,٥٠٠,٠٠٠

تعليق: يظهر من عرض الميزانية العمومية أنه برغم رد قيمة ٥,٠٠٠ سهم (تخفيض رأس المال بمبلغ ١,٥٠٠,٠٠٠ ريال) إلا أن إجمالي حقوق ملكية أصحاب الأسهم في الشركة لم تتغير. فقد اختلفت فقط مكونات حقوق الملكية حيث انخفض قيمة رأس المال المدفوع بمبلغ ١,٥٠٠,٠٠٠ ريال وظهر بدلاً منه بند آخر في حقوق الملكية متمثلاً باحتياطي استهلاك الأسهم بنفس المبلغ.

الفصل الرابع

المعالجة المحاسبية لقرض السندات

تلجأ الشركة إلى الاقتراض عندما تحتاج إلى تمويل لمدة محددة بهدف تمويل نشاطها الجاري أما إذا كانت تحتاج إلى تمويل لفترة عمرها الانتاجي أطول لتمويل توسعات رأسمالية فتلجأ في هذه الحالة إلى زيادة رأس مالها. وكما هو الحال في حالة تكوين رأس المال أو زيادته عبر طرح أسهم للاكتتاب من قبل الجمهور فقد تقوم شركات المساهمة عند حاجتها للاقتراض بطرح مبلغ القرض المطلوب للاكتتاب من قبل الجمهور، وفي هذه الحالة يطلق عليه قرض السندات.

ويعرف السند بأنه صك قابل للتداول يمثل حصة في قرض طويل الأجل يقوم على تعاقد بين الشركة وحامل السند.

أنواع السندات:

يمكن تقسيم السندات التي تصدرها شركات المساهمة من حيث ملكيتها، ومن حيث الضمان المقدم لحملة السندات، ومن حيث عائد هذه السندات كالآتي:

أ. من حيث ملكية السندات:

فمن حيث ملكية السندات يمكن تقسيمها إلى:

١- السندات الأسمية:

وهي السندات التي يدون على صكوكها أسماء أصحابها، وتسجل في سجلات الشركة باسمائهم. ويتم نقل ملكيته خطياً عن طريق التظهير أو التجيير، ويسجل نقل الملكية في دفاتر الشركة أيضاً.

٢- السندات لحاملها:

وهي السندات التي لا يدون على صكوكها أسماء أصحابها ولا تسجل في سجلات الشركة، وتثبت ملكيتها بالحيازة وتنقل من شخص إلى آخر بمجرد التسليم.

ب. من حيث الضمان المقدم لحملة السندات:

ومن حيث الضمان المقدم لحملة السندات يمكن تقسيمها إلى:

١- السندات المضمونة برهن:

حيث يعقد القرض بموجب رهن على بعض أو كل أصول الشركة كضمان لسداد حقوق حملة السندات. وفي هذه الحالة يجب أن يعقد الرهن باسم حملة السندات ولصالحهم مجتمعين وقبل طرح السندات للاكتتاب العام وأن ينص على الرهن في نشرة الاكتتاب.

٢- السندات المضمونة بواسطة هيئة حكومية:

حيث تقوم هذه الهيئة (الحكومية) بضمان حقوق حملة السندات، إلا أن الضمان قد ينصب على سداد القيمة الاسمية للسند، أو سداد الفوائد الدورية على السند، أو كليهما معاً.

٣- السندات العادية:

وهي السندات التي لا تتمتع إلا بالضمان العادي الذي يتمتع به كافة الدائنون العاديون.

ج. من حيث عائد السندات:

ومن حيث عائد السندات يمكن تقسيمها إلى:

١- السندات ذات الفائدة الدورية الثابتة:

وهي السندات التي تستحق فوائد بالمعدل المتفق عليه وبصرف النظر عن نتيجة نشاط الشركة خلال السنة موضوع استحقاق الفائدة هل حققت ربحاً أم خسارة.

٢- السندات ذات الفائدة الدورية المتغيرة:

وهي السندات التي يقسم عائدها إلى شقين:

الشق الأول: ثابت، أي تعطي فائدة ثابتة وفقاً للمعدل المتفق عليه بصرف النظر عن نتيجة النشاط ربحاً كان أم خسارة.

الشق الثاني: متغير، أي أن معدل الفائدة منسوباً إلى الأرباح التي تحققها الشركة وعلى ذلك فمبلغ الفائدة يتغير بتغير الأرباح التي تحققها الشركة.

د. السندات القابلة للتحويل إلى أسهم:

وهي السندات التي يمكن تحويلها إلى أسهم ممتازة (حظر القانون اليمني إصدار أسهم ممتازة) أو أسهم عادية إذا ما توفرت الشروط الآتية:

١. أن ينص عقد قرض السندات وتتضمن نشرة الاكتتاب ما يفيد صراحة قابلية تحويل السندات إلى أسهم، ونوع هذه الأسهم، والتاريخ الذي يبدأ فيه حق الشركة في التحويل.

٢. أن يتم التحويل بناءً على قرار يصدر من الجمعية العمومية استناداً إلى طلب مجلس الإدارة المرفق به تقرير مراقب الحسابات.

٣. أن لا يقل سعر إصدار السند عن القيمة الاسمية للسهم.

٤. أن لا تتجاوز مجموع الأسهم المصدرة بما فيها السندات التي تم تحويلها إلى أسهم مجموع الأسهم المصرح بإصدارها، أي رأس المال المصرح به.

وعند تناولنا لقرض السندات سنتعرض للمواضيع الآتية:

- إصدار السندات.

- فوائد السندات.

- سداد السندات.

حيث ستخصص لكل موضوع مبحث مستقل.

المبحث الأول

إصدار السندات

يتم إصدار السندات إما بسعر المساواة، أو بعلاوة إصدار، أو بخصم إصدار.

ويقصد بإصدار السند بسعر المساواة: قيام المكتتب بدفع القيمة الاسمية للسند دون زيادة أو نقصان. فالمساواة تعني تساوي القيمة الاسمية للسند مع القيمة المدفوعة فيه.

ويتم الإصدار بسعر المساواة عندما تحدد الشركة سعر الفائدة على السندات بما يتساوى مع سعر الفائدة السائد في السوق.

ويقصد بسعر المساواة عندما تحدد الشركة سعر الفائدة على السندات بما يتساوى مع سعر الفائدة السائد في السوق.

ويقصد بإصدار السند بعلاوة إصدار: قيام المكتتب بدفع قيمة للسند المصدر أكثر من قيمته الاسمية. ويتمثل الفارق بين القيمة المدفوعة في السند وقيمته الاسمية بعلاوة الإصدار.

ويتم الإصدار بعلاوة إصدار عندما تحدد الشركة سعر الفائدة على السندات بما يزيد على سعر الفائدة السائد في السوق. فكأن الشركة تسترد الزيادة التي قررتها لسعر الفائدة عن السعر السائد في السوق مقدماً عن طريق تقرير علاوة إصدار السندات.

ونظراً لأن فوائد السندات من الفوائد التحميلية التي تحمل على حساب الأرباح والخسائر قبل الوصول إلى صافي الربح، نظراً لأنه في هذه الحالة

ستحمل كل سنة مالية بنصيب أكبر من الفوائد بمقدار الزيادة الناتجة عن الفارق بين سعر الفائدة المقررة على السند وسعر الفائدة السائد في السوق، ومن ثم فيجب تخفيض عبء الفوائد التي تخص السنة المالية بنصيب عادل من علاوة الإصدار قبل إقفالها في حساب الأرباح والخسائر.

ويقصد بالإصدار بخصم إصدار: قيام المكتتب بدفع قيمة للسند المصدر أقل من قيمته الاسمية. ويتمثل الفارق بين القيمة المدفوعة في السند وقيمته الاسمية بخصم الإصدار.

أولاً: إصدار السندات بسعر المساواة:

عند طرح السندات للاكتتاب العام كما هو الحال في الأسهم ستقابلنا حالتين الأولى هي حالة الاكتتاب في نفس عدد السندات المصدرة، والثانية هي حالة الاكتتاب في أكثر من عدد السندات المصدرة. وفي كل حالة من الحالتين قد تقرر إدارة الشركة تحصيل قيمة السندات دفعة واحدة أو على دفعات. وعلى ذلك فعند تعرضنا لعملية إصدار السندات بأي صورة من الصور الثلاث (الإصدار بسعر المساواة، الإصدار بعلاوة إصدار، الإصدار بخصم إصدار) سنتعرض لكل حالة من الحالات الأربع للاكتتاب والتحصيل.

١- حالة الاكتتاب في عدد السندات المصدرة وسداد القيمة دفعة واحدة:

مثال:

في ١/١/١٩٩٦م أصدرت إحدى شركات المساهمة ٢٠,٠٠٠ سند ١٢% قيمة السند الاسمية ٢٠٠ ريال تم الاكتتاب فيها بالكامل في ١٥/١/١٩٩٦م وسددت قيمتها دفعة واحدة بحساب الشركة بالبنك اليمني.

والمطلوب:

١- إجراء قيود اليومية اللازمة.

٢- إيضاح تأثير ذلك على قائمة المركز المالي في ١٥/١/١٩٩٦م.

الحل:

١- قيود اليومية:

٤,٠٠٠,٠٠٠ من د/ البنك ٩٦/١/١٥م

٤,٠٠٠,٠٠٠ إلى د/ المكتتبين في السندات

(الاكتتاب في ٢٠,٠٠٠ سند ١٢% قيمة اسمية ٢٠٠ ريال مدفوعة بالكامل)

٤,٠٠٠,٠٠٠ من د/ المكتتبين في السندات ٩٦/١/١٥م

٤,٠٠٠,٠٠٠ إلى د/ قرض السندات

(إصدار ٢٠,٠٠٠ سند ١٢% قيمة اسمية ٢٠٠ ريال مدفوعة بالكامل)

٢- قائمة المركز المالي في ١٥/١/١٩٩٦م

البيان	كلي	البيان	كلي
الإلتزامات طويلة الأجل			
قرض السندات			
سندات مصدرة			
٢٠,٠٠٠ سند ١٢%	٤,٠٠٠,٠٠٠		
قيمة اسمية ٢٠٠ ريال			
		٤,٠٠٠,٠٠٠	

٢- حالة الاكتتاب في عدد السندات المصدرة وسداد القيمة على أقساط:

مثال:

في ١/١/١٩٩٦م أصدرت إحدى الشركات المساهمة ١٠,٠٠٠ سند ١٢%

قيمة اسمية مقدارها ٣٠٠ ريال تدفع على أقساط كالاتي:

٥٠ ريال قسط اكتتاب (يسدد خلال الفترة من ١/١/٩٦م - ١٥/١/٩٦م).

٨٠ ريال قسط تخصيص (يسدد خلال الفترة من ١٦/١/٩٦م - ٣١/١/٩٦م).

٧٠ ريال قسط أخير (يسدد خلال الفترة من ١/٢/٩٦م - ١٥/٢/٩٦م).

فإذا علمت أنه قد وردت للشركة اكتتابات في نفس عدد السندات

المصدرة، وقد طلبت باقي الأقساط في مواعيدها ولم يتأخر أحد عن الدفع.

والمطلوب:

١- قيود اليومية اللازمة.

٢- توضيح تأثير ما سبق على قائمة المركز المالي في ١٥/٢/١٩٩٦م.

الحل:

١- قيود اليومية:

١,٥٠٠,٠٠٠ من د/ البنك ٩٦/١/١٥م

١,٥٠٠,٠٠٠ إلى د/ قسطي اكتتاب وتخصيص السندات

(الاكتتاب في ١٠,٠٠٠ سند ١٢% قيمة اسمية ٣٠٠ ريال بواقع ١٥٠ ريال)

١,٥٠٠,٠٠٠ من د/ قسطي اكتتاب وتخصيص السندات

١,٥٠٠,٠٠٠ إلى د/ قرض السندات ٩٦/١/١٥م

(إصدار ١٠,٠٠٠ سند ١٢% قيمة اسمية ٣٠٠ ريال بواقع ١٥٠ ريال)

٨٠٠,٠٠٠ من د/ قسطي اكتتاب وتخصيص السندات ٩٦/١/١٦م

٨٠٠,٠٠٠ إلى د/ قرض السندات

(طلب قسط التخصيص عن ١٠,٠٠٠ سند بواقع ٨٠ ريال)

٨٠٠,٠٠٠ من د/ البنك ٩٦/١/٣١م

٨٠٠,٠٠٠ إلى د/ قسطي اكتتاب وتخصيص السندات

(تحصيل قسط التخصيص عن ١٠,٠٠٠ سند بواقع ٨٠ ريال)

والمطلوب:

١- قيود اليومية اللازمة.

٢- توضيح أثر ذلك على قائمة المركز المالي في ١٩٩٦/٢/٢٨ م.

الحل:

١- قيود اليومية:

٤,٠٠٠,٠٠٠ من ح/البنك العربي ١٩٩٦/٢/٢٨ م

٤,٠٠٠,٠٠٠ إلى ح/المكتتبين في السندات

(الاكتتاب في ٢٠,٠٠٠ سند ١٠% قيمة اسمية ٢٠٠ ريال مدفوعة بالكامل)

٤,٠٠٠,٠٠٠ من ح/المكتتبين في السندات ١٩٩٦/٢/٢٨ م

٤,٠٠٠,٠٠٠ إلى ح/قروض السندات

(إصدار ٢٠,٠٠٠ سند ١٠% قيمة اسمية ٢٠٠ ريال مدفوعة بالكامل)

٢- قائمة المركز المالي في ١٩٩٦/٢/٢٨ م

البيان	جزئي	كلي	البيان	جزئي	كلي
<u>الالتزامات طويلة الأجل</u>					
<u>قروض السندات</u>					
<u>سندات مصرح بإصدارها</u>					
٣٠,٠٠٠ سند ١٠% قيمة اسمية	٦,٠٠٠,٠٠٠				
٢٠٠ ريال					
<u>سندات مصدرة ومدفوعة بالكامل</u>					
<u>الدفعة الأولى</u>					
٢٠,٠٠٠ سند ١٠% قيمة اسمية		٤,٠٠٠,٠٠٠			
٢٠٠ ريال					

٧٠٠,٠٠٠ من ح/القسط الأخير ١٩٩٦/١/١ م

٧٠٠,٠٠٠ إلى ح/قروض السندات

(طلب القسط الأخير عن ١٠,٠٠٠ سند بواقع ٧٠ ريال)

٧٠٠,٠٠٠ من ح/البنك ١٩٩٦/٢/١٥ م

٧٠٠,٠٠٠ إلى ح/القسط الأخير

(تحصيل القسط الأخير عن ١٠,٠٠٠ سند بواقع ٧٠ ريال)

البيان	كلي	البيان	كلي
<u>الالتزامات طويلة الأجل</u>			
<u>قروض السندات</u>			
<u>سندات مصدرة</u>			
١٠,٠٠٠ سند ١٢%	٣,٠٠٠,٠٠٠		
قيمة اسمية ٣٠٠ ريال			
	٣,٠٠٠,٠٠٠		

٣- حالة إصدار السندات المصرح بإصدارها على دفعات:

مثال:

في ١٩٩٦/٢/١ م قررت الجمعية العمومية لإحدى شركات المساهمة إصدار ٣٠,٠٠٠ سند ١٠% بقيمة اسمية مقدارها ٢٠٠ ريال.

فإذا علمت أن إدارة الشركة قد أصدرت في ١٩٩٦/٢/١٥ م ٢٠,٠٠٠ سند كدفعة أولى وطرحتها للاكتتاب العام خلال الفترة من ١٩٩٦/٦/١٥ م - ١٩٩٦/٢/٢٨ م حيث تم الاكتتاب فيها بالكامل وسددت قيمتها نقداً بحساب الشركة البنك العربي.

٤- حالة الاكتتاب في أكثر من عدد السندات المصدرة وسداد القيمة دفعة واحدة:

في ١٩٩٦/١/١م أصدرت إحدى شركات المساهمة ٥,٠٠٠ سند ١٢% (دفعة ثانية) بقيمة اسمية مقدارها ٣٠٠ ريال تدفع نقداً بالكامل بالبنك اليمني حيث طرحتها للاكتتاب خلال الفترة من ١٩٩٦/١/١م - ١٩٩٦/١/٣١م. فإذا علمت ما يلي:

- ١- وردت للشركة اكتتابات في ٦,٠٠٠ سند حيث قررت تخصيص السندات على أساس التوزيع النسبي مع رد المبالغ الزائدة.
- ٢- أن السندات المصرح بإصدارها من الجمعية العمومية ٢٠,٠٠٠ سند ١٢% بقيمة اسمية مقدارها ٣٠٠ ريال.
- ٣- سبق أن أصدرت الشركة ١٠,٠٠٠ سند ١٢% بقيمة اسمية مقدارها ٣٠٠ ريال كدفعة أولى من السندات المصرح بإصدارها.

والمطلوب:

- ١- إعداد قيوم اليومية اللازمة.
- ٢- بيان تأثير ذلك على قائمة المركز المالي في ١٩٩٦/١/٣١م.

الحل:

١- إعداد قيود اليومية:

١,٨٠٠,٠٠٠ من د/ البنك اليمني
١٩٩٦/١/٣١
إلى د/ المكتتبين في السندات
١,٨٠٠,٠٠٠
(الاكتتاب في ٦,٠٠٠ سند ١٢% (دفعة ثانية) قيمة اسمية ٣٠٠ ريال مدفوعة بالكامل)

١,٨٠٠,٠٠٠ من د/ المكتتبين في السندات ١٩٦/١/٣١م

إلى المذكورين

١,٥٠٠,٠٠٠ د/ قروض السندات

٣٠٠,٠٠٠ د/ البنك اليمني

(إصدار ٥,٠٠٠ سند ١٢% (دفعة ثانية) قيمة اسمية ٣٠٠ ريال

مدفوعة بالكامل ورد الاكتتابات الزائدة عن ١٠٠٠ سند بواقع ٣٠٠ ريال)

٢- قائمة المركز المالي في ١٩٩٦/١/٣١م

البيان	جزئي	كلي	البيان	جزئي	كلي
<u>الالتزامات طويلة الأجل</u>					
<u>قروض السندات</u>					
<u>سندات مصرح بإصدارها</u>					
٢٠,٠٠٠ سند ١٢% قيمة اسمية ٣٠٠ ريال	٦,٠٠٠,٠٠٠				
<u>سندات مصرح مدفوعة بالكامل</u>					
<u>الدفعة الأولى</u>					
١٠,٠٠٠ سند ١٢% قيمة اسمية ٣٠٠ ريال	٣,٠٠٠,٠٠٠				
<u>الدفعة الثانية</u>					
٥,٠٠٠ سند ١٢% قيمة اسمية ٣٠٠ ريال	١,٥٠٠,٠٠٠				
		٤,٥٠٠,٠٠٠			

٥- حالة الاكتتاب في أكثر من عدد السندات المصدرة وسداد القيمة على

أقساط:

مثال:

في ١٩٩٦/١/١م أصدرت إحدى شركات المساهمة ٣٠,٠٠٠ سند ١٢% بقيمة اسمية مقدارها ٥٠٠ ريال، تدفع على أقساط كالاتي:
٣٠٠ ريال قسط اكتتاب (يدفع خلال الفترة من ١٩٦/١/١م - ١٩٦/١/٣٠م).

١٢٠ ريال قسط تخصيص (يدفع خلال الفترة من ٩٦/١٢/١ - ٩٦/١٢/٣١ م)

٨٠ ريال قسط أخير (يدفع خلال الفترة من ٩٧/١/١ - ٩٧/١/٣١ م).

فإذا علمت ما يلي:

١- تم الاكتتاب في ٤٠,٠٠٠ سند وقررت إدارة الشركة تخصيص السندات على أساس التوزيع النسبي مع حجز المبالغ الزائدة لحساب الأقساط التالية.

٢- عند طلب قسط التخصيص تأخر مقرض خصص له ٨٠٠ سند

٣- عند طلب القسط الأخير تأخر مقرض آخر كان قد اكتتب في ١,٠٠٠ سند.

والمطلوب:

١- إعداد قيود اليومية اللازمة.

٢- بيان تأثير ما سبق على قائمة المركز المالي في ٩٦/١٢/٣١ م.

٣- بيان تأثير ما سبق على قائمة المركز المالي في ٩٧/١/٣١ م.

الحل:

تمهيد:

نسبة التخصيص $30,000 : 40,000 = 3 : 4$

المبلغ المدفوع عند الاكتتاب عن السند المصدر $= 300 \times \frac{4}{3} = 400$ ريال

يوزع كالاتي: ٣٠٠ ريال قسط اكتتاب، ١٠٠ ريال قسط تخصيص ويتبقى منه ١٠٠ ريال (١٢٠ - ١٠٠).

١- إعداد قيود اليومية:

١٢,٠٠٠,٠٠٠ من د/ البنك ٩٦/١١/٣٠ م

١٢,٠٠٠,٠٠٠ إلى قسطين اكتتاب وتخصيص السندات

(الاكتتاب في ٤٠,٠٠٠ سند ١٢% قيمة اسمية ٥٠٠ ريال بواقع ٣٠٠ ريال)

٩,٠٠٠,٠٠٠ من د/ قسطين اكتتاب وتخصيص السندات ٩٦/١١/٣٠ م

٩,٠٠٠,٠٠٠ إلى د/ قرض السندات

(إصدار ٣٠,٠٠٠ سند ١٢% قيمة اسمية ٥٠٠ ريال طلب قسط اكتتاب

٣٠٠ ريال)

٣,٦٠٠,٠٠٠ من د/ قسطين اكتتاب وتخصيص السندات

٣,٦٠٠,٠٠٠ إلى د/ قرض السندات

(طلب قسط التخصيص عن ٣٠,٠٠٠ سند بواقع ٣٠٠ ريال)

٥٨٤,٠٠٠ من د/ البنك ٩٦/١٢/٣١ م

٥٨٤,٠٠٠ إلى د/ قسطين اكتتاب وتخصيص السندات

تحصيل باقي قسط التخصيص ٢٠ ريال عن ٢٩,٢٠٠ سند

٢,٤٠٠,٠٠٠ من د/ القسط الأخير ٩٦/١/١ م

٢,٤٠٠,٠٠٠ إلى د/ قرض السندات

(طلب القسط الأخير عن ٣٠,٠٠٠ سند بواقع ٨٠ ريال)

٢,٢٧٦,٠٠٠ من د/ البنك ٩٧/١/٣١ م

٢,٢٧٦,٠٠٠ إلى د/ القسط الأخير

تحصيل القسط الآخر عن ٢٨,٤٥٠ سند بواقع ٨٠ ريال

الترحيل إلى دفتر الأستاذ:

ح/ البنك

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
١٢,٠٠٠,٠٠٠	إلى ح/ قسطي اكتاب				
	وتخصيص السندات				
٥٨٤,٠٠٠	إلى ح/ قسطي اكتاب				
	وتخصيص السندات				
٢,٢٧٦,٠٠٠	إلى ح/ القسط الأخير				
١٤,٨٦٠,٠٠٠	رصيد مرحل		١٤,٨٦٠,٠٠٠		

ح/ قسطي الاكتاب وتخصيص السندات

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٩,٠٠٠,٠٠٠	إلى ح/ قروض السندات	٩٦/١١/٣٠	١٢,٠٠٠,٠٠٠	من ح/ البنك	
٣,٦٠٠,٠٠٠	إلى ح/ قروض السندات		٥٨٤,٠٠٠	من ح/ البنك	
١٢,٦٠٠,٠٠٠			١٦,٠٠٠	رصيد مرحل	
١٦,٠٠٠	رصيد منقول (٨٠٠ سند متاخر بواقع ٢٠ ريال)		١٢,٦٠٠,٠٠٠		

ح/ قرض السندات

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٩,٠٠٠,٠٠٠	من ح/ قسطي اكتاب	٩٦/١١/٣٠			
	وتخصيص السندات				
٣,٦٠٠,٠٠٠	من ح/ قسطي اكتاب	٩٦/١٢/١			
	وتخصيص السندات				
٢,٤٠٠,٠٠٠	من ح/ القسط الأخير	٩٧/١/١			
١٥,٠٠٠,٠٠٠	رصيد مرحل		١٥,٠٠٠,٠٠٠		

ح/ القسط الأخير

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٢,٤٠٠,٠٠٠	إلى ح/ قرض السندات	٩٧/١/١	٢,٢٧٦,٠٠٠	من ح/ البنك	٩٧/١/٣١
٢,٤٠٠,٠٠٠			١٢٤,٠٠٠	رصيد مرحل	
١٢٤,٠٠٠	رصيد منقول (١,٥٥٠ سند متاخر بواقع ٨٠ ريال)		٢,٤٠٠,٠٠٠		

٢- قائمة المركز المالي في ٩٦/١٢/٣١ م

كلي	جزئي	تحليلي	البيان	كلي	جزئي	تحليلي
			<u>الائتمات طويلة الأجل</u>			
			<u>قرض السندات</u>			
			<u>سندات مصدرة</u>			
			٣,٠٠٠ سند ١٢% قيمة اسمية		١٥,٠٠٠,٠٠٠	
			٥٠ ريال			
			<u>يخصم منه:</u>			
			المتاخر من قسط التخصيص			
			٨٠٠ سند × ٢٠ ريال		١٦,٠٠٠	
			القسط الأخير لم يطلب			
			٣,٠٠٠ سند × ٨٠ ريال		٢,٤٠٠,٠٠٠	
			سندات مصدرة ومنفوعة بالكامل			
					٢,٤١٦,٠٠٠	
						١٢,٥٨٤,٠٠٠

٣- قائمة المركز المالي في ٣١/١/١٩٩٧م

البيان	تحليلي	جزئي	كلي	البيان	تحليلي	جزئي	كلي
<u>الالتزامات طويلة الأجل</u>							
<u>قرض السندات</u>							
<u>سندات مصدرة</u>							
٣٠,٠٠٠ سند ١٢ % قيمة اسمية		١٥,٠٠٠,٠٠٠					
٥٠ ريال							
<u>يخصم منه:</u>							
أقساط متأخرة							
قسط تخصيص (٢٠ × ٨٠٠)	١٦,٠٠٠						
قسط أخير (٨٠ × ١,٥٥٠)	١٢٤,٠٠٠						
		(١٤٠,٠٠٠)					
سندات مصدرة ومدفوعة بالكامل			١٤,٨٦٠,٠٠٠				

ثانياً: إصدار السندات بعلاوة إصدار:

مثال:

في ١/١/١٩٩٧م قررت الجمعية العمومية لإحدى شركات المساهمة
إصدار ٥٠,٠٠٠ سند ١٤% بقيمة اسمية مقدارها ٢٠٠ ريال إضافة إلى
٢٠ ريال علاوة إصدار.

وفي ١٩٩٧/١/٥م أصدرت الشركة ٣٠,٠٠٠ سند كدفعة أولى على أن تدفع قيمتها على أقساط كالآتي:

٢٠ ريال قسط اكتاب (يسدد خلال الفترة من ٩٧/١/٥ م - ٩٧/١/٣١ م).

٦٠ ريال قسط تخصيص (يسدد خلال الفترة من ٩٧/٢/١م - ٩٧/٢/٢٨م).

٤٠ ريال قسط أخير (يسدد خلال الفترة من ٩٧/٣/١ - ٩٧/٣/٣١ م).

فَإِذَا عَلِمْتَ مَا يَلِي:

١- تم الاكتتاب في ٤٠,٠٠٠ سند وقررت الشركة تخصيص السندات على أساس التوزيع النسبي مع رد المبالغ الزائدة.

٢- طلبت الأقساط وسددت في مواعييدها دون تأخير.

والمطلوب:

١- إعداد قيود اليومية اللازمة.

٢- إعداد حسابي قرض السندات وعلاوة إصدار السندات خلال فترة القرض.

٣- توضيح أثر ذلك على قائمة المركز المالي في ١٩٩٧/٣/٣١ م.

الحل:

١- إعداد قيود اليومية:

٤,٨٠٠,٠٠٠ من ح/ البنك ٩٧/١/٣١ م

٤,٨٠٠,٠٠٠ إلى حد قسطنطيني اكتاب وتخصيص السندات

(الاکتتاب في ٤٠,٠٠٠ سند ١٤% قيمة اسمية ٢٠٠ ريال

بواقع ٢٠ ريال منها ٢٠ ريال علاوة اصدار)

من د/ قسطنطين اكتتاب وتخصيص السندات ٩٧/١/٣١ م ٤,٨٠٠,٠٠٠

إلى المذكورين

٣,٠٠٠,٠٠٠ ح/قرض السندات

٦٠٠,٠٠٠ ح/ علاوة اصدار السندات

ح/ البنك ١,٢٠٠,٠٠٠

(إصدار ٣٠,٠٠٠ سند ١٤% (دفعة أولى) قيمة اسمية ٢٠٠ ريال بواقع ٢٠ ريال منها

علاوة اصدار ٢٠ ريال ورد الزيادة عن ١٠,٠٠٠ سند بواقع ٢٠ ريال)

د/ علاوة إصدار السندات

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٦٠٠,٠٠٠	من د/ قسطي ائكتاب وتخصيص السندات		٦٠٠,٠٠٠	رصيد مرحل	
٦٠٠,٠٠٠			٦٠٠,٠٠٠		
٦٠٠,٠٠٠	رصيد منقول (٣٠,٠٠٠ سند ٢٠ × ريال)				

٣- قائمة المركز المالي في ١٩٩٧/٣/٣١م

كلي	جزئي	البيان	كلي	جزئي	البيان
		<u>الائتمانات طويلة الأجل</u>			
		<u>قرض السندات</u>			
		<u>سندات مصرح بإصدارها</u>			
	١٠,٠٠٠,٠٠٠	سند ١٤% قيمة اسمية ٢٠٠ ريال			
		<u>الدفعة الأولى:</u>			
		سند ٣٠,٠٠٠ ١٤% قيمة اسمية ٢٠٠ ريال علاوة إصدار	٦,٠٠٠,٠٠٠		
			٦٠٠,٠٠٠		

ثالثاً: إصدار السندات بخضم إصدار:

مثال:

قررت الجمعية العمومية لإحدى شركات المساهمة في ١٩٩٧/٢/١م إصدار ٨٠,٠٠٠ سند ١٠% قيمة اسمية مقدارها ٥٠٠ ريال وبواقع ٤٥٠ ريال.

١,٨٠٠,٠٠٠ من د/ قسطي ائكتاب وتخصيص السندات ٩٧/٢/١م

١,٨٠٠,٠٠٠ إلى د/ قرض السندات

طلب قسط التخصيص عن ٣٠,٠٠٠ سند بواقع ٦٠ ريال

١,٨٠٠,٠٠٠ من د/ البنك ٩٧/٢/٢٨م

١,٨٠٠,٠٠٠ إلى د/ قسطي الاككتاب وتخصيص السندات

تحصيل قسط التخصيص عن ٣٠,٠٠٠ سند بواقع ٦٠ ريال

١,٢٠٠,٠٠٠ من د/ القسط الأخير ٩٧/٣/١م

١,٢٠٠,٠٠٠ إلى د/ قسطي ائكتاب وتخصيص السندات

طلب القسط الأخير عن ٣٠,٠٠٠ سند بواقع ٤٠ ريال

١,٢٠٠,٠٠٠ من د/ البنك ٩٧/٣/٣١م

١,٢٠٠,٠٠٠ إلى د/ القسط الأخير

تحصيل القسط الأخير عن ٣٠,٠٠٠ سند بواقع ٤٠ ريال

٢- إعداد حساب قرض السندات وعلاوة إصدار السندات

د/ قرض السندات

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
	من د/ قسطي ائكتاب وتخصيص السندات	٩٧/١/٣١م	٣,٠٠٠,٠٠٠		
	من د/ قسطي ائكتاب وتخصيص السندات	٩٧/٢/١م	١,٨٠٠,٠٠٠		
	من د/ القسط الأخير	٩٧/٣/١م	١,٢٠٠,٠٠٠	رصيد مرحل	
			٦,٠٠٠,٠٠٠		
	رصيد منقول (٣٠,٠٠٠ سند ٢٠ × ريال)		٦,٠٠٠,٠٠٠		

وفي ١٠/٢/١٩٩٧م أصدرت الشركة ٤٠,٠٠٠ سند كدفعة أولى على أن تدفع قيمتها على أقساط كالاتي:

٢٠٠ ريال قسط أكتتاب (يسدد خلال الفترة من ١٠/٢/٩٧م - ٢٨/٢/٩٧م).
١٥٠ ريال قسط تخصيص (يسدد خلال الفترة من ١/٣/٩٧م - ١٥/٣/٩٧م).
١٠٠ ريال قسط أخير (يسدد خلال الفترة من ١٦/٣/٩٧م - ٣١/٣/٩٧م).

فإذا علمت ما يلي:

١- وردت للشركة اكتتابات في ٥٠,٠٠٠ سند وتقرر تخصيص السندات على أساس التوزيع النسبي مع حجز المبالغ الزائدة لحساب الأقساط التالية.

٢- عند طلب قسط التخصيص تأخر مقرض مخصص له ٥٠٠ سند.

٣- عند طلب القسط الأخير تأخر مقرض آخر كان قد اكتتب في ١,٠٠٠ سند.

والمطلوب:

١- إجراء قيود اليومية اللازمة.

٢- الترحيل إلى الحسابات الخاصة بها بدفتر الاستاذ.

٣- توضيح أثر ذلك على قائمة المركز المالي كما هي في ٣١/٣/١٩٩٧م.

١- إعداد قيود اليومية:

١٠,٠٠٠,٠٠٠ من د/ البنك ٩٧/٢/٢٨م

١٠,٠٠٠,٠٠٠ إلى د/ قسطين اكتتاب وتخصيص السندات

الاكتتاب في ٥٠,٠٠٠ سند ١٠% (دفعة أولى) قيمة اسمية ٥٠٠ ريال

بواقع ٢٠٠ ريال بعد خصم إصدار مقداره ٥٠ ريال

من مذكورين ٩٧/٢/٢٨م

٨,٠٠٠,٠٠٠ د/ قسطين اكتتاب وتخصيص السندات

٢,٠٠٠,٠٠٠ د/ خصم إصدار السندات

١٠,٠٠٠,٠٠٠ إلى د/ قرض السندات

إصدار ٤٠,٠٠٠ سند بواقع ١٠% (دفعة أولى) قيمة اسمية ٥٠٠ ريال

بواقع ٢٠٠ ريال بعد خصم إصدار مقداره ٥٠ ريال وحجز المبالغ

الزائدة لحساب قسط التخصيص عن ١٠,٠٠٠ سند بواقع ٢٠٠ ريال

٦,٠٠٠,٠٠٠ من د/ قسطين اكتتاب وتخصيص السندات ٩٧/٣/١م

٦,٠٠٠,٠٠٠ إلى د/ قرض السندات

طلب قسط التخصيص عن ٤٠,٠٠٠ سند بواقع ١٥٠ ريال

٣,٩٥٠,٠٠٠ من د/ البنك ٩٧/٣/١٥م

٣,٩٥٠,٠٠٠ إلى د/ قسطين اكتتاب وتخصيص السندات

تحصيل المتبقي من قسط التخصيص عن ٣٩,٥٠٠ سند

بواقع ١٠٠ ريال

٤,٠٠٠,٠٠٠ من د/ القسط الأخير ٩٧/٣/١٦م

٤,٠٠٠,٠٠٠ إلى د/ قرض السيارات

طلب القسط الأخير عن ٤٠,٠٠٠ سند بواقع ١٠٠ ريال

٣,٨٧٠,٠٠٠ من د/ البنك ٩٧/٣/٣١م

٣,٨٧٠,٠٠٠ إلى د/ القسط الأخير

تحصيل القسط الأخير عن ٣٨,٧٠٠ سند بواقع ١٠٠ ريال

٢- الترحيل إلى دفتر الأستاذ:

د/ قرض السندات

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٢٠,٠٠٠,٠٠٠	رصيد مرحل		١٠,٠٠٠,٠٠٠	من متكويرين	٩٧/٢/٢٨ م
٢٠,٠٠٠,٠٠٠			٦,٠٠٠,٠٠٠	من د/ قسطي اكتاب	٩٧/٣/١ م
			٤,٠٠٠,٠٠٠	وتخصيص السندات	
			٢,٠٠٠,٠٠٠	من د/ القسط الأخير	٩٧/٣/١٦ م
			٢٠,٠٠٠,٠٠٠	رصيد منقول (٤٠,٠٠٠ سند	
				قيمة اسمية ٥٠ ريال)	

د/ خصم اصدار السندات

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٢,٠٠٠,٠٠٠	إلى د/ قرض السندات		٢,٠٠٠,٠٠٠	رصيد مرحل	
٢,٠٠٠,٠٠٠			٢,٠٠٠,٠٠٠		
٢,٠٠٠,٠٠٠	رصيد منقول (٤٠,٠٠٠ سند				
	× ٥٠ ريال)				

د/ قسطي اكتاب وتخصيص السندات

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٨,٠٠٠,٠٠٠	إلى د/ قرض السندات	٩٧/٢/٢٨ م	١٠,٠٠٠,٠٠٠	من د/ البنك	٩٧/٢/٢٨ م
٦,٠٠٠,٠٠٠	إلى د/ قرض السندات	٩٧/٣/١ م	٣,٩٥٠,٠٠٠	من د/ البنك	٩٧/٣/١٥ م
١٤,٠٠٠,٠٠٠			٥٠,٠٠٠	رصيد مرحل	
٥٠,٠٠٠	رصيد منقول (١٠٠×٥٠٠)		١٤,٠٠٠,٠٠٠		

د/ القسط الأخير

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٤,٠٠٠,٠٠٠	إلى د/ قرض السندات	٩٧/٢/١٦ م	٣,٨٧٠,٠٠٠	من د/ البنك	٩٧/٣/٣١ م
٤,٠٠٠,٠٠٠			١٣٠,٠٠٠	رصيد مرحل	
١٣٠,٠٠٠	رصيد منقول (١٠٠×١,٣٠٠ ريال)		٤,٠٠٠,٠٠٠		

د/ البنك

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
١٠,٠٠٠,٠٠٠	إلى د/ قسطي اكتاب	٩٧/٢/٢٨ م	١٧,٨٢٠,٠٠٠	رصيد مرحل	
٣,٩٥٠,٠٠٠	إلى د/ قسطي اكتاب	٩٧/٣/١٥ م			
٣,٨٧٠,٠٠٠	إلى د/ القسط الأخير	٩٧/٣/٣١ م			
١٧,٨٢٠,٠٠٠			١٧,٨٢٠,٠٠٠		
١٧,٨٢٠,٠٠٠	رصيد منقول				

٣- قائمة المركز المالي في ٩٩٧/١/٣١ م

كلي	جزئي	تحليلي	البيان	كلي	جزئي	تحليلي	البيان
	١٧,٨٢٠,٠٠٠		البنك				الاكترايات طويلة الأجل
	٢,٠٠٠,٠٠٠		خصم الأصدار				قرض السندات
١٩,٨٢٠,٠٠٠							سندات مصرح بإصدارها
		٤,٠٠٠,٠٠٠					سند ٨٠,٠٠٠ % قيمة
							اسمية ٥٠ ريال
							سندات مصدرة
							الدفعة الأولى
		٢٠,٠٠٠,٠٠٠					سند ٤٠,٠٠٠ % قيمة
							اسمية ٥٠ ريال
							- أقساط متأخرة
		(٥٠,٠٠٠)					قسط تخفيض (١٠٠×٥٠٠)
		١٣٠,٠٠٠					قسط أخير
							(١٠٠×١,٣٠٠)
							سندات مصدرة ومنفوعة
١٩,٨٢٠,٠٠٠				١٩,٨٢٠,٠٠٠			

المبحث الثاني

فوائد السندات

تُحسب الفوائد الدورية لحملة السندات سنوياً خلال سنوات القرض وتستحق وتسدد لهم سنوياً أو نصف سنوياً حسب ما يضمنته اتفاقية القرض ونشرة الاكتتاب فيه. وتحسب فوائد السندات على أساس القيمة الاسمية لقرض السندات ووفقاً لمعدل الفائدة المحدد وذلك بصرف النظر عن سعر الإصدار الذي قد يكون بسعر المساواه أو بعلو أو بخفض إصدار.

وتتوقف القيمة الاسمية للقرض في كل سنة من سنواته على عدد السندات المتداولة خلال تلك السنة وهذه بدورها تتوقف على شروط سداد القرض دفعة واحدة أو على دفعات. فإذا كان القرض سيسدد دفعة واحدة فيعني ذلك أن القيمة الاسمية له لن تتغير خلال سنواته ومن ثم فستكون الفائدة الدورية متساوية خلال سنواته. أما إذا كان القرض سيسدد على أقساط سنوية متساوية فيعني ذلك أن القيمة الاسمية له ستتناقص تدريجياً من سنة لأخرى وبالتالي ستتناقص الفوائد الدورية بالتبعية.

وأخيراً فإنه تطبيقاً لمبدأ الاستحقاق يتم تحميل حساب الأرباح والخسائر لكل سنة مالية بنصيبها من الفوائد، ومن ثم فإنه عند اختلاف السنة المالية للشركة عن سنة القرض يتم تسوية الفوائد التي تخص الفترة المنقضية من السنة المالية بمقدار الفوائد المستحقة قبل الأقفال في حساب الأرباح والخسائر. وعلى ذلك تكون القيود المحاسبية الخاصة بالفوائد كالتالي:

١- قيد تسوية الفوائد المستحقة في نهاية السنة المالية

××× من د/ فوائد السندات

××× إلى د/ الفوائد المستحقة

٢- قيد تحميل السنة المالية بنصيبها من الفوائد:

××× من د/ الأرباح والخسائر

××× إلى د/ فوائد السندات

٣- قيد استحقاق الفوائد لحملة السندات:

××× من د/ فوائد السندات

أو

من مذكورين

××× د/ الفوائد المستحقة

××× د/ فوائد السندات

××× إلى د/ حملة السندات

وحتى يستكمل فهم موضوع فائدة السندات يستوجب عرض المفاهيم الآتية:

١- احتساب فوائد السندات:

تحتسب فوائد السندات على أساس قانون الفائدة البسيطة:

ف = أ × ع × ن . حيث أن:

أ = مبلغ القرض أي القيمة الاسمية لقرض السندات حيث تحسب على أساس (القيمة الاسمية للسند × عدد السندات المتداولة).

ع = المعدل السنوي المحدد للفائدة.

ن = المدة والتي تختلف من وجهة نظر حملة السندات عن وجهة نظر الشركة (عند اختلاف سنة القرض عن السنة المالية للشركة)، فهي من وجهة نظر حملة السندات تمثل سنة قرض أو نصف سنة قرض تبدأ من تاريخ إصدار السندات، وهي من وجهة نظر الشركة تمثل سنة مالية أو جزء منها بحسب تاريخ إصدار السندات وتاريخ بداية ونهاية كل سنة مالية.

٢- قسط السداد السنوي للقرض:

يحسب قسط السداد السنوي للقرض في حالة سداد القرض على أقساط يقسمة مبلغ القرض على عدد الأقساط السنوية كما يحسب أيضاً بقسمة إجمالي عدد سنوات القرض على عدد الأقساط السنوية للقرض والنتائج يتم ضربه في القيمة الاسمية للسند الواحد.

٣- الفوائد المستحقة:

تمثل الفوائد المستحقة من وجهة نظر الشركة تلك الفوائد التي تخص سنة مالية حالية ويتم دفعها في سنة مالية تالية، وذلك في حالة اختلاف منه القرض عن السنة المالية.

٤- عدد الكوبونات (عدد مرات دفع الفوائد):

تحتسب عدد الكوبونات كالاتي:

عدد الكوبونات + عدد الأقساط السنوية + فترة السماح إن وجدت ويضرب المجموع في (١) إذا كان الكوبون سنوي، أو يضرب المجموع في (٢) إذا كان الكوبون نصف سنوي.

ويقصد بفترة السماح الفترة التي يؤجل فيها سداد القسط السنوي الأول مع استمرار دفع الفوائد.

ويلاحظ أن عدد الكوبونات الفوائد أو عدد مرات دفع الفوائد تقدم لنا مؤشرات عن فترة القرض أو الفترة التي سيظهر فيها سدادات القرض بالدفاتر.

وعند تعرضنا لفوائد السندات من الناحية العملية فإننا سنتطرق إليها وفقاً

للتصنيف الآتي:

أولاً: فوائد السندات في حالة الإصدار بسعر المساواة.

ثانياً: فوائد السندات في الإصدار بعلوّة إصدار.

ثالثاً: فوائد السندات في حالة الإصدار بخصم إصدار.

أولاً: فوائد السندات في حالة الإصدار بسعر المساواة:

يتوقف عبئ الفوائد التي تحمل كل سنة مالية على اتفاق واختلاف سنة القرض مع السنة المالية للشركة وعلى ما إذا كان سيسدد القرض دفعة واحدة في نهاية مدته المتفق عليها أو سيسدد على أقساط سنوية على مدار هذه المدة، وعلى ذلك فعند دراستنا للفوائد فسيتم ذلك من خلال الحالات الآتية:

١- حالة إتفاق سنة القرض مع السنة المالية للشركة وسداد القرض دفعة واحدة.

٢- حالة اتفاق سنة القرض مع السنة المالية للشركة وسداد القرض على أقساط سنوية.

٣- حالة اختلاف سنة القرض مع السنة المالية للشركة وسداد القرض دفعة واحدة.

٤- حالة اختلاف سنة القرض مع السنة المالية للشركة وسداد القرض على أقساط سنوية.

١- حالة اتفاق سنة القرض مع السنة المالية للشركة وسداد القرض دفعة واحدة. مثال:

في ١/١/١٩٩٤م أصدرت إحدى شركات المساهمة ٢٠,٠٠٠ سند ١٢% قيمة اسمية ٥٠٠ ريال بسعر المساواة. فإذا علمت ما يلي:

١- ينص عقد القرض على وجوب سداد القرض دفعة واحدة بعد ثلاث سنوات أي بتاريخ ٣١/١٢/١٩٩٦م.

٢- تستحق وتدفع الفوائد سنوياً بحيث تستحق الفائدة الأولى في ١٢/٣١/١٩٩٤م.

٣- تنتهي السنة المالية للشركة في ١٢/٣١ من عام.

المطلوب:

١- إعداد قيود اليومية اللازمة لإثبات استحقاق وإقفال وسداد الفوائد طوال مدة القرض.

٢- إعداد حساب فوائد السندات خلال مدة القرض.

الحل:

١- إعداد قيود اليومية:

١,٢٠٠,٠٠٠ من د/ فوائد السندات ٩٤/١٢/٣١
إلى د/ حملة السندات (فوائد الكوبون ١) ١,٢٠٠,٠٠٠

استحقاق الكوبون رقم (١) عن ٢٠,٠٠٠ سند بواقع ٦٠ ريال
١,٢٠٠,٠٠٠ من د/ البنك (صرف الكوبون ١) ٩٤/١٢/٣١
إلى د/ البنك ١,٢٠٠,٠٠٠

تحويل قيمة الكوبون رقم (١) في حساب خاص بالبنك
١,٢٠٠,٠٠٠ من د/ حملة السندات (فوائد الكوبون ١) تاريخ الصرف
إلى د/ البنك (صرف الكوبون ١) ١,٢٠٠,٠٠٠

سداد قيمة الكوبون رقم (١) عن ٢٠,٠٠٠ سند بواقع ٦٠ ريال
١,٢٠٠,٠٠٠ من د/ الأرباح والخسائر ٩٤/١٢/٣١
إلى د/ فوائد السندات ١,٢٠٠,٠٠٠

قفل فوائد السندات (كوبون ١) في حساب الأرباح والخسائر

وتتكرر نفس القيود في عامي ١٩٩٥، ١٩٩٦م نظراً لثبات قيمة القرض خلال سنواته وعدم اختلاف سنة القرض عن السنة المالية للشركة، ويقتصر الاختلاف على رقم الكوبون فقط.

٢- د/ فوائد السندات خلال فترة القرض

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
١,٢٠٠,٠٠٠	إلى د/ حملة السندات (فوائد كوبون ١)	٩٤/١٢/٣١م	١,٢٠٠,٠٠٠	من د/ الأرباح والخسائر	٩٤/١٢/٣١م
١,٢٠٠,٠٠٠			١,٢٠٠,٠٠٠		
١,٢٠٠,٠٠٠	إلى د/ حملة السندات (فوائد كوبون ٢)	٩٥/١٢/٣١م	١,٢٠٠,٠٠٠	من د/ الأرباح والخسائر	٩٥/١٢/٣١م
١,٢٠٠,٠٠٠			١,٢٠٠,٠٠٠		
١,٢٠٠,٠٠٠	إلى د/ حملة السندات (فوائد كوبون ٣)	٩٦/١٢/٣١م	١,٢٠٠,٠٠٠	من د/ الأرباح والخسائر	٩٦/١٢/٣١م
١,٢٠٠,٠٠٠			١,٢٠٠,٠٠٠		

٢- حالة اتفاق سنة القرض مع السنة المالية وسداد مبلغ القرض على أقساط: مثال:

في ١/١/١٩٩٣م اصدرت إحدى شركات المساهمة ٤٠,٠٠٠ سند ١٠% قيمة اسمية ٣٠٠ بسعر المساواة. فإذا علمت ما يلي:

١- مدة القرض أربع سنوات.

٢- ينص عقد القرض على وجوب سداده على أربعه أقساط سنوية متساوية بحيث يستحق القسط الأول في ١٢/٣١/١٩٩٣م.

٣- تستحق وتدفع الفوائد سنوياً بحيث تستحق الفائدة الأولى في ١٢/٣١/١٩٩٣م.

٤- تنتهي السنة المالية للشركة في ١٢/٣١ من كل عام.

والمطلوب:

- ١- إعداد قيود اليومية الخاصة باستحقاق وسداد وإقفال الفوائد عن السنة المالية المنتهية في ١٢/٣١/١٩٩٤م.
- ٢- إعداد حساب فوائد السندات عن السنة المالية المنتهية في ١٢/٣١/١٩٩٦م.

الحل:

تمهيد:

مبلغ القرض = $٤٠,٠٠٠ \times ٣٠٠$ ريال = $١٢,٠٠٠,٠٠٠$ ريال
 قسط السداد السنوي = $١٢,٠٠٠,٠٠٠ \div ٤ = ٣,٠٠٠,٠٠٠$ ريال
 عدد الكوبونات = $(٠ + ٤) \times ١ = ٤$ كوبون

قيمة الكوبون رقم (١) المستحق في ١٢/٣١/٩٣م = $\frac{١٠}{١٠٠} \times ١٢,٠٠٠,٠٠٠ = ١,٢٠٠,٠٠٠$ ريال
 قيمة الكوبون رقم (٢) المستحق في ١٢/٣١/٩٤م = $\frac{١٠}{١٠٠} \times ٩,٠٠٠,٠٠٠ = ٩٠٠,٠٠٠$ ريال
 قيمة الكوبون رقم (٣) المستحق في ١٢/٣١/٩٥م = $\frac{١٠}{١٠٠} \times ٦,٠٠٠,٠٠٠ = ٦٠٠,٠٠٠$ ريال
 قيمة الكوبون رقم (٤) المستحق في ١٢/٣١/٩٦م = $\frac{١٠}{١٠٠} \times ٣,٠٠٠,٠٠٠ \times ٣٠٠,٠٠٠ = ٣٠٠,٠٠٠$ ريال

- ١- إعداد قيود اليومية اللازمة عن السنة المالية المنتهية في ١٢/٣١/١٩٩٤م:

٩٠٠,٠٠٠ من ح/ فوائد السندات ١٢/٣١/٩٤م
 إلى ح/ حملة السندات (فوائد كوبون ٢) ٩٠٠,٠٠٠
 استحقاق الكوبون رقم (٢) عن ٣٠,٠٠٠ سند بواقع ٣٠ ريال
 من ح/ البنك (صرف الكوبون ٢) ١٢/٣١/٩٤م
 إلى ح/ البنك ٩٠٠,٠٠٠

تحويل قيمة الكوبون رقم (٢) في حساب خاص بالبنك

٩٠٠,٠٠٠ من ح/ حملة السندات (فوائد الكوبون ٢) تاريخ الصرف
 ٩٠٠,٠٠٠ إلى ح/ البنك (صرف الكوبون ٢)
 سند الكوبون رقم (٢) عن ٣٠,٠٠٠ سند بواقع ٣٠ ريال
 ٩٠٠,٠٠٠ من ح/ الأرباح والخسائر ١٢/٣١/٩٤م
 إلى ح/ فوائد السندات ٩٠٠,٠٠٠

إقفال نصيب السنة المالية من الفوائد في حساب الأرباح والخسائر
 ٢- فوائد السندات عن السنة المالية المنتهية في ١٢/٣١/٩٦م

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٣٠٠,٠٠٠	إلى ح/ حملة السندات (فوائد كوبون ٤)	١٢/٣١/٩٦م	٣٠٠,٠٠٠	من ح/ الأرباح والخسائر	١٢/٣١/٩٦م
٣٠٠,٠٠٠			٣٠٠,٠٠٠		

- ٣- حالة اختلاف سنة القرض عن السنة المالية وسداد القرض دفعة واحدة:

مثال:

في ١/٤/٩٣م أصدرت إحدى شركات المساهمة ٣٠,٠٠٠ سند ١٥% قيمة اسمية ٢٠٠ ريال بسعر المساواة.
 فإذا علمت ما يلي:

- ١- مدة القرض ثلاث سنوات ويسدد دفعة واحدة في ٣/٣١/٩٦م.
- ٢- تستحق وتدفع الفوائد سنوياً بحيث تستحق الفائدة الأولى في ٣/٣١/٩٤م.
- ٣- تنتهي السنة المالية للشركة في ١٢/٣١ من كل عام.

والمطلوب:

١- إعداد قيود اليومية الخاصة باستحقاق الفوائد وسدادها واقفالها خلال مدة القرض.

٢- إعداد حساب فوائد السندات خلال مدة القرض.

الحل:

$$\text{عدد الكوبونات} = 1 \times (0 + 3) = 3$$

$$\text{مبلغ الكوبون السنوي} = 30,000 \text{ سند} \times 200 \text{ ريال} \times \frac{10}{100} = 900,000 \text{ ريال}$$

تاريخ الاصدار ١٩٩٣/٤/١ م

جدول تحميل الفوائد

رقم الكوبون	تاريخ دفع الفوائد	مبلغ القرض	الفوائد	أنصبة السنوات المالية			
				١٩٩٢ م	١٩٩٤ م	١٩٩٥ م	١٩٩٦ م
١	١٩٩٤/٣/٣١	٦,٠٠٠,٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠	٦٧٥,٠٠٠	٢٧٥,٠٠٠		
٢	١٩٩٥/٣/٣١	٦,٠٠٠,٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠		٦٧٥,٠٠٠	٢٢٥,٠٠٠	
٣	١٩٩٦/٣/٣١	٦,٠٠٠,٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠			٦٧٥,٠٠٠	٢٢٥,٠٠٠
				٢,٧٠٠,٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠	٢٢٥,٠٠٠

١- إعداد قيود اليومية:

٦٧٥,٠٠٠ من د/فوائد السندات ٩٣/١٢/٣١ م

٦٧٥,٠٠٠ إلى د/الفوائد المستحقة

تسوية الفوائد المستحقة عن الفترة من ٩٣/٤/١ م - ٩٣/١٢/٣١ م

٦٧٥,٠٠٠ من د/الأرباح والخسائر ٩٣/١٢/٣١ م

٦٧٥,٠٠٠ إلى د/فوائد السندات

تحميل السنة المالية يخصها من فوائد

من مذكورين ٩٤/٣/٣١ م

٦٧٥,٠٠٠ د/الفوائد المستحقة

٢٢٥,٠٠٠ د/فوائد السندات

٩٠٠,٠٠٠ إلى د/حملة السندات (فوائد الكوبون ١)

استحقاق الكوبون رقم (١) عن ٣٠,٠٠٠ سند بواقع ٣٠ ريال

٩٠٠,٠٠٠ من د/البنك (صرف الكوبون ١) ٩٤/٣/٣١ م

٩٠٠,٠٠٠ إلى د/البنك

تحويل قيمة الكوبون رقم (١) في حساب خاص بالبنك

٩٠٠,٠٠٠ من د/حملة السندات (فوائد الكوبون ١) تاريخ الصرف

٩٠٠,٠٠٠ إلى د/البنك (صرف الكوبون ١)

صرف الكوبون رقم (١) عن ٣٠,٠٠٠ سند بواقع ٣٠ ريال

٦٧٥,٠٠٠ من د/فوائد السندات ٩٤/١٢/٣١ م

٦٧٥,٠٠٠ إلى د/الفوائد المستحقة

تسوية الفوائد المستحقة عن الفترة من ٩٤/٤/١ م - ٩٤/١٢/٣١ م

٩٠٠,٠٠٠ من د/الأرباح والخسائر ٩٤/١٢/١٣ م

٩٠٠,٠٠٠ إلى د/فوائد السندات

تحميل السنة المالية بما يخصها من فوائد

من مذكورين ٩٥/٣/٣١ م

٦٧٥,٠٠٠ د/الفوائد المستحقة

٢٢٥,٠٠٠ د/فوائد السندات

٩٠٠,٠٠٠ إلى د/حملة السندات (فوائد كوبون ٢)

استحقاق قيمة الكوبون رقم (٢) عن ٣٠,٠٠٠ سند بواقع ٣٠ ريال

٢٢٥,٠٠٠ من د/ الأرباح والخسائر ٩٦/١٢/٣١ م

٢٢٥,٠٠٠ إلى د/ فوائد السندات

تحميل السنة المالية بنصيبها من الفوائد

٢ - د/ فوائد السندات خلال مدة القرض

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٦٧٥,٠٠٠	إلى د/ الفوائد المستحقة	٩٣/١٢/٣١ م	٦٧٥,٠٠٠	من د/ الأرباح والخسائر	٩٣/١٢/٣١ م
٦٧٥,٠٠٠			٦٧٥,٠٠٠		
٢٢٥,٠٠٠	إلى د/ حملة السندات	٩٤/٣/٣١ م	٩٠٠,٠٠٠	من د/ الأرباح والخسائر	٩٤/١٢/٣١ م
٦٧٥,٠٠٠	إلى د/ الفوائد المستحقة	٩٤/١٢/٣١ م	٩٠٠,٠٠٠		
٩٠٠,٠٠٠			٩٠٠,٠٠٠		
٢٢٥,٠٠٠	إلى د/ حملة السندات	٩٥/٣/٣١ م	٩٠٠,٠٠٠	من د/ الأرباح والخسائر	٩٥/١٢/٣١ م
٦٧٥,٠٠٠	إلى د/ الفوائد المستحقة	٩٥/١٢/٣١ م	٩٠٠,٠٠٠		
٩٠٠,٠٠٠			٩٠٠,٠٠٠		
٢٢٥,٠٠٠	إلى د/ حملة السندات	٩٦/٣/٣١ م	٢٢٥,٠٠٠	من د/ الأرباح والخسائر	٩٦/١٢/٣١ م
٢٢٥,٠٠٠			٢٢٥,٠٠٠		

٤ - حالة اختلاف سنة القرض عن السنة المالية وسداد القرض على أقساط:

مثال:

في ١٩٩٢/٩/١ م أصدرت إحدى شركات المساهمة ٤٠,٠٠٠ سند ١٠% قيمة اسمية ٣٠٠ ريال بسعر المساواة.

فإذا علمت ما يلي:

١ - مدة القرض أربع سنوات ويسدد على أقساط سنوية متساوية بحيث

يستحق القسط الأول في ١٩٩٣/٨/٣١ م.

٩٠٠,٠٠٠ من د/ البنك (صرف الكوبون ٢)

٩٠٠,٠٠٠ إلى د/ البنك

تحويل قيمة الكوبون رقم (٢) في حساب خاص بالبنك

٩٠٠,٠٠٠ من د/ حملة السندات (فوائد الكوبون ٢) تاريخ الصرف

٩٠٠,٠٠٠ إلى د/ البنك (صرف الكوبون ٢)

صرف الكوبون رقم (٢) من ٣٠,٠٠٠ سند بواقع ٣٠ ريال

٦٧٥,٠٠٠ من د/ فوائد السندات ٩٥/١٢/٣١ م

٦٧٥,٠٠٠ إلى د/ الفوائد المستحقة

تسوية الفوائد المستحقة عن الفترة من ٩٥/٤/١ م - ٩٥/١٢/٣١ م

٩٠٠,٠٠٠ من د/ الأرباح والخسائر ٩٥/١٢/٣١ م

٩٠٠,٠٠٠ إلى د/ فوائد السندات

تحميل السنة المالية بنصيبها من الفوائد

من مذكورين ٩٦/٣/٣١ م

٦٧٥,٠٠٠ د/ الفوائد المستحقة

٢٢٥,٠٠٠ د/ فوائد السندات

٩٠٠,٠٠٠ إلى د/ حملة السندات (فوائد الكوبون ٢)

استحقاق الكوبون رقم (٣) عن ٣٠,٠٠٠ سند بواقع ٣٠ ريال

٩٠٠,٠٠٠ من د/ البنك (صرف الكوبون ٣) ٩٦/٣/٣١ م

٩٠٠,٠٠٠ إلى د/ البنك

تحويل قيمة الكوبون رقم (٣) في حساب خاص بالبنك

٩٠٠,٠٠٠ من د/ حملة السندات (فوائد الكوبون ٣) تاريخ الصرف

٩٠٠,٠٠٠ إلى د/ البنك (صرف الكوبون ٣)

صرف الكوبون رقم (٣) عن ٣٠,٠٠٠ سند بواقع ٣٠ ريال

٢- تستحق وتدفع الفوائد سنوياً بحيث تستحق الفائدة الأولى في ١٩٩٣/٨/٣١ م.

٣- تنتهي السنة المالية للشركة في ١٩٩٣/١٢/٣١ من كل عام.

والمطلوب:

١- قيود اليومية اللازمة لإثبات استحقاق وسداد وتسوية واقفال الفوائد عن السنة المالية المنتهية في ١٩٩٣/١٢/٣١ م.

٢- إعداد حساب فوائد السندات عن السنة المالية المنتهية في ١٩٩٤/١٢/٣١ م.

٣- قيود اليومية اللازمة لإثبات استحقاق وسداد وتسوية واقفال الفوائد عن السنة المالية المنتهية في ١٩٩٥/١٢/٣١ م.

الحل:

تمهيد:

$$\text{عدد الكوبونات} = (٤ + \text{صفر}) \times ١ = ٤$$

$$\text{مبلغ قسط السداد السنوي} = \frac{٣٠٠ \times ٤٠.٠٠٠}{٤ \text{ سنوات}} = ٣.٠٠٠.٠٠٠ \text{ ريال.}$$

تاريخ الاصدار: ١٩٩٢/٩/١ م جدول تحميل الفوائد عدد الكوبونات=٤

أنصبة السنوات المالية					الفوائد المسددة حسب سنوات القرض			
رقم الكوبون	تاريخ دفع الفوائد	مبلغ القرض	الفوائد	١٩٩٢ م	١٩٩٣ م	١٩٩٤ م	١٩٩٥ م	١٩٩٦ م
١	١٩٩٣/٨/٣١	١٢.٠٠٠.٠٠٠	١.٢٠٠.٠٠٠	٤٠٠.٠٠٠	٨٠٠.٠٠٠			
٢	١٩٩٤/٨/٣١	٩.٠٠٠.٠٠٠	٩٠٠.٠٠٠		٣٠٠.٠٠٠	٦٠٠.٠٠٠		
٣	١٩٩٥/٨/٣١	٦.٠٠٠.٠٠٠	٦٠٠.٠٠٠			١٠٠.٠٠٠	٤٠٠.٠٠٠	
٤	١٩٩٦/٨/٣١	٣.٠٠٠.٠٠٠	٣٠٠.٠٠٠				٥٠٠.٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠
				٤٠٠.٠٠٠	١.٩٠٠.٠٠٠	٨٠٠.٠٠٠	٥٠٠.٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠

٣- إعداد قيود اليومية عن السنة المالية المنتهية في ١٩٩٣/١٢/٣١ م:
من مذكورين ١٩٩٣/٨/٣١ م

٤٠٠.٠٠٠ د/ الفوائد المستحقة

٨٠٠.٠٠٠ د/ فوائد السندات

١.٢٠٠.٠٠٠ إلى د/ حملة السندات (فوائد الكوبون ١)

استحقاق الكوبون رقم (١) عن ٤٠.٠٠٠ سند بواقع ٣٠ ريال

١.٢٠٠.٠٠٠ من د/ البنك (صرف الكوبون ١) ١٩٩٣/٨/٣١ م

١.٢٠٠.٠٠٠ إلى د/ البنك

تحويل قيمة الكوبون رقم (١) في حساب خاص

١.٢٠٠.٠٠٠ من د/ حملة السندات (فوائد الكوبون ١) تاريخ الصرف

١.٢٠٠.٠٠٠ إلى د/ البنك

سداد قيمة الكوبون رقم (١) عن ٤٠.٠٠٠ سند بواقع ٣٠ ريال

٣٠٠.٠٠٠ من د/ فوائد السندات ١٩٩٣/١٢/٣١ م

٣٠٠.٠٠٠ إلى د/ فوائد السندات المستحقة

تسوية الفوائد المستحقة عن الفترة من ١٩٩٣/٩/١ - ١٩٩٣/١٢/٣١ م

١.١٠٠.٠٠٠ من د/ الأرباح والخسائر ١٩٩٣/١٢/٣١ م

١.١٠٠.٠٠٠ إلى د/ فوائد السندات

تحميل السنة المالية بنصيبها من الفوائد

٢- د/ فوائد السندات عن السنة المالية المنتهية في ١٩٩٤/١٢/٣١ م

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٦٠٠.٠٠٠	إلى د/ حملة السندات (فوائد الكوبون ٢)	١٩٩٤/٨/٣١ م	٨٠٠.٠٠٠	من د/ الأرباح والخسائر	١٩٩٤/١٢/٣١ م
٢٠٠.٠٠٠	إلى د/ الفوائد المستحقة	١٩٩٤/١٢/٣١ م			
٨٠٠.٠٠٠			٨٠٠.٠٠٠		

إعداد قيود اليومية اللازمة عن السنة المالية المنتهية في ١٩٩٥/١٢/٣١ م
من مذكورين

٢٠٠,٠٠٠	د/ الفوائد المستحقة
٤٠٠,٠٠٠	د/ فوائد السندات
٦٠٠,٠٠٠	إلى د/ حملة السندات (فوائد الكوبون ٣)
٦٠٠,٠٠٠	استحقاق الكوبون رقم (٣) عن ٢٠,٠٠٠ سند بواقع ٣٠ ريال
٦٠٠,٠٠٠	من د/ البنك (صرف الكوبون ٣) ١٩٩٥/٨/٣١ م
٦٠٠,٠٠٠	إلى د/ البنك
٦٠٠,٠٠٠	تحويل قيمة الكوبون رقم (٣) في حساب خاص
٦٠٠,٠٠٠	من د/ حملة السندات (فوائد الكوبون ٣) تاريخ الصرف
٦٠٠,٠٠٠	إلى د/ البنك (صرف الكوبون ٣)
١٠٠,٠٠٠	سداد الكوبون رقم (٣) عن ٢٠,٠٠٠ سند بواقع ٣٠ ريال
١٠٠,٠٠٠	من د/ فوائد السندات ١٩٩٥/١٢/٣١ م
١٠٠,٠٠٠	إلى د/ الفوائد المستحقة
٥٠٠,٠٠٠	تسوية الفوائد المستحقة عن الفترة من ١٩٩٥/٩/١ م - ١٩٩٥/١٢/٣١ م
٥٠٠,٠٠٠	من د/ الأرباح والخسائر ١٩٩٥/١٢/٣١ م
٥٠٠,٠٠٠	إلى د/ فوائد السندات
	تحميل السنة المالية بنصيبها من الفوائد

فترة السماح:

يقصد بفترة السماح الفترة التي يتم فيها تأجيل سداد القسط الأول من القرض مع استمرار سداد الفوائد.

و غالباً ما تقوم شركات المساهمة بإصدار قرض السندات بفترة سماح أي تتضمن اتفاقية القرض ونشرة الاكتتاب الخاصة به عملية تأجيل سداد القسط السنوي الأول لمدة عام أو أكثر من استمرار دفع الفوائد المستحقة عن هذه الفترة.

وتتحدد فترة السماح بالفارق بين تاريخ سداد القسط الأول وتاريخ استحقاق سداد القسط الأول بدون فترة سماح. بمعنى إن فترة السماح هي تلك الفترة التي تقع بين تاريخ سداد القسط الأول وانقضاء سنة من تاريخ إصدار السندات. فإذا فرض أن تاريخ إصدار القرض ١٩٩٣/٥/١ م وتاريخ سداد القسط الأول ١٩٩٦/٤/٣٠ م فيمكن استخراج فترة السماح كالآتي:

تاريخ سداد القسط الأول = ١٩٩٦/٤/٣٠ م

(-) تاريخ استحقاق سداد القسط الأول بدون فترة سماح = ١٩٩٤/٤/٣٠ م

٢ / - / -

مثال:

في ١٩٩٢/٤/١ م أصدرت إحدى شركات المساهمة ٥٠,٠٠٠ سند ١٠% قيمة اسمية ٢٠٠ ريال بسعر المساواة.

فإذا علمت ما يلي:

١- تبلغ مدة القرض ٤ سنوات ويسدد على قسطين سنويين متساويين

بحيث يستحق القسط الأول في ١٩٩٥/٣/٣١ م.

٢- تستحق وتدفع الفوائد سنوياً علماً بأن الفائدة الأولى تستحق بتاريخ

١٩٩٣/٣/٣١ م.

٣- تنتهي السنة المالية للشركة في ١٩٩٥/١٢/٣١ من كل عام.

والمطلوب:

١- إعداد قيود اليومية اللازمة لإثبات استحقاق وسداد وتسوية واقفال الفوائد عن السنة المالية المنتهية في ١٢/٣١/١٩٩٥م (بفرض أن كشف حساب البنك عن شهر ديسمبر ١٩٩٥م قد أوضح سداد الكوبون رقم (٣) عن ٤٥,٠٠٠ سند).

٢- إعداد حساب فوائد السندات خلال مدة القرض.

٣- توضيح أثر ما سبق على قائمة المركز المالي في ١٢/٣١/١٩٩٥م.

الحل:

فترة السماح = تاريخ سداد القسط الأول =

(-) تاريخ استحقاق القسط الأول =

١٩٩٣/٣/٣١

١٩٩٥/٣/٣١

٢ / - / -

مبلغ القرض = $200 \times 50,000 = 10,000,000$ ريال

عدد الكوبونات = $(2 + 2) \times 1 = 4$ كوبيونات

بلغ القسط السنوي = $10,000,000 \div 2 = 5,000,000$ ريال

عدد سندات القسط السنوي = $50,000 \div 2 = 25,000$ سند.

تاريخ جدول تحميل الفوائد عدد ٤

أنصبة السنوات المالية					الفوائد المسددة حسب سنوات القرض			
١٩٩٦م	١٩٩٥م	١٩٩٤م	١٩٩٣م	١٩٩٢م	الفوائد	مبلغ القرض	تاريخ دفع الفوائد	للكوبون
		٢٥٠,٠٠٠	٧٥٠,٠٠٠	٧٥٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٩٣/٣/٣١	١
		٢٥٠,٠٠٠	٧٥٠,٠٠٠		١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٩٤/٣/٣١	٢
	٢٥٠,٠٠٠	٧٥٠,٠٠٠			١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٩٥/٣/٣١	٣
١٢٥,٠٠٠	٣٧٥,٠٠٠				٥٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٩٦/٣/٣١	٤
١٢٥,٠٠٠	٦٢٥,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٧٥٠,٠٠٠	٣,٥٠٠,٠٠٠			

١- إعداد قيود اليومية عن السنة المالية المنتهية في ١٢/٣١/١٩٩٥م:

من مذكورين ٩٥/٣/٣١

٧٥٠,٠٠٠ د/ الفوائد المستحقة

٢٥٠,٠٠٠ د/ فوائد السندات

١,٠٠٠,٠٠٠ إلى د/ حملة السندات (فوائد الكوبون ٣)

استحقاق الكوبون رقم (٣) عن ٥٠,٠٠٠ سند بواقع ٢٠ ريال

١,٠٠٠,٠٠٠ من د/ البنك (صرف الكوبون رقم ٣)

١,٠٠٠,٠٠٠ إلى د/ البنك ٩٥/٣/٣١

تحويل قيمة الكوبون رقم (٣) في حساب خاص

٩٠٠,٠٠٠ من د/ حملة السندات (فوائد الكوبون ٣) ٩٥/١٢/٣١

٩٠٠,٠٠٠ إلى د/ البنك (صرف الكوبون ٣)

سداد الكوبون رقم (٣) عن ٤٥,٠٠٠ سند بواقع ٢٠ ريال

٣٧٥,٠٠٠ من د/ فوائد السندات ٩٥/١٢/٣١

٣٧٥,٠٠٠ إلى د/ الفوائد المستحقة

تسوية الفوائد المستحقة عن الفترة من ٩٥/٤/١ - ٩٥/١٢/٣١

٦٢٥,٠٠٠ من د/ الأرباح والخسائر ٩٥/١٢/٣١

٦٢٥,٠٠٠ إلى د/ فوائد السندات

تحميل الأرباح والخسائر نصيب السنة المالية من الفوائد

٢- د/فوائد السندات خلال مدة القرض

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٧٥٠,٠٠٠	إلى د/ الفوائد المستحقة	٩٢/١٢/٣١ م	٧٥٠,٠٠٠	من د/ الأرباح والخسائر	٩٢/١٢/٣١ م
٧٥٠,٠٠٠			٧٥٠,٠٠٠		
٢٥٠,٠٠٠	إلى د/ حملة السندات	٩٣/٣/٣١ م	١,٠٠٠,٠٠٠	من د/ الأرباح والخسائر	٩٢/١٢/٣١ م
٧٥٠,٠٠٠	إلى د/ الفوائد المستحقة	٩٣/١٢/٣١ م	١,٠٠٠,٠٠٠		
١,٠٠٠,٠٠٠			١,٠٠٠,٠٠٠		
٢٥٠,٠٠٠	إلى د/ حملة السندات	٩٤/٣/٣١ م	١,٠٠٠,٠٠٠	من د/ الأرباح والخسائر	٩٢/١٢/٣١ م
٧٥٠,٠٠٠	إلى د/ الفوائد المستحقة	٩٤/١٢/٣١ م	١,٠٠٠,٠٠٠		
١,٠٠٠,٠٠٠			١,٠٠٠,٠٠٠		
٢٥٠,٠٠٠	إلى د/ حملة السندات	٩٥/٣/٣١ م	٦٢٥,٠٠٠	من د/ الربح والخسائر	٩٢/١٢/٣١ م
٣٧٥,٠٠٠	إلى د/ الفوائد المستحقة	٩٥/١٢/٣١ م	٦٢٥,٠٠٠		
٦٢٥,٠٠٠			٦٢٥,٠٠٠		
١٢٥,٠٠٠	إلى د/ حملة السندات	٩٦/٣/٣١ م	١٢٥,٠٠٠	من د/ الأرباح والخسائر	٩٢/١٢/٣١ م
١٢٥,٠٠٠			١٢٥,٠٠٠		

٣- قائمة المركز المالي في ١٩٩٥/١/٣١ م

كلي	جزئي	تحليلي	البيان	كلي
١٠٠,٠٠٠			البنك (صرف الكوبون)	
			الائتمانات طويلة الأجل	
			قرض السندات	
			سندات مصدرة	
			٢٥,٠٠٠ سند ١٠%	
			قيمة اسمية ٢٠٠ ريال	
			حملة السندات (فوائد الكوبون ٣)	٥,٠٠٠,٠٠٠
			٥,٠٠٠ سند بواقع ٢٠ ريال	١٠٠,٠٠٠
			فوائد المستحقة	٣٧٥,٠٠٠

ثانياً: فوائد السندات في حالة الإصدار بعلاوة إصدار:

١- حالة اتفاق سنة القرض مع السنة المالية وسداد القرض على أقساط سنوية:

مثال:

في ١٩٩٣/١/١ م أصدرت إحدى شركات المساهمة ٢٠,٠٠٠ سند ١٢% بقيمة اسمية مقدارها ٤٠٠ ريال بالإضافة إلى ٠ ريال علاوة إصدار تدفع نقداً بالكامل.

فإذا علمت ما يلي:

- ١- مدة القرض أربع سنوات ويسدد على أربع أقساط سنوية متساوية بحيث يستحق القسط الأول في ١٩٩٣/١٢/٣١ م.
- ٢- تستحق وتدفع الفوائد سنوياً علماً بأن الفائدة الأولى تستحق بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٣١ م.

٣- تنتهي السنة المالية للشركة في ١٩٩٣/١٢/٣١ من كل عام.

والمطلوب:

- ١- إعداد قيود اليومية اللازمة لإثبات استحقاق وسداد واقفال الفوائد عن السنة المالية المنتهية في ١٩٩٤/١٢/٣١ م.
- ٢- إعداد حساب فوائد السندات خلال مدة القرض.
- ٣- إعداد حساب علاوة إصدار السندات خلال مدة القرض.
- ٤- بيان تأثير ذلك على قائمة المركز المالي في ١٩٩٥/١٢/٣١ م.

الحل:

تمهيد:

١- الفوائد:

عدد الكوبونات = (٤ + صفر) × ١ = ٤ كوبونات

مبلغ القرض ٢٠,٠٠٠ سند ٤٠٠ × ٨,٠٠٠,٠٠٠ ريال

قسط السداد السنوي = ٤ ÷ ٨,٠٠٠,٠٠٠ = ٢,٠٠٠,٠٠٠ ريال (سند سنوياً)

قيمة الكوبون الأول المستحق في ٩٣/١٢/٣١ = $\frac{١٢}{١٠٠} \times ٨,٠٠٠,٠٠٠$ ريال ٩٦٠,٠٠٠

قيمة الكوبون الثاني المستحق في ٩٣/١٢/٣١ = $\frac{١٢}{١٠٠} \times ٦,٠٠٠,٠٠٠$ ريال ٧٢٠,٠٠٠

قيمة الكوبون الثالث المستحق في ٩٥/١٢/٣١ = $\frac{١٢}{١٠٠} \times ٤,٠٠٠,٠٠٠$ ريال ٤٨٠,٠٠٠

قيمة الكوبون الرابع المستحق في ٩٦/١٢/٣١ = $\frac{١٢}{١٠٠} \times ٢,٠٠٠,٠٠٠$ ريال ٢٤٠,٠٠٠

الإجمالي ٢,٤٠٠,٠٠٠ ريال

٢- علاوة الاصدار:

مبلغ علاوة الاصدار = ٥٠ × ٢٠,٠٠٠ = ١,٠٠٠,٠٠٠ ريال

ويتم استهلاكها على أربع سنوات بنسبة مبلغ القرض في كل منها.

مبلغ القرض في كل سنة من سنواته = ٨,٠٠٠,٠٠٠، ٦,٠٠٠,٠٠٠، ٤,٠٠٠,٠٠٠، ٢,٠٠٠,٠٠٠ ريال.

النسبة = ٨ : ٦ : ٤ : ٢ أي ٤ : ٣ : ٢ : ١

قسط العلاوة للسنة الأولى المنتهية في ٩٣/١٢/٣١ = $\frac{٤}{١٠} \times ١,٠٠٠,٠٠٠$ = ٤٠٠,٠٠٠

قسط العلاوة للسنة الثانية المنتهية في ٩٤/١٢/٣١ = $\frac{٣}{١٠} \times ١,٠٠٠,٠٠٠$ = ٣٠٠,٠٠٠

قسط العلاوة للسنة الثالثة المنتهية في ٩٥/١٢/٣١ = $\frac{٢}{١٠} \times ١,٠٠٠,٠٠٠$ = ٢٠٠,٠٠٠

قسط العلاوة للسنة الرابع المنتهية في ٩٦/١٢/٣١ = $\frac{١}{١٠} \times ١,٠٠٠,٠٠٠$ = ١٠٠,٠٠٠

الإجمالي ١,٠٠٠,٠٠٠

٣- صافي العبي السنوي

السنة	الفوائد	- علاوة إصدار	- الصافي
المنتهية في ٩٣/١٢/٣١	٩٦٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	٥٦٠,٠٠٠
المنتهي في ٩٤/١٢/٣١	٧٢٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٤٢٠,٠٠٠
المنتهي في ٩٥/١٢/٣١	٤٨٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٢٨٠,٠٠٠
المنتهي في ٩٦/١٢/٣١	٢٤٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٤٠,٠٠٠
	٢,٤٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٤٠٠,٠٠٠

١- إعداد قيود اليومية للفوائد عن السنة المالية المنتهية في ٩٤/١٢/٣١

٧٢٠,٠٠٠ من د/ فوائد السندات ٩٤/١٢/٣١ م

٧٢٠,٠٠٠ إلى د/ حملة السندات (فوائد الكوبون ٢)

استحقاق الكوبون رقم (٢) عن ١٥,٠٠٠ سند بواقع ٤٨ ريال

٧٢٠,٠٠٠ من د/ البنك (صرف الكوبون رقم ٢)

٧٢٠,٠٠٠ إلى د/ البنك ٩٤/١٢/٣١ م

تحويل قيمة الكوبون رقم (٢) في حساب خاص

٧٢٠,٠٠٠ من د/ حملة السندات (فوائد الكوبون ٢) تاريخ الصرف

٧٢٠,٠٠٠ إلى د/ البنك (صرف الكوبون ٢)

٢- ح/ فوائد السندات خلال مدة القرض

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٩٦٠,٠٠٠	إلى د/ حملة السندات	٩٣/١٢/٣١ م	٤٠٠,٠٠٠	من د/ علاوة إصدار السندات	٩٣/١٢/٣١ م
			٥٦٠,٠٠٠	من د/ أ.خ	٩٣/١٢/٣١ م
٩٦٠,٠٠٠			٩٦٠,٠٠٠		
٧٢٠,٠٠٠	إلى د/ حملة السندات	٩٤/١٢/٣١ م	٣٠٠,٠٠٠	من د/ علاوة إصدار السندات	٩٤/١٢/٣١ م
			٤٢٠,٠٠٠	من د/ أ.خ	٩٤/١٢/٣١ م
			٧٢٠,٠٠٠		
٧٢٠,٠٠٠			٢٠٠,٠٠٠	من د/ علاوة إصدار السندات	٩٥/١٢/٣١ م
٤٨٠,٠٠٠	إلى د/ حملة السندات	٩٥/١٢/٣١ م	٢٨٠,٠٠٠	من د/ أ.خ	٩٥/١٢/٣١ م
			٤٨٠,٠٠٠		
٤٨٠,٠٠٠			١٠٠,٠٠٠	من د/ علاوة إصدار السندات	٩٦/١١/٣١ م
٢٤٠,٠٠٠	إلى د/ حملة السندات	٩٦/١٢/٣١ م	١٤٠,٠٠٠	من د/ أ.خ	٩٦/١٢/٣١ م
			٢٤٠,٠٠٠		
٢٤٠,٠٠٠					

٣- د/ علاوة إصدار السندات خلال مدة القرض

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٤٠٠,٠٠٠	إلى ح/ فوائد السندات	٩٣/١٢/٣١	١,٠٠٠,٠٠٠	من ح/ المكتتبين في السندات	٩٣/١/١
٦٠٠,٠٠٠	رصيد مرحل				
١,٠٠٠,٠٠٠			١,٠٠٠,٠٠٠		
٣٠٠,٠٠٠	إلى ح/ فوائد السندات	٩٤/١٢/٣١	٦٠٠,٠٠٠	رصيد منقول	٩٤/١/١
٣٠٠,٠٠٠	رصيد مرحل		٦٠٠,٠٠٠		
٦٠٠,٠٠٠			٣٠٠,٠٠٠	رصيد منقول	٩٥/١/١
٢٠٠,٠٠٠	إلى ح/ فوائد السندات	٩٥/١٢/٣١	٣٠٠,٠٠٠		
١٠٠,٠٠٠	رصيد مرحل		١٠٠,٠٠٠	رصيد منقول	٩٦/١/١
٣٠٠,٠٠٠			١٠٠,٠٠٠		
١٠٠,٠٠٠	إلى ح/ فوائد السندات	٩٦/١٢/٣١	١٠٠,٠٠٠		
١٠٠,٠٠٠			١٠٠,٠٠٠		

٤- قائمة المركز المالي في ٣١/١٢/١٩٩٥م

البيان	كلي	البيان	جزئي	كلي
<u>الائتمانات طويلة الأجل</u>				
<u>قرض المبيعات</u>				
<u>سندات مصدرة</u>				
٥,٠٠٠ سند ١٢% قيمة اسمية ٤٠٠ ريال	٢,٠٠٠,٠٠٠			
علاوة إصدار السندات	١٠٠,٠٠٠			

٢- حالة إختلاف سنة القرض مع السنة المالية وسداد القرض على أقساط:

مثال :

في ١٩٩١/٤/١م أصدرت إحدى شركات المساهمة ٣٠,٠٠٠ سند ١٥% قيمة إسمية ٤٠٠ ريال تدفع على أربعة أقساط متساوية، إضافة إلى علاوة إصدار مقدارها ٢٠ ريال.

فإذا علمت ما يلي:

- ١- مدة القرض خمس سنوات ويسدد على ثلاث أقساط سنوية متساوية بحيث يستحق القسط الأول في ١٩٩٤/٣/٣١ م.
- ٢- تستحق وتدفق الفوائد سنوياً علماً بأن الفائدة الأولى تستحق بتاريخ ١٩٩٢/٣/٣١ م.
- ٣- تنتهي لسنة المالية للشركة في ١٢/٣١ من كل عام.

والمطلوب:

- ١- إعداد جدول تحميل الفوائد وجدول استهلاك العلاوة خلال سنوات القرض.
- ٢- قيود اليومية اللازمة لإثبات واستحقاق وسداد واقفال الفوائد عن السنة المالية المنتهية في ١٩٩٣/١٢/٣١ م. والسنة المالية المنتهية في ١٩٩٥/١٢/٣١ م.
- ٣- إعداد حساب فوائد للسندات خلال فترة القرض.
- ٤- إعداد حساب علاوة إصدار السندات خلال مدة القرض.
- ٥- توضيح أثر ذلك على قائمة المركز المالي في ١٩٩٥/١٢/٣١ م.

الحل:

تمهيد:

قسط السداد السنوي = $12,000,000 \div 3 = 4,000,000$ ريال

عدد الكوبونات = $(2+3) \times 1 = 5$ كوبون

علاوة إصدار السندات = $20 \times 30,000 = 600,000$ ريال

تاريخ الإصدار ١٩٩١/٤/١ م جدول تحميل الفوائد عدد الكوبونات =

أنصبة السنوات المالية						الفوائد المستدة حسب سنوات القرض			
رقم الكوبون	تاريخ دفع الفوائد	مبلغ القرض	الفوائد	١٩٩١ م	١٩٩٢ م	١٩٩٣ م	١٩٩٤ م	١٩٩٥ م	١
١	١٩٩٢/٣/٣١	١٢,٠٠٠,٠٠٠	١,٨٠٠,٠٠٠	١,٣٥٠,٠٠٠	٤٥٠,٠٠٠				
٢	١٩٩٣/٣/٣١	١٢,٠٠٠,٠٠٠	١,٨٠٠,٠٠٠		١,٣٥٠,٠٠٠	٤٥٠,٠٠٠			
٣	١٩٩٤/٣/٣١	١٢,٠٠٠,٠٠٠	١,٨٠٠,٠٠٠			١,٣٥٠,٠٠٠	٤٥٠,٠٠٠		
٤	١٩٩٥/٣/٣١	٨,٠٠٠,٠٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠				٩٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	
٥	١٩٩٦/٣/٣١	٤,٠٠٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠					٤٥٠,٠٠٠	
				٧,٢٠٠,٠٠٠	١,٣٥٠,٠٠٠	١,٨٠٠,٠٠٠	١,٣٥٠,٠٠٠	٧٥٠,٠٠٠	

تاريخ الإصدار ١٩٩١/٤/١ م جدول استهلاك العلاوة عدد الكوبونات =

أنصبة السنوات المالية						الفوائد المستدة حسب سنوات القرض			
رقم الكوبون	سنة القرض المتبقية	مبلغ القرض	النسبة	القسط العلاوة	١٩٩١ م	١٩٩٢ م	١٩٩٣ م	١٩٩٤ م	١٩٩٥ م
١	١٩٩٢/٣/٣١	١٢,٠٠٠,٠٠٠	٣	١٥٠,٠٠٠	١١٢,٥٠٠	٣٧,٥٠٠			
٢	١٩٩٣/٣/٣١	١٢,٠٠٠,٠٠٠	٣	١٥٠,٠٠٠		١١٢,٥٠٠	٣٧,٥٠٠		
٣	١٩٩٤/٣/٣١	١٢,٠٠٠,٠٠٠	٣	١٥٠,٠٠٠			١١٢,٥٠٠	٣٧,٥٠٠	
٤	١٩٩٥/٣/٣١	٨,٠٠٠,٠٠٠	٢	١٠٠,٠٠٠				٧٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠
٥	١٩٩٦/٣/٣١	٤,٠٠٠,٠٠٠	١	٥٠,٠٠٠					٣٧,٥٠٠
			١٢	٦٠٠,٠٠٠	١١٢,٥٠٠	١٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	١١٢,٥٠٠	٦٢,٥٠٠

٢/أ- إعداد قيود اليومية عن السنة المالية المنتهية في ١٩٩٣/١٢/٣١ م.

من مذكورين ٩٣/١/٣١ م

د/ الفوائد المستحقة ١,٣٥٠,٠٠٠

د/ فوائد السندات ٤٥٠,٠٠٠

إلى د/حملة السندات (فوائد الكوبون ٢) ١,٨٠٠,٠٠٠

استحقاق الكوبون رقم (٢) عن ٣٠,٠٠٠ سند بواقع ٦٠ ريال

١,٨٠٠,٠٠٠ من د/البنك (صرف الكوبون رقم ٢) ٩٣/٣/٣١ م
إلى د/البنك ١,٨٠٠,٠٠٠

تحويل قيمة الكوبون رقم (٢) في حساب خاص

١,٨٠٠,٠٠٠ من د/ حملة السندات (فوائد الكوبون ٢) ٩٣/٣/٣١ م
إلى د/البنك (صرف الكوبون ٢) ١,٨٠٠,٠٠٠

سداد الكوبون رقم (٢) عن ٣٠,٠٠٠ سند بواقع ٦٠ ريال

١,٣٥٠,٠٠٠ من د/ فوائد السندات ٩٣/١٢/٣١ م
إلى د/ الفوائد المستحقة ١,٣٥٠,٠٠٠

تسوية الفوائد المستحقة عن الفترة من ٩٣/٤/١ - ٩٣/١٢/٣١ م

١٥٠,٠٠٠ من د/ علاوة إصدار السندات ٩٣/١٢/٣١ م
إلى د/ فوائد السندات ١٥٠,٠٠٠

تخفيض الفوائد بنصيب السنة المالية من العلاوة

١,٦٥٠,٠٠٠ من د/ الأرباح والخسائر ٩٣/١٢/٣١ م
إلى د/فوائد السندات ١,٦٥٠,٠٠٠

تحميل حساب الأرباح والخسائر بنصيب السنة المالية من الفوائد

٢/ب- إعداد قيود اليومية عن السنة المالية المنتهية في ٩٥/١٢/٣١ م:
من مذكورين ٩٥/٣/٣١ م

٩٠٠,٠٠٠ د/ الفوائد المستحقة

٣٠٠,٠٠٠ د/ فوائد السندات

١,٢٠٠,٠٠٠ إلى د/ حملة السندات (فوائد الكوبون ٤)

استحقاق الكوبون رقم (٤) عن ٢٠,٠٠٠ سند بواقع ٦٠ ريال

١,٢٠٠,٠٠٠ من د/البنك (صرف الكوبون رقم ٤) ٩٥/٣/٣١ م
إلى د/البنك ١,٢٠٠,٠٠٠

تحويل قيمة الكوبون رقم (٤) في حساب خاص

١,٢٠٠,٠٠٠ من د/ حملة السندات (فوائد الكوبون ٤) ٩٥/١٢/٣١ م
إلى د/البنك (صرف الكوبون ٤) ١,٢٠٠,٠٠٠

سداد الكوبون رقم (٤) عن ٢٠,٠٠٠ سند بواقع ٦٠ ريال

٤٥٠,٠٠٠ من د/ فوائد السندات ٩٥/١٢/٣١ م
إلى د/ الفوائد المستحقة ٤٥٠,٠٠٠

تسوية للفوائد المستحقة عن الفترة من ٩٥/٤/١ - ٩٥/١٢/٣١ م

٦٢,٥٠٠ من د/ علاوة إصدار السندات ٩٥/١٢/٣١ م
إلى د/فوائد السندات ٦٢,٥٠٠

تخفيض الفوائد بنصيب السنة المالية من العلاوة

٦٨٧,٥٠٠ من د/ الأرباح والخسائر ٩٥/١٢/٣١ م
إلى د/ فوائد السندات ٦٨٧,٥٠٠

تحميل حساب الأرباح والخسائر بنصيب السنة المالية من الفوائد

٣- د/ فوائد السندات خلال مدة القرض

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
١,٣٥٠,٠٠٠	إلى د/ فوائد المستحقة	٩١/١٢/٣١ م	١١٢,٥٠٠	من د/ علاوة إصدار السندات	٩١/١٢/٣١ م
			١,٢٣٧,٥٠٠	من د/ الأرباح والخسائر	٩١/١٢/٣١ م
١,٣٥٠,٠٠٠			١,٣٥٠,٠٠٠		
٤٥٠,٠٠٠	إلى د/ حملة السندات	٩٢/٣/٣١ م	١٥٠,٠٠٠	من د/ علاوة إصدار السندات	٩٢/١٢/٣١ م
١,٣٥٠,٠٠٠	إلى د/ فوائد المستحقة	٩٢/١٢/٣١ م	١,٦٥٠,٠٠٠	من د/ الأرباح والخسائر	٩٢/١٢/٣١ م
١,٨٠٠,٠٠٠			١,٨٠٠,٠٠٠		
٤٥٠,٠٠٠	إلى د/ حملة السندات	٩٣/٣/٣١ م	١٥٠,٠٠٠	من د/ علاوة إصدار السندات	٩٣/١٢/٣١ م
١,٣٥٠,٠٠٠	إلى د/ فوائد المستحقة	٩٣/١٢/٣١ م	١,٦٥٠,٠٠٠	من د/ الأرباح والخسائر	٩٣/١٢/٣١ م
١,٨٠٠,٠٠٠			١,٨٠٠,٠٠٠		
٤٥٠,٠٠٠	إلى د/ حملة السندات	٩٤/٣/٣١ م	١١٢,٥٠٠	من د/ علاوة إصدار السندات	٩٤/١٢/٣١ م
٩٠٠,٠٠٠	إلى د/ فوائد المستحقة	٩٤/١٢/٣١ م	١,٢٣٧,٥٠٠	من د/ الأرباح والخسائر	٩٤/١٢/٣١ م
١,٣٥٠,٠٠٠			١,٣٥٠,٠٠٠		
٣٠٠,٠٠٠	إلى د/ حملة السندات	٩٥/٣/٣١ م	٦٢,٥٠٠	من د/ علاوة إصدار السندات	٩٥/١٢/٣١ م
٤٥٠,٠٠٠	إلى د/ فوائد المستحقة	٩٥/١٢/٣١ م	٦٨٧,٥٠٠	من د/ الأرباح والخسائر	٩٥/١٢/٣١ م
٧٥٠,٠٠٠			٧٥٠,٠٠٠		
١٥٠,٠٠٠	إلى د/ حملة السندات	٩٦/٣/٣١ م	١٢,٥٠٠	من د/ علاوة إصدار السندات	٩٦/١٢/٣١ م
١٥٠,٠٠٠			١٣٧,٥٠٠	من د/ الأرباح والخسائر	٩٦/١٢/٣١ م
			١٥٠,٠٠٠		

٣- د/ علاوة إصدار السندات خلال مدة القرض

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
١١٢,٥٠٠	إلى د/ فوائد السندات	٩١/١٢/٣١ م	٦٠٠,٠٠٠	من د/ قسيمي اكتساب وتخصيص السندات	٩١/٤/١ م
٤٨٧,٥٠٠	رصيد مرحل				
٦٠٠,٠٠٠			٦٠٠,٠٠٠		
١٥٠,٠٠٠	إلى د/ فوائد السندات	٩٢/٣/٣١ م	٤٨٧,٥٠٠	رصيد منقول	٩٢/١/١ م
٣٣٧,٥٠٠	رصيد مرحل		٤٨٧,٥٠٠		
٤٨٧,٥٠٠			٣٣٧,٥٠٠	رصيد منقول	٩٣/١/١ م
١٥٠,٠٠٠	إلى د/ فوائد السندات	٩٣/١٢/٣١ م	١٨٧,٥٠٠	رصيد منقول	٩٤/١/١ م
١٨٧,٥٠٠	رصيد مرحل		١٨٧,٥٠٠		
٣٣٧,٥٠٠			٧٥,٠٠٠	رصيد منقول	٩٥/١/١ م
١١٢,٥٠٠	إلى د/ فوائد السندات	٩٤/٣/٣١ م	٧٥,٠٠٠		
٧٥,٠٠٠	رصيد مرحل		٧٥,٠٠٠		
١٨٧,٥٠٠			١٢,٥٠٠	رصيد منقول	٩٦/١/١ م
١٢,٥٠٠	إلى د/ فوائد السندات	٩٦/٣/٣١ م	١٢,٥٠٠		
١٢,٥٠٠	ح/مقل		١٢,٥٠٠		

٥- قائمة المركز المالي في ٩٩٥/١٢/٣١ م

كلي	البيان	كلي	البيان
	الإلتزامات طويلة الأجل		
	قرض السندات		
	سندات مصدرة		
	١٠,٠٠٠ سند ١٥%	٤,٠٠٠,٠٠٠	
	قيمة اسمية ١٠٠ ريال		
	الفوائد المستحقة	٤٥٠,٠٠٠	
	علاوة إصدار السندات	١٢,٥٠٠	

ثانياً: فوائد السندات في حالة الاصدار بخصم إصدار:

١- حالة اتفاق سنة القرض مع السنة المالية وسداد القرض على أقساط سنوية:

مثال:

في ١٩٩٢/٧/١م أصدرت إحدى الشركات المساهمة ٣٠,٠٠٠ سند ١٠% قيمة اسمية ٢٠٠ ريال وبخصم اصدار مقداره ١٥ ريال. فإذا علمت ما يلي:

١- تدفع الفوائد سنوياً بحيث تستحق الفائدة الأولى في ٩٣/٦/٣٠م.

٢- يسدد القرض على ثلاثة أقساط سنوية متساوية بحيث يستحق القسط الأول في ٩٤/٦/٣٠م.

٣- تنتهي السنة المالية للشركة في ٩٥/٦/٣٠ من كل عام.

والمطلوب:

١- قيود اليومية اللازمة عن السنة المالية المنتهية في ٩٥/٦/٣٠م.

٢- تصوير حساب فوائد السندات وحساب خصم إصدار السندات خلال مدة القرض.

٣- بيان تأثير ذلك على قائمة المركز المالي في ٩٥/٦/٣٠م.

الحل:

تمهيد:

مبلغ القرض = ٣٠,٠٠٠ سند × ٢٠٠ = ٦,٠٠٠,٠٠٠ ريال.

قسط السداد السنوي = ٦,٠٠٠,٠٠٠ ÷ ٣ = ٢,٠٠٠,٠٠٠ ريال (١٠,٠٠٠ سند)

فترة السماح ٩٤/٦/٣٠م

٩٣/٦/٣٠م

١ سنة

عدد الكوبونات (١+٣) × ١ = ٤ كوبون

١- الفوائد:

قيمة الكوبون الأول المستحق في ٩٣/٦/٣٠م = $\frac{10}{100} \times 6,000,000 = 600,000$ ريال

قيمة الكوبون الثاني المستحق في ٩٤/٦/٣٠م = $\frac{10}{100} \times 6,000,000 = 600,000$ ريال

قيمة الكوبون الثالث المستحق في ٩٥/٦/٣٠م = $\frac{10}{100} \times 4,000,000 = 400,000$ ريال

قيمة الكوبون الرابع المستحق في ٩٦/٦/٣٠م = $\frac{10}{100} \times 2,000,000 = 200,000$ ريال

الإجمالي

١,٨٠٠,٠٠٠

٢- خصم الاصدار:

مبلغ الخصم $15 \times 30,000 = 450,000$ ريال

ويستهلك على أربع سنوات بنسبة مبلغ القرض = ٢:٤:٦:٨ أي بنسبة ١:٢:٣:٤

مبلغ الخصم للسنة الأولى المنتهية في ٩٣/٦/٣٠م = $\frac{3}{9} \times 450,000 = 150,000$ ريال

مبلغ الخصم للسنة الثانية المنتهية في ٩٤/٦/٣٠م = $\frac{4}{9} \times 450,000 = 200,000$ ريال

مبلغ الخصم للسنة الثالثة المنتهية في ٩٥/٦/٣٠م = $\frac{6}{9} \times 450,000 = 300,000$ ريال

مبلغ الخصم للسنة الرابعة المنتهية في ٩٦/٦/٣٠م = $\frac{8}{9} \times 450,000 = 400,000$ ريال

الإجمالي

١,٨٠٠,٠٠٠

٢- إجمالي العبء السنوي للفوائد:

السنة	الفوائد -	خصم الإصدار -	الصافي
السنة الأولى	٦٠٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	٧٥٠,٠٠٠
السنة الثانية	٦٠٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	٧٥٠,٠٠٠
السنة الثالثة	٤٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠
السنة الرابعة	٢٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠
	١,٨٠٠,٠٠٠	٤٥٠,٠٠٠	٢,٢٥٠,٠٠٠

إعداد قيود اليومية عن السنة المالية المنتهية في ٩٩٥/٦/٣٠م:

٤٠٠,٠٠٠	من د/ فوائد السندات	٩٥/٦/٣٠م
٤٠٠,٠٠٠	إلى د/ حملة السندات (فوائد الكوبون رقم ٣)	
استحقاق الكوبون رقم (٣) عن ٢٠,٠٠٠ سند بواقع ٢٠ ريال		
٤٠٠,٠٠٠	من د/ البنك (صرف الكوبون رقم ٣) ٩٥/٦/٣٠م	
٤٠٠,٠٠٠	إلى د/ البنك	

تحويل قيمة الكوبون رقم (٣) في حساب خاص

٤٠٠,٠٠٠	من د/ حملة السندات (فوائد الكوبون ٣) ٩٥/٦/٣٠م	
٤٠٠,٠٠٠	إلى د/ البنك (صرف الكوبون رقم ٣)	
سداد الكوبون رقم (٣) عن ٢٠,٠٠٠ سند بواقع ٢٠ ريال		
١٠٠,٠٠٠	من د/ فوائد السندات	٩٥/٦/٣٠م
١٠٠,٠٠٠	إلى د/ خصم إصدار سندات	
زيادة الفوائد بنصيب السنة المالية من الخصم		
٥٠٠,٠٠٠	من د/ الأرباح والخسائر	٩٥/٦/٣٠م
٥٠٠,٠٠٠	إلى د/ فوائد السندات	
تحميل حساب الأرباح والخسائر بنصيب السنة المالية من الفوائد		

٢- د/ فوائد السندات خلال مدة القرض

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٦٠٠,٠٠٠	إلى د/ حملة السندات	٩٣/٦/٣٠م	٧٥٠,٠٠٠	من د/ الأرباح والخسائر	٣٠
١٥٠,٠٠٠	إلى د/ خصم إصدار السندات	٩٣/٦/٣٠م			
٧٥٠,٠٠٠			٧٥٠,٠٠٠		
٦٠٠,٠٠٠	إلى د/ حملة السندات	٩٤/٦/٣٠م	٧٥٠,٠٠٠	من د/ الأرباح والخسائر	٣٠
١٥٠,٠٠٠	إلى د/ خصم إصدار السندات	٩٤/٦/٣٠م			
٧٥٠,٠٠٠			٧٥٠,٠٠٠		
٤٠٠,٠٠٠	إلى د/ حملة السندات	٩٥/٦/٣٠م	٥٠٠,٠٠٠	من د/ الأرباح والخسائر	٣٠
١٠٠,٠٠٠	إلى د/ خصم إصدار السندات	٩٥/٦/٣٠م			
٥٠٠,٠٠٠			٥٠٠,٠٠٠		
٢٠٠,٠٠٠	إلى د/ حملة السندات	٩٦/٦/٣٠م	٢٥٠,٠٠٠	من د/ الأرباح والخسائر	٦/٣٠
٥٠,٠٠٠	إلى د/ خصم إصدار السندات	٩٦/٦/٣٠م			
٢٥٠,٠٠٠			٢٥٠,٠٠٠		

٢- د/ خصم إصدار السندات خلال مدة القرض

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٤٥٠,٠٠٠	إلى د/ قرض السندات	٩٢/٧/١م	١٥٠,٠٠٠	من د/ فوائد السندات	٦/٣٠
			٣٠٠,٠٠٠	رصيد مرحل	
٤٥٠,٠٠٠			٤٥٠,٠٠٠		
٣٠٠,٠٠٠	رصيد منقول	٩٣/٧/١م	١٥٠,٠٠٠	من د/ فوائد السندات	٦/٣٠
			١٥٠,٠٠٠	رصيد مرحل	
٣٠٠,٠٠٠			٣٠٠,٠٠٠		
١٥٠,٠٠٠	رصيد منقول	٩٤/٧/١م	١٠٠,٠٠٠	من د/ فوائد السندات	٦/٣٠
			٥٠,٠٠٠	رصيد مرحل	
١٥٠,٠٠٠			١٥٠,٠٠٠		
٥٠,٠٠٠	رصيد منقول	٩٥/٧/١م	٥٠,٠٠٠	من د/ فوائد السندات	٦/٣٠
٥٠,٠٠٠			٥٠,٠٠٠		

٣- قائمة المركز المالي في ١٩٩٥/٦/٣٠م

كلي	جزئي	البيان	كلي	جزئي	البيان
٥,٠٠٠,٠٠٠		خصم إصدار السندات	٢,٠٠٠,٠٠٠		الائتمانات طويلة الأجل
					قرض السندات
					سندات مصدرة
					١٠,٠٠٠ سند ١٠% قيمة اسمية
					٢٠٠ ريال

٢- حالة اختلاف سنة القرض عن السنة المالية وسداد القرض على أقساط:

مثال:

في ١٩٩١/٧/١م أصدرت إحدى شركات المساهمة ٦٠,٠٠٠ سند ١٢%

قيمة اسمية ٤٠٠ ريال بخصم إصدار قدرة ٢٠ ريال.

فإذا علمت ما يلي:

- تدفع الفوائد سنوياً بحيث تستحق الفائدة الأولى في ١٩٩٢/٦/٣٠م.

- يسدد القرض على ثلاثة أقساط سنوية متساوية بحيث يستحق القسط

الأول في ١٩٩٤/٦/٣٠م.

- تنتهي السنة المالية للشركة في ١٢/٣١ من كل عام.

وال المطلوب:

١- قيود اليومية اللازمة لإثبات استحقاق وسداد وتسوية واقفال الفوائد

عن السنة المالية المنتهية في ١٩٩٥/١٢/٣١م.

٢- إعداد حساب فوائد السندات خلال مدة القرض.

٣- إعداد حساب خصم إصدار السندات خلال مدة القرض.

الحل:

تمهيد:

مبلغ القرض = ٦٠,٠٠٠ × ٤٠٠ = ٢٤,٠٠٠,٠٠٠ ريال.

قسط السداد السنوي = ٢٤,٠٠٠,٠٠٠ ÷ ٣ = ٨,٠٠٠,٠٠٠ ريال.

فترة السماح = ١٩٩٤/٦/٣٠

١٩٩٢/٦/٣٠

٢ سنتين

عدد الكوبونات = (٢+٣) × ١ = ٥ كوبون

تاريخ جدول تحميل الفوائد

أقساط السداد حسب سنوات القرض						أقساط السداد حسب سنوات القرض					
رقم الكوبون	تاريخ دفع القسط	مبلغ القرض	الفوائد	١٩٩١م	١٩٩٢م	١٩٩٣م	١٩٩٤م	١٩٩٥م	١٩٩٦م	نسبة السنوات المالية	
١	١٩٩٢/٦/٣٠	٢٤,٠٠٠,٠٠٠	٢,٨٨٠,٠٠٠	١,٤٤٠,٠٠٠	١,٤٤٠,٠٠٠						
٢	١٩٩٣/٦/٣٠	٢٤,٠٠٠,٠٠٠	٢,٨٨٠,٠٠٠	١,٤٤٠,٠٠٠	١,٤٤٠,٠٠٠						
٣	١٩٩٤/٦/٣٠	٢٤,٠٠٠,٠٠٠	٢,٨٨٠,٠٠٠			١,٤٤٠,٠٠٠	١,٤٤٠,٠٠٠				
٤	١٩٩٥/٦/٣٠	١٦,٠٠٠,٠٠٠	١,٩٢٠,٠٠٠					٩٦٠,٠٠٠	٩٦٠,٠٠٠		
٥	١٩٩٦/٦/٣٠	٨,٠٠٠,٠٠٠	٩٦٠,٠٠٠						٤٨٠,٠٠٠		
			١٣,٥٢٠,٠٠٠	١,٤٤٠,٠٠٠	٢,٨٨٠,٠٠٠	٢,٨٨٠,٠٠٠	٢,٤٠٠,٠٠٠	١,٤٤٠,٠٠٠	٤٨٠,٠٠٠		

مبلغ الخصم = ٦٠,٠٠٠ × ٢٠ = ١,٢٠٠,٠٠٠

تاريخ الإصدار ١٩٩١/٧/١م جدول استهلاك الخصم عدد الكوبونات = ٥

أقساط السداد حسب سنوات القرض						أقساط السداد حسب سنوات القرض					
رقم الكوبون	سنة القرض المتبقية في	مبلغ القرض	النسبة	القسط	الخصم	١٩٩١م	١٩٩٢م	١٩٩٣م	١٩٩٤م	١٩٩٥م	١٩٩٦م
١	١٩٩٢/٦/٣٠	٢٤,٠٠٠,٠٠٠	٣	٢٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠				
٢	١٩٩٣/٦/٣٠	٢٤,٠٠٠,٠٠٠	٣	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠		١٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠			
٣	١٩٩٤/٦/٣٠	٢٤,٠٠٠,٠٠٠	٣	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠			١٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠		
٤	١٩٩٥/٦/٣٠	١٦,٠٠٠,٠٠٠	٢	١٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠				١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	
٥	١٩٩٦/٦/٣٠	٨,٠٠٠,٠٠٠	١	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠					٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠
			١٢	١,٢٠٠,٠٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٧٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠

إعداد قيود اليومية عن السنة المالية المنتهية في ١٩٩٥/١٢/٣١ م:

من مذكورين ٩٥/٦/٣٠ م

٩٦٠,٠٠٠ د/ الفوائد المستحقة

٩٦٠,٠٠٠ د/ فوائد السندات

١,٩٢٠,٠٠٠ إلى د/ حملة السندات (فوائد الكوبون ٤)

استحقاق الكوبون رقم (٤) عن ٤٠,٠٠٠ سند في حساب خاص

١,٩٢٠,٠٠٠ من د/ البنك (صرف الكوبون رقم ٤) ٩٥/٦/٣٠ م

١,٩٢٠,٠٠٠ إلى د/ البنك

تحويل قيمة الكوبون رقم (٤) عن ٤٠,٠٠٠ سند بواقع ٤٨ ريال

٤٨٠,٠٠٠ من د/ فوائد السندات ٩٥/١٢/٣١ م

٤٨٠,٠٠٠ إلى د/ الفوائد المستحقة

تسوية الفوائد المستحقة عن الفترة من ٩٥/٧/١ - ٩٥/١٢/٣١ م

١٥٠,٠٠٠ من د/ فوائد السندات ٩٥/١٢/٣١ م

١٥٠,٠٠٠ إلى د/ خصم إصدار السندات

تحميل السنة المالية بنصيبها من خصم الإصدار

١,٥٩٠,٠٠٠ من د/ الأرباح والخسائر ٩٥/١٢/٣١ م

١,٥٩٠,٠٠٠ إلى د/ فوائد السندات

تحميل الأرباح والخسائر بنصيب السنة المالية من الفوائد

٢- د/ فوائد السندات خلال مدة القرض

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
١,٤٤٠,٠٠٠	إلى د/ الفوائد المستحقة	٩١/١٢/٣١ م	١,٥٩٠,٠٠٠	من د/ الأرباح والخسائر	٩١/١٢/٣١ م
١٥٠,٠٠٠	إلى د/ خصم إصدار السندات				
١,٥٩٠,٠٠٠			١,٥٩٠,٠٠٠		
١,٤٤٠,٠٠٠	إلى د/ حملة السندات	٩٢/١٢/٣١ م	٣,١٨٠,٠٠٠	من د/ الأرباح والخسائر	٩٢/١٢/٣١ م
١,٤٤٠,٠٠٠	إلى د/ الفوائد المستحقة				
٣٠٠,٠٠٠	إلى د/ خصم إصدار السندات				
٣,١٨٠,٠٠٠			٣,١٨٠,٠٠٠		
١,٤٤٠,٠٠٠	إلى د/ حملة السندات	٩٣/١٢/٣١ م	٣,١٨٠,٠٠٠	من د/ الأرباح والخسائر	٩٣/١٢/٣١ م
١,٤٤٠,٠٠٠	إلى د/ الفوائد المستحقة				
٣٠٠,٠٠٠	إلى د/ خصم إصدار السندات				
٣,١٨٠,٠٠٠			٣,١٨٠,٠٠٠		
١,٤٤٠,٠٠٠	إلى د/ حملة السندات	٩٤/١٢/٣١ م	٢,٦٥٠,٠٠٠	من د/ الأرباح والخسائر	٩٤/١٢/٣١ م
٩٦٠,٠٠٠	إلى د/ الفوائد المستحقة				
٢٥٠,٠٠٠	إلى د/ خصم إصدار السندات				
٢,٦٥٠,٠٠٠			٢,٦٥٠,٠٠٠		
٩٦٠,٠٠٠	إلى د/ حملة السندات	٩٥/١٢/٣١ م	١,٥٩٠,٠٠٠	من د/ الأرباح والخسائر	٩٥/١٢/٣١ م
٤٨٠,٠٠٠	إلى د/ الفوائد المستحقة				
١٥٠,٠٠٠	إلى د/ خصم إصدار السندات				
١,٥٩٠,٠٠٠			١,٥٩٠,٠٠٠		
٤٨٠,٠٠٠	إلى د/ حملة السندات	٩٦/١٢/٣١ م	٥٣٠,٠٠٠	من د/ الأرباح والخسائر	٩٦/١٢/٣١ م
٥٠,٠٠٠	إلى د/ خصم إصدار السندات				
٥٣٠,٠٠٠			٥٣٠,٠٠٠		

الفصل الخامس

سداد السندات

تنفيذا لعقد القرض تلتزم الشركة بسداد قيمة السندات إلى حملة السندات نقداً في موعد الاستحقاق المنصوص عليه، وحسب ما ينص عليه في عقد القرض أيضاً فقد يتم السداد على أقساط سنوية أو دفعة واحدة في نهاية مدة القرض.

وعند تساوي سعر الفائدة المحدد للسند مع سعر الفائدة السائد في السوق فتسدد السندات على أساس القيمة الاسمية للسند.

أما في حالة زيادة سعر الفائدة المحدد للسند عن سعر الفائدة السائد في السوق ولم تصدر الشركة السندات بعلاوة إصدار سندات فإن الشركة تسترد الفارق بين سعر الفائدة المحدد وسعر الفائدة السائد في السوق في شكل خصم سداد السندات. أي تسدد السندات بأقل من قيمتها الاسمية.

وفي حالة نقص سعر الفائدة المحدد عن سعر الفائدة السائد في السوق ولم تصدر الشركة السندات بخصم إصدار سندات، فإن الشركة تعوض حملة السندات بمنحهم علاوة سداد السندات.. أي تسدد السندات بأكثر من قيمتها الاسمية.

ويجب على إدارة الشركة خاصة في حالة سداد القرض دفعة واحدة أن تحرص على تدبير المال اللازم بحجز جزء من أرباح الشركة سنوياً طوال مدة القرض كاحتياطي لسداد السندات، مع استثماره إما بالإيداع في أحد البنوك التجارية بفوائد مركبة بحيث يتوفر مبلغ القرض في التاريخ المحدد

٣- د/ خصم اصدار السندات خلال فترة القرض

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
١,٢٠٠,٠٠٠	إلى د/ قرض السندات	٩١/٧/١ م	١٥٠,٠٠٠	من د/ فوائد السندات	٩١/١٢/٣١ م
			١,٠٥٠,٠٠٠	رصيد مرحل	
١,٢٠٠,٠٠٠			١,٢٠٠,٠٠٠		
١,٠٥٠,٠٠٠	رصيد منقول	٩٢/١/١ م	٣٠٠,٠٠٠	من د/ فوائد السندات	٩٢/١٢/٣١ م
			٧٥٠,٠٠٠	رصيد مرحل	
١,٠٥٠,٠٠٠			١,٠٥٠,٠٠٠		
٧٥٠,٠٠٠	رصيد منقول	٩٣/١/١ م	٣٠٠,٠٠٠	من د/ فوائد السندات	٩٣/١٢/٣١ م
			٤٥٠,٠٠٠	رصيد مرحل	
٧٥٠,٠٠٠			٧٥٠,٠٠٠		
٤٥٠,٠٠٠	رصيد منقول	٩٤/١/١ م	٢٥٠,٠٠٠	من د/ فوائد السندات	٩٤/١٢/٣١ م
			٢٠٠,٠٠٠	رصيد مرحل	
٤٥٠,٠٠٠			٤٥٠,٠٠٠		
٢٠٠,٠٠٠	رصيد منقول	٩٥/١/١ م	١٥٠,٠٠٠	من د/ فوائد السندات	٩٥/١٢/٣١ م
			٥٠,٠٠٠	رصيد مرحل	
٢٠٠,٠٠٠			٢٠٠,٠٠٠		
٥٠,٠٠٠	رصيد منقول	٩٦/١/١ م	٥٠,٠٠٠	من د/ فوائد السندات	٩٦/١٢/٣١ م
			٥٠,٠٠٠		
٥٠,٠٠٠			٥٠,٠٠٠		

المبحث الأول

السداد النقدي للسندات على أساس القيمة الاسمية

يتم سداد قرض السندات على أساس القيمة الاسمية في ظل تحقق الحالات الآتية:

١- حالة تساوي سعر الفائدة المحدد للسند مع سعر الفائدة السائد في السوق.

٢- حالة زيادة سعر الفائدة المحدد للسند عن سعر الفائدة السائد في السوق وسبق للشركة أن استردت مبلغ الزيادة في شكل علاوة إصدار السندات.

٣- حالة نقص الفائدة المحدد عن سعر الفائدة السائد في السوق وسبق للشركة أن عوضت حملة السندات عن هذا النقص في شكل خصم إصدار السندات.

وستعرض أولاً لعملية سداد القرض على أقساط ثم لعملية سداد القرض دفعة واحدة على التوالي.

أولاً: سداد القيمة الاسمية على أقساط سنوية:

يتم تحديد عدد السندات التي ستستهلك سنوياً بقسمة عدد السندات المصدرة على عدد الأقساط، ويتم اختيار هذه السندات بطريقة القرعة. وتعالج عملية سداد السندات محاسبياً بجعل حساب قرض السندات مدينياً بمبلغ القسط السنوي المراد تخفيضه وحساب حملة السندات (أقساط) دائناً. ثم تتخذ الإجراءات اللازمة لتحويل مبلغ القسط من الحساب الجاري للشركة

للسداد. ويتم تحديد ذلك الجزء الذي يتم حجزه من الأرباح سنوياً على أساس دفعة استثمار بمعدل الفائدة المتفق عليها مع البنك، والتي تكون جملة هذه الدفعات في نهاية مدة الإيداع مساوية لمبلغ القرض، وتحسب هذه الدفعة من جداول الفائدة المركبة. أو استثماره عن طريق شراء أوراق مالية من الدرجة الأولى.

كما يأخذ سداد القرض صور أخرى كتحويل السندات إلى أسهم في تاريخ استحقاقها أو إحلال سندات جديدة محل سندات قديمة.

وستعرض إلى حالة السداد النقدي لقرض السندات كالاتي:

المبحث الأول: السداد النقدي على أساس القيمة الاسمية.

المبحث الثاني: السداد النقدي بخصم سداد.

المبحث الثالث: السداد النقدي بعلاوة سداد.

بالبنك إلى حساب خاص لسداد القسط يسمى حساب البنك سداد القسط، ويتم ذلك بجعل حساب البنك سداد القسط مدينياً بمبلغ القسط وحساب البنك دائناً. وقد يتخلف بعض حملة السندات عن استلام حقهم الأمر الذي ينعكس في الدفاتر برصيد دائن لحملة السندات (أقساط) ورصيد مدين بنفس القيمة بحساب البنك سداد القسط.

مثال:

في ١٩٩٣/٤/١م أصدرت إحدى الشركات المساهمة ٥٠,٠٠٠ سند ١٤% بقيمة اسمية ٢٠٠ ريال بالإضافة إلى ٣٠ ريال علاوة إصدار. فإذا علمت ما يلي:

١- مدة القرض ثلاث ويسدد على قسطين متساويين بحيث يستحق القسط الأول في ١٩٩٥/٣/٣١م.

٢- اتضح من كشف حساب البنك سداد القسط رقم (١) بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٣١م أن رصيده مدين بمبلغ ٤٠,٠٠٠ ريال.

٣- تنتهي السنة المالية للشركة في ١٢/٣١ من كل عام.

والمطلوب:

١- إثبات قيود اليومية اللازمة لاستحقاق وسداد القسط الأول.

٢- بيان تأثير ذلك على قائمة المركز المالي في ١٩٩٥/١٢/٣١م.

الحل:

تمهيد:

مبلغ القرض = $200 \times 50,000 = 10,000,000$ ريال.

قسط السداد السنوي = $10,000,000 \div 2 = 5,000,000$ ريال.

قسط السندات المستهلكة في كل قسط = $50,000 \div 2 = 25,000$ سند.

١- إثبات قيود اليومية اللازمة لاستحقاق وسداد القسط الأول

٥,٠٠٠,٠٠٠ من ح/ قرض السندات ٩٥/٣/٣١م

٥,٠٠٠,٠٠٠ إلى ح/ حملة السندات (سداد - القسط ١)

استحقاق القسط الأول عن ٢٥,٠٠٠ سند بواقع ٢٠٠ ريال قيمة اسمية

٥,٠٠٠,٠٠٠ من ح/ البنك (سداد القسط ١) ٩٥/٣/٣١م

٥,٠٠٠,٠٠٠ إلى ح/ البنك

تحويل قيمة القسط رقم (١) في حساب خاص

٤,٩٦٠,٠٠٠ من ح/ حملة السندات (سداد - قسط ١) ٩٥/١٢/٣١م

٤,٩٦٠,٠٠٠ إلى ح/ البنك (سداد القسط ١)

سداد القسط الأول عن ٢٤,٨٠٠ سند (٢٥,٠٠٠ - ٢٠٠) بواقع ٢٠٠ ريال

٢- قائمة المركز المالي في ١٩٩٥/١٢/٣١م

البيان	كلي	البيان	كلي
الالتزامات طويلة الأجل		البنك (سداد القسط ١)	٤٠,٠٠٠
قرض السندات			
سندات مصدره			
٢٥,٠٠٠ سند ١٤% قيمة اسمية ٢٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠		
(سداد - القسط ١)			
حملة السندات			
٢٠٠ سند بواقع ٢٠٠ ريال	٤٠,٠٠٠		
فوائد مستحقة	٥٢٥,٠٠٠		
علاوة إصدار السندات	٧٥,٠٠٠		

ويلاحظ على الحل ما يلي:

١- تم السداد على أساس القيمة الاسمية للسهم بصرف النظر عن علاوة

الإصدار التي تم إثباتها عند تسجيل قيد إصدار السندات.

٢- ظهرت الفوائد المستحقة والبالغة ٥٢٥,٠٠٠ ريال في خصوم الميزانية بما يخص المدة من ١٩٩٥/٤/١م - ١٩٩٥/١٢/٣١م والتي سيتم دفعها في موعد استحقاقها لحمة السندات بتاريخ ١٩٩٦/٣/٣١م مع الفوائد المستحقة عن عام ١٩٩٦م. ويمكن التوصل إلى مبلغ الفوائد المستحقة السالف الذكر عن طريق اعداد جدول تحميل الفوائد السابق شرحه.

٣- ظهرت علاوة اصدار للسندات في جانب الخصوم بالميزانية بالرصيد المتبقي منها ما هو في ١٩٩٥/١٢/٣١م وقدره ٧٥,٠٠٠ ريال. والذي يمكن التوصل باعداد جدول استهلاك علاوة الاصدار السابق شرحه.

ثانياً: سداد القيمة الاسمية دفعة واحدة:

يعالج سداد القيمة الاسمية دفعة واحدة يجعل حساب قرض السندات مدينياً بالقيمة الاسمية الكاملة للقرض وحساب حملة السندات - سداد السندات دائناً بهذه القيمة. ثم تتخذ الإجراءات اللازمة لتحويل قيمة القرض من الحساب الجاري للشركة بالبنك وتسجيلها بحساب خاص لسداد السندات، حيث يجعل حساب البنك سداد السندات مدينياً بمبلغ القرض حساب البنك دائناً. ثم يصرف مبلغ القرض لحملة السندات فيجعل حساب حملة السندات - سداد السندات مدينياً وحساب البنك سداد السندات دائناً بالمبلغ. وعند تخلف بعض حملة السندات عن استلام حقهم ينعكس ذلك برصيد دائن في حساب حملة السندات ورصيد مدين بنفس المبلغ في حساب البنك سداد السندات.

مثال:

في ١٩٩٢/٩/١م أصدرت إحدى شركات المساهمة ٨٠,٠٠٠ سند ١٢% قيمة اسمية ٢٠٠ ريال بسعر المساواة.

فإذا علمت ما يلي:

١- مدة القرض أربع سنوات ويسدد دفعة واحدة.

٢- اتضح من كشف حساب البنك سداد السندات المؤرخ ١٩٩٦/١٢/٣١ أن السداد قد تم عن ٧٠,٠٠٠ سند فقط.

٣- تنتهي السنة المالية للشركة في ١٢/٣١ من كل عام.

المطلوب:

١- إثبات قيود اليومية اللازمة لاستحقاق وسداد مبلغ القرض عن السنة المالية المنتهية في ١٩٩٦/١٢/٣١م.

٢- تأثير ذلك على قائمة المركز المالي في ١٩٩٦/١٢/٣١م.

الحل:

١- إثبات قيود اليومية اللازمة لاستحقاق وسداد مبلغ القرض

١٦,٠٠٠,٠٠٠ من د/ قرض السندات ٩٦/٨/٣١

١٦,٠٠٠,٠٠٠ إلى د/ حملة السندات (سداد السندات)

استحقاق قرض السندات عن ٨٠,٠٠٠ سند بواقع ٢٠٠ ريال

١٦,٠٠٠,٠٠٠ من د/ البنك (سداد السندات) ٩٦/٨/٣١

١٦,٠٠٠,٠٠٠ إلى د/ البنك

تحويل قيمة قرض السندات في حساب خاص

١٤,٠٠٠,٠٠٠ من د/ حملة السندات ٩٦/١٢/٣١

١٤,٠٠٠,٠٠٠ إلى د/ البنك (سداد السندات)

سداد قرض السندات عن ٧٠,٠٠٠ سند بواقع ٢٠٠ ريال

٢- قائمة المركز المالي في ١٩٩٦/١٢/٣١م

كلي	البيان	كلي	البيان
٢,٠٠٠,٠٠٠	البنك (سداد السندات)		حملت السندات (سداد السندات)
		٢,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠ سند بواقع ٢٠٠ ريال

ويلاحظ على الميزانية ظهور حساب حملة السندات (سداد السندات)

بالمستحق من مبالغ السندات التي لم يتقدم اصحابها لصرفها.

المبحث الثاني

السداد النقدي بخصم سداد

كما سبق أن ذكرنا فإن السندات تسدد بخصم سداد عند زيادة سعر الفائدة المحددة للسند على سعر الفائدة السائد في السوق في تاريخ اصدار السندات ولم يسبق للشركة استرداد هذه الزيادة في شكل علاوة اصدار السندات. وعلى ذلك فإن القيمة التي تسدها الشركة إلى حملة السندات في تاريخ الاستحقاق تكون أقل من القيمة الاسمية للسندات بمقدار خصم السداد.

نظراً لزيادة سعر الفائدة المقررة للسند عن سعر الفائدة في السوق فإن خصم سداد السندات يعتبر بمثابة تعويض للشركة عما دفعته من فوائد بالزيادة لحملة السندات لذلك فشأنه شأن علاوة اصدار السندات يجب أن تخفض الفوائد السنوية التي تحمل على حساب الأرباح والخسائر بنصيب عادل من خصم سداد السندات.

ويوزع خصم سداد السندات على السنوات المالية تبعاً لقيمة السندات المتداولة في كل منها وتطبق نفس القواعد التي سبق شرحها في توزيع علاوة اصدار السندات.

ويكون القيد الخاص بتخفيض نصيب السنة المالية من الفوائد بنصيب

عادل من علاوة الاصدار كالاتي:

xx من ح/ خصم سداد السندات

xx إلى ح/ فوائد السندات

ويلاحظ أن الاختلاف الوحيد بين حساب علاوة اصدار السندات وحساب خصم سداد السندات أن الحساب الأول يبدأ دائماً بمجموع قيمة العلاوة في

تاريخ الاصدار ثم يأخذ في التناقص بجعله مديناً بنصيب كل سنة مالية حتى يتم السداد.

بينما يبدأ حساب خصم السندات مديناً ثم يأخذ في التزايد بمقدار نصيب كل سنة مالية، وفي تاريخ السداد يجعل دائناً مع حساب حملة السندات بينما يجعل حساب قرض السندات مديناً بمبلغ القرض.

وستعرض لسداد القرض بخصم سداد على أقساط سنوية ثم سداده دفعة واحدة.

أولاً: السداد بخصم سداد على أقساط:

مثال:

٩٢/١٠/١م أصدرت إحدى الشركات المساهمة ٣٠,٠٠٠ سند ١٥% قيمة اسمية ٢٠٠ريال.

فإذا علمت ما يلي:

١- مدة القرض أربع سنوات ويسدد على ثلاث أقساط سنوية متساوية بحيث يستحق القسط الأول في ٩٤/٩/٣٠م.

٢- تم الاتفاق مع حملة السندات على أن يسدد لهم القرض بسعر ١٧٠ريال السند الواحد.

٣- تستحق وتسدد الفوائد سنوياً بحيث تستحق الفائدة الأولى في ٩٣/٩/٣٠م.

٤- تنتهي السنة المالية للشركة في ١٢/٣١ من كل عام.

والمطلوب:

١- قيود اليومية الخاصة باستحقاق وسداد قسط القرض وكذلك الفوائد خلال السنة المنتهية في ٩٥/١٢/٣١م (علماً بأن كشف حساب البنك في ٩٥/١٢/٣١م أوضح عدم سداد الكوبون (٣) المستحق عن

١٠٠٠ سند والقسط رقم (٢) المستحق عن ١٠٠٠ سند أيضاً (كوبون رقم (٣) قسط (٢)).

٢- إعداد حساب خصم سداد السندات خلال مدة القرض.

٣- توضيح أثر العمليات السابقة على قائمة المركز المالي في ١٢/٣١/١٩٩٥م.

٤- توضيح كيفية التوصل لأنصبة السنوات المالية من الفوائد والخصم.

الحل

تمهيد:

- مبلغ القرض = ٣٠,٠٠٠ سند $\times$ ٢٠٠ = ٦,٠٠٠,٠٠٠

- القسط السنوي = $\frac{٣٠,٠٠٠}{٣} \times ٢٠٠ = ٢,٠٠٠,٠٠٠$

فترة السماح = ٩٤/٩/٣٠م

٩٣/٩/٣٠م

-/- سنة

عدد الكوبونات = $(١+٣) \times ٤ = ١٦$ كوبون

تاريخ الاصدار ١٠/١/١٩٩٢م جدول تحميل الفوائد عدد الكوبونات = ٤

أنصبة السنوات المالية					الفوائد المستدة حسب سنوات القرض			رقم الكوبون
٩٦م	٩٥م	٩٤م	٩٣م	٩٢م	الفوائد	مبلغ القرض	تاريخ دفع الفوائد	
			٦٧٥,٠٠٠	٢٢٥,٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠	٦,٠٠٠,٠٠٠	٩٣/٩/٣٠م	١
		٦٧٥,٠٠٠	٢٢٥,٠٠٠		٩٠٠,٠٠٠	٦,٠٠٠,٠٠٠	٩٤/٩/٣٠م	٢
	٤٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠			٦٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠	٩٥/٩/٣٠م	٣
٢٢٥,٠٠٠	٧٥,٠٠٠				٣٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٩٦/٩/٣٠م	٤
٢٢٥,٠٠٠	٥٢٥,٠٠٠	٨٢٥,٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠	٢٢٥,٠٠٠	٢,٧٠٠,٠٠٠			

تاريخ الاصدار ١٠/١/١٩٩٢م جدول استهلاك خصم سداد السندات عدد الكوبونات = ٤

أنصبة السنوات المالية					الفوائد المستدة حسب سنوات القرض			رقم الكوبون
٩٦م	٩٥م	٩٤م	٩٣م	٩٢م	القسط	النسبة	مبلغ القرض	
			٢٢٥,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٣	٦,٠٠٠,٠٠٠	١
		٢٢٥,٠٠٠	٧٥,٠٠٠		٣٠٠,٠٠٠	٣	٦,٠٠٠,٠٠٠	٢
	١٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠			٢٠٠,٠٠٠	٢	٤,٠٠٠,٠٠٠	٣
٧٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠				١٠٠,٠٠٠	١	٢,٠٠٠,٠٠٠	٤
٧٥,٠٠٠	١٧٥,٠٠٠	٢٧٥,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠	٩		

١- إعداد قيود اليومية عن السنة المالية المنتهية في ١٢/٣١/١٩٩٥م:

من مذكورين ٩٥/٩/٣٠م

١٥٠,٠٠٠ د/ الفوائد المستحقة

٤٥٠,٠٠٠ د/ فوائد السندات

٦٠٠,٠٠٠ إلى د/ حملة السندات (فوائد الكوبون ٣)

استحقاق الكوبون رقم (٣) عن ٢٠,٠٠٠ سند بواقع ٣٠ ريال

٦٠٠,٠٠٠ من د/ البنك (صرف الكوبون رقم ٣) ٩٥/٩/٣٠م

٦٠٠,٠٠٠ إلى د/ البنك

تحويل قيمة الكوبون رقم (٣) في حساب خاص

٢,٠٠٠,٠٠٠ من د/ قرض السندات (١٠,٠٠٠ سند $\times$ ٢٠٠)

إلى مذكورين ٩٥/٩/٣٠م

١,٧٠٠,٠٠٠ د/ حملة السندات (قسط رقم ٢) $(١٧٠ \times ١٠,٠٠٠)$

٣٠٠,٠٠٠ د/ خصم سداد السندات $(٣٠ \times ١٠,٠٠٠)$

استحقاق القسط رقم (٢) عن ١٠,٠٠٠ سند قيمة اسمية ٢٠٠ بواقع ١٧٠ ريال

١,٧٠٠,٠٠٠ من د/ البنك سداد القسط رقم (٢) ٩٥/٩/٣٠
إلى د/ البنك ١,٧٠٠,٠٠٠

تحويل قيمة القسط رقم (٢) في حساب خاص

٧٥,٠٠٠ من د/ فوائد السندات ٩٥/١٢/٣١

إلى د/ الفوائد المستحقة ٧٥,٠٠٠

تسوية الفوائد المستحقة عن الفترة من ٩٥/١٠/١ - ٩٥-١٢-٣١

١٧٥,٠٠٠ من د/ خصم سداد السندات ٩٥/١٢/٣١

إلى د/ فوائد السندات ١٧٥,٠٠٠

تخفيض فوائد السندات بنصيب السنة المالية من خصم سداد السندات

٣٥٠,٠٠٠ من د/ الأرباح والخسائر ٩٥/١٢/٣١

إلى د/ فوائد السندات ٣٥٠,٠٠٠

تحميل الأرباح والخسائر بنصيب السنة المالية من الفوائد

٥٧٠,٠٠٠ من د/ حملة السندات (فوائد كوبون رقم ٣) ٩٥/١٢/٣١

إلى د/ البنك (صرف الكوبون رقم ٣) ٥٧٠,٠٠٠

سداد قيمة الكوبون رقم (٣) عن ٩٠,٠٠٠ سند بواقع ٣٠ ريال

١,٥٣٠,٠٠٠ من د/ حملة السندات (القسط ٢) ٩٥/١٢/٣١

إلى د/ البنك (سداد القسط رقم ٢) ١,٥٣٠,٠٠٠

سداد القسط رقم (٢) عن ٩٠,٠٠٠ سند بواقع ١٧٠ ريال

٢- د/ خصم سداد السندات خلال مدة القرض

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٧٥,٠٠٠	إلى د/ فوائد السندات	٩٢/١٢/٣١ م	٧٥,٠٠٠	رصيد مرحل	
٧٥,٠٠٠			٧٥,٠٠٠		
٧٥,٠٠٠	رصيد منقول	٩٣/١/١ م	٣٧٥,٠٠٠	رصيد مرحل	
٣٠٠,٠٠٠	إلى د/ فوائد السندات	٩٣/١٢/٣١ م	٣٧٥,٠٠٠		
٣٧٥,٠٠٠			٣٧٥,٠٠٠		
٣٧٥,٠٠٠	رصيد منقول	٩٤/١/١ م	٣٠٠,٠٠٠	من د/ قرض السندات	٩٤/٩/٣٠ م
٢٧٥,٠٠٠	إلى د/ فوائد السندات	٩٤/١٢/٣١ م	٣٥٠,٠٠٠	رصيد مرحل	
٢٧٥,٠٠٠			٢٥٠,٠٠٠		
٢٥٠,٠٠٠			٣٠٠,٠٠٠	من د/ قرض السندات	٩٥/٩/٣٠ م
٣٥٠,٠٠٠	رصيد منقول	٩٥/١/١ م	٢٢٥,٠٠٠	رصيد مرحل	
١٧٥,٠٠٠	إلى د/ فوائد السندات	٩٤/١٢/٣١ م	٥٢٥,٠٠٠		
٥٢٥,٠٠٠			٣٠٠,٠٠٠	من د/ قرض السندات	٩٦/٩/٣٠ م
٢٢٥,٠٠٠	رصيد منقول	٩٦/١/١ م	٣٠٠,٠٠٠		
٧٥,٠٠٠	إلى د/ فوائد السندات	٩٦/١٢/٣١ م			
٣٠٠,٠٠٠					

٣- قائمة المركز المالي في ٩٥/١٢/٣١

البيان	كلي	البيان	كلي
الالتزامات طويلة الأجل		البنك (صرف الكوبون رقم ٣)	٣٠,٠٠٠
قرض السندات		البنك (سداد القسط رقم ١)	١٧٠,٠٠٠
سندات مصدرة			
١٠,٠٠٠ سند ١٥% قيمة اسمية ٢٠٠ ريال	٢,٠٠٠,٠٠٠		
حملة السندات (فوائد كوبون رقم ٣)	٣٠,٠٠٠		
(١٠٠٠ سند بواقع ٣٠ ريال)			
حملة السندات (فوائد كوبون رقم ٣)	١٧٠,٠٠٠	خصم سداد السندات	٢٢٥,٠٠٠
(١٠٠٠ سند بواقع ٣٠ ريال)			
حملة السندات (القسط - القسط ٢) (١٠٠٠)			
سند بواقع ٧٠ ريال	٢٠٠,٠٠٠		
فوائد مستحقة	٧٥,٠٠٠		

ثانياً: السداد بخصم سداد دفعة واحدة:

مثال:

١٩٩٣/٤/١ أصدرت إحدى الشركات المساهمة ٤٠,٠٠٠ سند ١٥%

قيمة اسمية ٢٠٠ ريال.

فإذا علمت أن نشرة الاكتتاب قد تضمن ما يلي:

١- يسدد القرض دفعة واحدة بتاريخ ٩٦/٣/٣١ م بواقع ١٧٠ ريال للسند

الواحد (دفعة واحدة بعد ثلاث سنوات).

٢- تدفع الفوائد سنوياً حيث تستحق الفائدة الأولى في ٩٤/٣/٣١ م.

٣- تنتهي السنة المالية للشركة في ١٢/٣١ من كل عام.

٤- اتضح من كشف حساب البنك صرف الكوبون رقم (٣) وكشف حساب

البنك سداد السندات بتاريخ ٩٦/١٢/٣١ م أنه لم يتم السداد عن

٦٠٠٠ سند (فوائد وقرض).

والمطلوب:

١- إعداد حساب فوائد السندات عن السنة المالية المنتهية في ٩٤/١٢/٣١ م.

٢- إعداد حساب خصم سداد السندات عن السنة المالية المنتهية في

٩٥/١٢/٣١ م.

٣- إعداد قيود اليومية اللازمة عن السنة المالية المنتهية في ٩٦/١٢/٣١ م.

٤- بيان الأثر على قائمة المركز المالي في ٩٦/١٢/٣١ م.

الحل:

تاريخ الاصدار ١٩٩٣/٤/١ م

جدول تحميل الفوائد عدد الكوبونات

أنصبة السنوات المالية				الفوائد المسددة حسب سنوات القرض			
رقم الكوبون	تاريخ دفع الفوائد	مبلغ القرض	الفوائد	١٩٩٣ م	١٩٩٤ م	١٩٩٥ م	١٩٩٦ م
١	٩٤/٢/٣١ م	٨,٠٠٠,٠٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠		
٢	٩٥/٢/٣١ م	٨,٠٠٠,٠٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠		٩٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	
٣	٩٦/٢/٣١ م	٨,٠٠٠,٠٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠			٩٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠
				٣,٦٠٠,٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠

تاريخ الاصدار ١٩٩٣/٤/١ م

جدول استهلاك الخصم عدد الكوبونات

أنصبة السنوات المالية				الفوائد المسددة حسب سنوات القرض			
رقم الكوبون	سنة القرض المنتهية في	مبلغ القرض	النسبة	القسط	١٩٩٣ م	١٩٩٤ م	١٩٩٥ م
١	٩٤/٢/٣١ م	٨,٠٠٠,٠٠٠	١	٤٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	
٢	٩٥/٢/٣١ م	٨,٠٠٠,٠٠٠	١	٤٠٠,٠٠٠		٣٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
٣	٩٦/٢/٣١ م	٨,٠٠٠,٠٠٠	١	٤٠٠,٠٠٠			٣٠٠,٠٠٠
				١,٢٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠

١- د/ فوائد السندات عن السنة المالية المنتهية في ٩٤/١٢/٣١ م

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٣٠٠,٠٠٠	إلى د/ حملة السندات	٩٤/٣/٣١ م	٤٠٠,٠٠٠	من د/ خصم سداد سندات	٩٤/٣/٣١ م
٩٠٠,٠٠٠	إلى د/ الفوائد المستحقة	٩٤/١٢/٣١ م	٨٠٠,٠٠٠	من د/ الأرباح والخسائر	٩٤/١٢/٣١ م
١,٢٠٠,٠٠٠			١,٢٠٠,٠٠٠		

٢- د/ خصم سداد السندات عن السنة المالية المنتهية في ٩٥/١٢/٣١ م

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٧٠٠,٠٠٠	رصيد منقول	٩٥/١/١ م			
٤٠٠,٠٠٠	إلى د/ فوائد السندات	٩٥/١٢/٣١ م	١,١٠٠,٠٠٠	رصيد مرسل	٩٥/١٢/٣١ م
			١,١٠٠,٠٠٠		
١,١٠٠,٠٠٠	رصيد منقول	٩٦/١/١ م			

٢- إعداد قيود اليومية عن السنة المالية المنتهية في ٩٦/١٢/٣١م:

من مذكورين
٩٠٠,٠٠٠ د/ الفوائد المستحقة
٣٠٠,٠٠٠ د/ الفوائد للسندات

١,٢٠٠,٠٠٠ إلى د/ حملة السندات (فوائد الكوبون ٣)
استحقاق الكوبون رقم (٣) عن ٤٠,٠٠٠ سند بواقع ٣٠ ريال
١,٢٠٠,٠٠٠ من د/ البنك (صرف الكوبون رقم ٣) ٩٦/٣/٣١م
١,٢٠٠,٠٠٠ إلى د/ البنك

تحويل قيمة الكوبون رقم (٣) في حساب خاص
٨,٠٠٠,٠٠٠ من د/ قرض السندات ٩٦/٣/٣١م

إلى مذكورين

٦,٨٠٠,٠٠٠ د/ حملة السندات (سداد السندات)
١,٢٠٠,٠٠٠ د/ خصم سداد السندات

استحقاق قرض السندات عن ٤٠,٠٠٠ سند قيمة اسمية ٢٠٠ ريال
بواقع ١٧٠ بعد خصم سداد مقداره ٣٠ ريال

٦,٨٠٠,٠٠٠ من د/ البنك - سداد السندات ٩٦/٣/٣١م
٦,٨٠٠,٠٠٠ إلى د/ البنك

تحويل قرض السندات في حساب خاص

١٠٠,٠٠٠ من د/ خصم سداد السندات ٩٦/١٢/٣١م
١٠٠,٠٠٠ إلى د/ فوائد السندات

تخفيض فوائد السندات بنصيب السنة المالية من خصم سداد السندات

٢٠٠,٠٠٠ من د/ الأرباح والخسائر ٩٦/١٢/٣١م

٢٠٠,٠٠٠ إلى د/ فوائد السندات

تحميل الأرباح والخسائر بنصيب السنة المالية من الفوائد

١,٠٢٠,٠٠٠ من د/ حملة السندات (فوائد كوبون رقم ٣) ٩٦/١٢/٣١م

١,٠٢٠,٠٠٠ إلى د/ البنك (صرف كوبون رقم ٣)

سداد قيمة الكوبون رقم (٣) عن ٣٤,٠٠٠ سند بواقع ٣٠ ريال

٥,٧٨٠,٠٠٠ من د/ حملة السندات - سداد السندات ٩٦/١٢/٣١م

٥,٧٨٠,٠٠٠ إلى د/ البنك - سداد السندات

سداد قيمة القرض عن ٣٤,٠٠٠ سند بواقع ١٧٠ ريال

٣- قائمة المركز المالي في ٩٩٥/١٢/٣١م

البيان	كلي	جزئي	البيان	كلي	جزئي
حملة السندات فوائد كوبون رقم (٢)			بنك (صرف) فكيون رقم (٣) البنك (سداد السندات)		
٦٠٠٠ سند بواقع ٣٠ ريال	١٨٠,٠٠٠			١٨٠,٠٠٠	
حملة السندات (سداد السندات)				١,٠٢٠,٠٠٠	
٦,٠٠٠ سند بواقع ١٧٠	١,٠٢٠,٠٠٠				١,٠٢٠,٠٠٠
		١,٢٠٠,٠٠٠			
		١,٢٠٠,٠٠٠			١,٢٠٠,٠٠٠

المبحث الثالث

السداد النقدي بعلاوة سداد

تسدد السندات بعلاوة سداد في حالة نقص سعر الفائدة المحددة للسند عن سعر الفائدة السائد في السوق في تاريخ اصدار السندات ولم يسبق للشركة تعويض حملة السندات في شكل خصم اصدار السندات، وعلى ذلك فإن القيمة التي تسدها الشركة إلى حملة السندات في تاريخ الاستحقاق تكون أكبر من القيمة الاسمية للسندات بمقدار علاوة السداد.

ومن حيث المعالجة المحاسبية تتفق طبيعة علاوة سداد السندات مع خصم اصدار السندات فكلاهما تمثل زيادة في نصيب السنة المالية من الفوائد بمقدار نصيب السنة المالية من علاوة السداد أو من خصم اصدار السندات.

ويكون القيد الخاص بإثبات علاوة سداد السندات كالاتي:

xxx من ح/ فوائد السندات

xxx إلى ح/ علاوة سداد السندات

ويتطلب الأمر توزيع علاوة سداد السندات على السنوات المالية تبعاً لقيمة السندات المتداولة في كل منها، وبتطبيق ذات القواعد السابق شرحها والتي طبقت في توزيع خصم اصدار السندات ومع فارق أن حساب خصم اصدار السندات يبدأ مديناً بمجموع قيمة الخصم في تاريخ الاصدار ثم يأخذ في التناقص بجعله دائناً بمقدار نصيب كل سنة مالية وحتى يتم السداد. بينما يبدأ حساب علاوة سداد السندات دائناً ثم يأخذ في التزايد بمقدار نصيب كل سنة مالية وفي تاريخ السداد يجعل مديناً مع حساب قرض السندات والطرف الدائن حساب حملة السندات.

وسنتعرض لسداد القرض بعلاوة سداد على أقساط سنوية ثم السداد دف واحدة.

أولاً: السداد بعلاوة سداد على أقساط سنوية:
مثال:

في ١٩٩٨/٧/١م أصدرت إحدى شركات المساهمة ٣٠٠,٠٠٠ سند ٢٠، قيمة اسمية ٣٠٠ ريال.

فإذا علمت ما يلي:

١- يسدد القرض على ثلاثة أقساط سنوية متساوية بحيث يستحق القسط الأول في ٢٠٠١/٦/٣٠م بواقع ٣٣٠ ريال للسند.

٢- تدفع القوائد سنوياً بحيث تستحق الفائدة الأولى في ١٩٩٩/٦/٣٠م.

٣- تنتهي السنة المالية للشركة في ١٢/٣١ من كل عام.

والمطلوب:

١- إعداد حساب فوائد السندات خلال مدة القرض.

٢- إعداد حساب علاوة سداد السندات خلال مدة القرض.

٣- إعداد حساب علاوة سداد السندات عن السنة المالية المنتهية في ١٢/٣١/٢٠٠١م.

٤- قيود اليومية اللازمة والمتعلقة بكل من:

١/٤- إثبات استحقاق وسداد وتسوية واقفال فوائد السندات من السند المالية المنتهية في ١٢/٣١/٢٠٠٢م.

٢/٤- إثبات استحقاق وسداد القسط عن السنة المالية المنتهية في ١٢/٣١/٢٠٠٢م.

(وذلك بفرض أن كشف حساب البنك بتاريخ ١٢/٣١/٢٠٠٢م قد أوضح سداد الفوائد المستحقة عن ١٩٠,٠٠٠ سند وكذا سداد القسط المستحق عن ٨٥,٠٠٠ سند).

٥- بيان تأثير ما سبق على قائمة المركز المالي للشركة في

٢٠٠٢/١٢/٣١ م.

الحل:

مبلغ القرض = ٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سند $\times$ ٣ = ٩٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال

القسط السنوي = $\frac{٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ \text{ سند}}{٣} \times ٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ \text{ ريال}$

فترة السماح = ٢٠٠١/٦/٣٠

١٩٩٩/٦/٣٠ م

٢ سنة

عدد الكوبونات = $(٢+٣) \times ١ = ٥$ كوبونات

تاريخ الاصدار ١٩٩٨/٧/١ م جدول تحميل الفوائد السندات المبالغ بألف ريال

تاريخ الفوائد المستحقة حسب سنوات القرض						نسبة السنوات المالية				
رقم الكوبون	تاريخ دفع الفوائد	مبلغ القرض	للتقسيط	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	
١	١٩٩٩/٦/٣٠	٩٠,٠٠٠,٠٠٠	١٨,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠					
٢	٢٠٠٠/٦/٣٠	٩٠,٠٠٠,٠٠٠	١٨,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠				
٣	٢٠٠١/٦/٣٠	٩٠,٠٠٠,٠٠٠	١٨,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠			
٤	٢٠٠٢/٦/٣٠	٩٠,٠٠٠,٠٠٠	١٨,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠		
٥	٢٠٠٣/٦/٣٠	٩٠,٠٠٠,٠٠٠	١٨,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠	

تاريخ جدول استهلاك علاوة سداد السندات

تاريخ الفوائد المستحقة حسب سنوات القرض						نسبة السنوات المالية				
رقم الكوبون	سنة القرض المنتهية في	مبلغ القرض	للتقسيط	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	
١	١٩٩٩/٦/٣٠	٩٠,٠٠٠,٠٠٠	١٨,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠					
٢	٢٠٠٠/٦/٣٠	٩٠,٠٠٠,٠٠٠	١٨,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠				
٣	٢٠٠١/٦/٣٠	٩٠,٠٠٠,٠٠٠	١٨,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠			
٤	٢٠٠٢/٦/٣٠	٩٠,٠٠٠,٠٠٠	١٨,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠		
٥	٢٠٠٣/٦/٣٠	٩٠,٠٠٠,٠٠٠	١٨,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠	

١- حساب فوائد السندات (خلال مدة القرض)

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٩,٠٠٠,٠٠٠	إلى ح/ للفوائد المستحقة	٩٨/١٢/٣١ م	١٠,١٢٥,٠٠٠	من ح/ أ.خ	٩٨/١٢/٣١ م
١,١٢٥,٠٠٠	إلى ح/ علاوة سداد السندات	٩٨/١٢/٣١ م			
١٠,١٢٥,٠٠٠					
٩,٠٠٠,٠٠٠	إلى ح/ حملة السندات	٩٩/٦/٣٠ م	٢٠,٢٥٠,٠٠٠	من ح/ أ.خ	٩٩/١٢/٣١ م
٩,٠٠٠,٠٠٠	إلى ح/ للفوائد المستحقة	٩٩/١٢/٣١ م			
٢,٢٥٠,٠٠٠	إلى ح/ علاوة سداد السندات	٩٩/١٢/٣١ م			
٧٠,٢٥٠,٠٠٠					
٩,٠٠٠,٠٠٠	إلى ح/ حملة السندات	٢٠٠٠/٦/٣٠ م	٢٠,٢٥٠,٠٠٠	من ح/ أ.خ	٢٠٠٠/١٢/٣١ م
٩,٠٠٠,٠٠٠	إلى ح/ للفوائد المستحقة	٢٠٠٠/١٢/٣١ م			
٢,٢٥٠,٠٠٠	إلى ح/ علاوة سداد السندات	٢٠٠٠/١٢/٣١ م			
٧٠,٢٥٠,٠٠٠					
٩,٠٠٠,٠٠٠	إلى ح/ حملة السندات	٢٠٠١/٦/٣٠ م	١٦,٨٧٥,٠٠٠	من ح/ أ.خ	٢٠٠١/١٢/٣١ م
٦,٠٠٠,٠٠٠	إلى ح/ للفوائد المستحقة	٢٠٠١/١٢/٣١ م			
١,٨٧٥,٠٠٠	إلى ح/ علاوة سداد السندات	٢٠٠١/١٢/٣١ م			
١٦,٨٧٥,٠٠٠					
٦,٠٠٠,٠٠٠	إلى ح/ حملة السندات	٢٠٠٢/٦/٣٠ م	١٠,١٢٥,٠٠٠	من ح/ أ.خ	٢٠٠٢/١٢/٣١ م
٢,٠٠٠,٠٠٠	إلى ح/ للفوائد المستحقة	٢٠٠٢/١٢/٣١ م			
١,١٢٥,٠٠٠	إلى ح/ علاوة سداد السندات	٢٠٠٢/١٢/٣١ م			
١٠,١٢٥,٠٠٠					
٣,٠٠٠,٠٠٠	إلى ح/ حملة السندات	٢٠٠٣/٦/٣٠ م	٣,٢٧٥,٠٠٠	من ح/ أ.خ	٢٠٠٣/١٢/٣١ م
٣٧٥,٠٠٠	إلى ح/ علاوة سداد السندات	٢٠٠٣/١٢/٣١ م			
٣,٢٧٥,٠٠٠					

د/ علاوة سداد السندات خلال مدة القرض

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
١,١٢٥,٠٠٠	رصيد مرحل	٩٨/١٢/٣١ م	١,١٢٥,٠٠٠	من د/ فوائد السندات	٩٨/١٢/٣١ م
١,١٢٥,٠٠٠			١,١٢٥,٠٠٠		
٣,٣٧٥,٠٠٠	رصيد مرحل	٩٩/١٢/٣١ م	١,١٢٥,٠٠٠	رصيد منقول	٩٩/١/١ م
			٢٥٠,٠٠٠	من د/ فوائد السندات	٩٩/١٢/٣١ م
٣,٣٧٥,٠٠٠			٣,٣٧٥,٠٠٠		
٥,٦٢٥,٠٠٠	رصيد مرحل	٢٠٠٠/١٢/٣١ م	٣,٣٧٥,٠٠٠	رصيد منقول	٢٠٠٠/١/١ م
			٢,٢٥٠,٠٠٠	من د/ فوائد السندات	٢٠٠٠/١٢/٣١ م
٥,٦٢٥,٠٠٠			٥,٦٢٥,٠٠٠		
٣,٠٠٠,٠٠٠	إلى د/ حملة السندات - أقساط	٢٠٠١/١/١ م	٥,٦٢٥,٠٠٠	رصيد منقول	٢٠٠١/١/١ م
٤,٥٠٠,٠٠٠	رصيد مرحل	٢٠٠١/١٢/٣١ م	١,٨٧٥,٠٠٠	من د/ فوائد السندات	٢٠٠١/١٢/٣١ م
٧,٥٠٠,٠٠٠			٧,٥٠٠,٠٠٠		
٣,٠٠٠,٠٠٠	إلى د/ حملة السندات - أقساط	٢٠٠٢/١/١ م	٤,٥٠٠,٠٠٠	رصيد منقول	٢٠٠٢/١/١ م
٢,٦٢٥,٠٠٠	رصيد مرحل	٢٠٠٢/١٢/٣١ م	١,١٢٥,٠٠٠	من د/ فوائد السندات	٢٠٠٢/١٢/٣١ م
٥,٦٢٥,٠٠٠			٥,٦٢٥,٠٠٠		
٣,٠٠٠,٠٠٠	إلى د/ حملة السندات - أقساط	٢٠٠٣/١/١ م	٢,٦٢٥,٠٠٠	رصيد منقول	٢٠٠٣/١/١ م
٣,٠٠٠,٠٠٠	د/ مقفل	٢٠٠٣/١٢/٣١ م	٣٧٥,٠٠٠	من د/ فوائد السندات	٢٠٠٣/١٢/٣١ م
			٣,٠٠٠,٠٠٠		

٤- قيود اليومية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٢/١٢/٣١ م.

٦,٠٠٠,٠٠٠	د/ الفوائد المستحقة	من مذكورين	٢٠٠٢/٦/٣٠ م
٦,٠٠٠,٠٠٠	د/ فوائد السندات		
١٢,٠٠٠,٠٠٠	إلى د/ حملة السندات (فوائد كوبون رقم ٤)		
استحقاق الكوبون رقم (٤) عن ٢٠٠,٠٠٠ سند بواقع ٦٠ ريال			
١٢,٠٠٠,٠٠٠	من د/ البنك صرف الكوبون (٤)		٢٠٠٢/٦/٣٠ م
١٢,٠٠٠,٠٠٠	إلى د/ البنك		
تحويل قيمة الكوبون (٤) في حساب خاص			
٣٠,٠٠٠,٠٠٠	د/ قرض السندات	من مذكورين	٢٠٠٢/٦/٣٠ م
٣,٠٠٠,٠٠٠	د/ علاوة سداد اسندات		
٣٣,٠٠٠,٠٠٠	إلى د/ حملة السندات - أقساط - القسط (٢)		
استحقاق القسط رقم (٢) عن ١٠٠,٠٠٠ سند قيمة اسمية ٣٠٠ ريال بواقع ٣٣٠ ريال			
٣٣,٠٠٠,٠٠٠	من د/ البنك سداد القسط (٢)		٢٠٠٢/٦/٣٠ م
٣٣,٠٠٠,٠٠٠	إلى د/ البنك		
تحويل قيمة القسط (٢) في حساب خاص			
٣,٠٠٠,٠٠٠	من د/ فوائد السندات		٢٠٠٢/١٢/٣١ م
٣,٠٠٠,٠٠٠	إلى د/ الفوائد المستحقة		
تسوية الفوائد المستحقة من الفترة من ٢٠٠٢/٧/١ م - ٢٠٠٢/١٢/٣١ م			
١,١٢٥,٠٠٠	من د/ فوائد السندات		٢٠٠٢/١٢/٣١ م
١,١٢٥,٠٠٠	إلى د/ علاوة سداد السندات		
تحميل الفوائد نصيب السنة المالية من علاوة السداد			

إيضاح على الحل:

١- تم إعداد الحسابات والقيود المطلوبة من خلال الاستعانة بإعداد جدول تحميل الفوائد وجدول استهلاك علاوة السداد.

٢- جعل د/فوائد السندات مدينياً ود/علاوة سداد السندات دائئياً بمقدار نصيب كل سنة مالية من علاوة السداد كما بينه جدول استهلاك علاوة سداد السندات، وفي السنة التي بدأ فيها سداد القسط الأول من القرض جعل د/علاوة سداد السندات مدينياً وحساب حملة السندات دائئياً وبمقدار ما يخص قسط سداد القرض من علاوة السداد، أي بمبلغ ٣,٠٠٠,٠٠٠ ريال (١٠٠,٠٠٠ سند × ٣٠ ريال) أو (٩,٠٠٠,٠٠٠ ريال مبلغ العلاوة ÷ ٣ عدد أقساط السداد) = ٣,٠٠٠,٠٠٠.

٣- أن تصوير حساب علاوة سداد السندات عن سنة مالية معينة يتطلب تحديد الرصيد المنقول الذي يبدأ به الحساب في بداية هذه السنة المعينة، وهو ما يمكن حسابه فيما يلي:

الرصيد المنقول في سنة معينة = مجموع المبالغ التي تم تحميلها على فوائد السندات عن السنوات المالية السابقة من واقع جدول الاستهلاك مخصوماً منه مجموع مبالغ علاوة السداد التي تم قيدها لحساب حملة السندات عن الأقساط السابق تسديدها.

فمثلاً يبدأ حساب علاوة سداد السندات في ٢٠٠٢/١/١م برصيد قدره:

$$١,١٢٥,٠٠٠ (١٩٩٨م) + ٢,٢٥٠,٠٠٠ (١٩٩٩م) + ٢,٢٥٠,٠٠٠$$

$$(٢٠٠٠م) + ١,٨٧٥,٠٠٠ (٢٠٠١م) = ٧,٥٠٠,٠٠٠$$

$$٤,٥٠٠,٠٠٠ = ٣,٠٠٠,٠٠٠ - ٧,٥٠٠,٠٠٠$$

١٠,١٢٥,٠٠٠ من د/أ.خ ٢٠٠٢/١٢/٣١م

إلى د/فوائد السندات ١٠,١٢٥,٠٠٠

أقال نصيب السنة المالية من الفوائد

من مذكورين

١١,٤٠٠,٠٠٠ د/حملة السندات - فوائد كويون (٤)

٢٨,٠٥٠,٠٠٠ د/حملة السندات أقساط - القسط (٢)

إلى مذكورين

١١,٤٠٠,٠٠٠ د/البنك صرف الكويون (٤)

٢٨,٠٥٠,٠٠٠ د/البنك سداد القسط (٢)

سداد الكويون رقم (٤) عن ٩٠,٠٠٠ سند بواقع ٦٠ ريال

وسداد القسط (٢) عن ٨٥,٠٠٠ سند بواقع ٣٣٠ ريال

قائمة المركز المالي في ٢٠٠٢/١٢/٣١م

البيان	كلي	البيان	كلي
الائتمانات طويلة الأجل			
قرض السندات			
سندات مصدرة ومدة عة بالكامل			
١٠٠٠٠٠ سند ٢٠% قيمة اسمية ٣٠٠ ريال	٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠		
حملة السندات فوائد كويون (٤)			
١٠٠٠٠ سند بواقع ٦٠ ريال حملة السندات	٦٠٠,٠٠٠		
- أقساط - قسط (٢)		بنك سداد الكويون (٤)	٦٠٠,٠٠٠
١٥٠,٠٠٠ سند بواقع ٣٣٠ ريال	٤,٩٥٠,٠٠٠	بنك سداد القسط (٢)	٤,٩٥٠,٠٠٠
علاوة سداد سندات	٢,٦٢٥,٠٠٠		
فوائد مستحقة	٣,٠٠٠,٠٠٠		

٤- ظهر رصيد د/ علاوة سداد السندات في قائمة المركز المالي بتاريخ

٢٠٠٢/١٢/٣١ م برصيد قدره ٢,٦٢٥,٠٠٠ ريال، وهو الرصيد الذي

أظهره د/علاوة سداد السندات في ذلك التاريخ.

ثانياً: السداد بعلاوة سداد دفعة واحدة:

مثال:

في ١٩٩٧/٩/١ م أصدرت إحدى شركات المساهمة ٩٠,٠٠٠ سند ١٥%

قيمة اسمية ٥٠٠ ريال. فإذا علمت ما يلي:

١- تدفع الفوائد سنوياً بحيث تستحق الفائدة الأولى في ١٩٩٨/٨/٣١ م.

٢- يسدد القرض دفعة واحدة في ٢٠٠٠/٨/٣١ م مع علاوة سداد مقدارها

٢٠ ريال للسند.

٣- تنتهي السنة المالية للشركة في ١٢/٣١ من كل عام.

والمطلوب:

١- قيود اليومية اللازمة لسداد القرض إذا علمت أن كشف حساب البنك

المؤرخ ٢٠٠٠/١٢/٣١ م قد أوضح سداد جميع السندات.

٢- إعداد حساب علاوة سداد السندات خلال مدة القرض.

٣- إعداد حساب فوائد السندات عن السنة المالية المنتهية في

٢٠٠١/١٢/٣١ م.

٤- إعداد حساب علاوة سداد السندات في ٢٠٠٠/٨/٣١ م.

الحل:

١- قيود اليومية:

من مذكورين
د/ قرض السندات ٤٥,٠٠٠,٠٠٠
د/ علاوة سداد السندات ١,٨٠٠,٠٠٠

٤٦,٨٠٠,٠٠٠ إلى د/ حملة السندات - سداد السندات

استحقاق قرض السندات عن ٩٠,٠٠٠ سند قيمة اسمية ٥٠٠ ريال بواقع

٢٠ ريال

٤٦,٨٠٠,٠٠٠ من د/ البنك - سداد السندات ٢٠٠٠/٨/٣١ م

٤٦,٨٠٠,٠٠٠ إلى د/ البنك

تحويل قيمة القرض وعلاوة السداد إلى حساب خاص

٤٦,٨٠٠,٠٠٠ من د/ حملة السندات - سداد السندات ٢٠٠٠/٨/٣١ م

٤٦,٨٠٠,٠٠٠ إلى د/ البنك - سداد السندات

سداد قرض السندات عن ٩٠,٠٠٠ سند قيمة اسمية ٥٠٠ ريال بواقع ٢٠ ريال

تاريخ جدول تحميل الفوائد السندات

أرصدة السنوات المالية				القوائد المستددة حسب سنوات القرض			
١٩٩٦ م	١٩٩٥ م	١٩٩٤ م	١٩٩٣ م	القوائد	مبلغ القرض	تاريخ دفع القوائد	رقم الكوبون
		٤,٥٠٠,٠٠٠	٢,٢٥٠,٠٠٠	٦,٧٥٠,٠٠٠	٤٥,٠٠٠,٠٠٠	١٩٩٨/٨/٣١ م	١
	٤,٥٠٠,٠٠٠	٢,٢٥٠,٠٠٠		٦,٧٥٠,٠٠٠	٤٥,٠٠٠,٠٠٠	١٩٩٩/٨/٣١ م	٢
٤,٥٠٠,٠٠٠	٢,٢٥٠,٠٠٠			٦,٧٥٠,٠٠٠	٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠٠/٨/٣١ م	٣
٤,٥٠٠,٠٠٠	٦,٧٥٠,٠٠٠	٦,٧٥٠,٠٠٠	٢,٢٥٠,٠٠٠	٢٠,٢٥٠,٠٠٠			

حساب علاوة سداد السندات في ٢٠٠٠/٨/٣١م

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
١,٨٠٠,٠٠٠	إلى ح/ حملة السندات	٢٠٠٠/٨/٣١م	١,٤٠٠,٠٠٠	رصيد منقول	٢٠٠٠/١/١م
			٤٠٠,٠٠٠	رصيد مرسل	
١,٨٠٠,٠٠٠			١,٨٠٠,٠٠٠		
٤٠٠,٠٠٠	رصيد منقول	٢٠٠٠/٩/١م	٤٠٠,٠٠٠	من ح/ فوائد السندات	٢٠٠٠/١٢/٣١م
٤٠٠,٠٠٠			٤٠٠,٠٠٠		

إيضاحات على الحل:

١- تم إعداد حساب علاوة سداد السندات خلال مدة القرض بالاستعانة بإعداد جدول استهلاك علاوة سداد السندات.

٢- تم إعداد حساب فوائد السندات عن السنة المالية المنتهية في ١٩٩٨/١٢/٣١م بالاستعانة بإعداد جدول تحميل الفوائد وجدول استهلاك علاوة سداد السندات.

٣- تم إعداد حساب علاوة سداد السندات في ٢٠٠٠/٨/٣١م أي بعد تاريخ استحقاق القرض (٢٠٠٠/٨/٣١م) وقبل تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة (٢٠٠٠/١٢/٣١م) لذلك ظهر رصيد حساب علاوة سداد السندات مدينياً بمبلغ ٤٠٠,٠٠٠ ريال في ٢٠٠٠/٨/٣١م يمثل الفرق بين الرصيد المجمع لعلاوة السندات وقدره ١,٤٠٠,٠٠٠ ريال والمبلغ المستحق لحملة السندات وقدره ١,٨٠٠,٠٠٠ ريال. (علماً بأنه قد تم تحديد الرصيد الذي بداء به حساب علاوة السداد في ٢٠٠٠/١/١م بتجميع المبالغ التي تم تحميلها على فوائد السندات للسنوات المالية السابقة).

جدول استهلاك علاوة سداد السندات تاريخ

لوائذ السنددة حسب سنوات القرض		نسبة السنوات المالية					
رقم الكوبون	سنة القرض المنتهية في	مبلغ القرض	نسبة	علاوة	١٩٩٣م	١٩٩٤م	١٩٩٥م
١	١٩٩٨/٨/٣١م	٤٥,٠٠٠,٠٠٠	١	٦٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	
٢	١٩٩٩/٨/٣١م	٤٥,٠٠٠,٠٠٠	١	٦٠٠,٠٠٠		٢٠٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠
٣	٢٠٠٠/٨/٣١م	٤٥,٠٠٠,٠٠٠	١	٦٠٠,٠٠٠			٢٠٠,٠٠٠
				١,٨٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠

ح/ علاوة سداد السندات خلال مدة القرض

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٢٠٠,٠٠٠	رصيد مرسل	١٩٧/١٢/٣١م	٢٠٠,٠٠٠	من ح/ فوائد السندات	١٩٧/١٢/٣١م
٢٠٠,٠٠٠			٢٠٠,٠٠٠		
٨٠٠,٠٠٠	رصيد مرسل	١٩٨/١٢/٣١م	٢٠٠,٠٠٠	رصيد منقول	١٩٨/١/١م
٨٠٠,٠٠٠			٦٠٠,٠٠٠	من ح/ فوائد السندات	١٩٨/١٢/٣١م
١,٤٠٠,٠٠٠	رصيد مرسل	١٩٩/١٢/٣١م	٨٠٠,٠٠٠		
١,٤٠٠,٠٠٠			٦٠٠,٠٠٠	رصيد منقول	١٩٩/١/١م
١,٤٠٠,٠٠٠			١,٤٠٠,٠٠٠	من ح/ فوائد السندات	١٩٨/١٢/٣١م
١,٨٠٠,٠٠٠	إلى ح/ حملة السندات	٢٠٠٠/١٢/٣١م	١,٤٠٠,٠٠٠	رصيد منقول	٢٠٠٠/١/١م
١,٨٠٠,٠٠٠	سداد السندات		٤٠٠,٠٠٠	من ح/ فوائد السندات	٢٠٠٠/١٢/٣١م
			١,٨٠٠,٠٠٠		

حساب فوائد السندات عن السنة المالية المنتهية في ١٩٩٨/١٢/٣١م

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠	إلى ح/ حملة السندات	١٩٨/٨/٣١م	٧,٣٥٠,٠٠٠	من ح/ أ.خ	١٩٧/١٢/٣١م
٢,٢٥٠,٠٠٠	إلى ح/ فوائد المستحقة	١٩٨/١٢/٣١م			
٦٠٠,٠٠٠	إلى ح/ علاوة سداد السندات	١٩٨/١٢/٣١م	٧,٣٥٠,٠٠٠		

الفصل السادس

الحسابات الختامية والميزانية

تطبيقاً لمبدأ استقلال السنوات المالية تقوم شركات المساهمة شأنها فذلك شأن الشركات التجارية الأخرى في نهاية السنة المالية بإعداد الحسابات الختامية والميزانية. إلا أنه وبناءً على طلب الإدارة تستطيع الإدارة المالية تعد الحسابات الختامية والميزانية في أي تاريخ يطلب منها وعند تعرض الحسابات الختامية والميزانية فستخصص مبحثاً مستقلاً لكل منها.

المبحث الأول

الحسابات الختامية

يمكن تقسيم الحسابات الختامية في شركات المساهمة التجارية كالآتي:

١- حساب المتاجرة: وهو الحساب الذي يتم فيه مقابلة صافي إيرادات المبيعات بتكلفة المبيعات، أو الإيرادات بتكلفة الإيرادات للوصول إلى مجمل الربح.

٢- حساب الأرباح والخسائر: وهو الحساب الذي يتم به مقابلة مجمل الربح مضافاً إليه الإيرادات الأخرى بالمصروفات الإدارية والتمويل والمصروفات الأخرى للوصول إلى صافي الربح القابل للتوزيع ويفضل قياس صافي الربح على مرحلتين: الأولى: يتم فيها مقابلة مجمل الربح بالمصروفات الإدارية والتمويل للوصول إلى صافي أرباح النشاط الجاري.

الثانية: يتم فيها مقابلة صافي أرباح النشاط التجاري مضافاً إليه الإيرادات الأخرى بالمصروفات الأخرى للوصول إلى صافي الربح القابل للتوزيع.

ولا يختلف إعداد هذين الحسابين عن ما سبق دراسته في شركات الأشخاص.

٣- حساب توزيع الأرباح والخسائر: يوضح حساب توزيع الأرباح والخسائر كيفية التصرف في الأرباح القابلة للتوزيع. وفي حين أن التصرف في الأرباح القابلة للتوزيع في شركات الأشخاص يخضع لاتفاق الشركاء وفقاً للنصوص التي تضمنها عقد الشركة. فإن التصرف في الأرباح القابلة للتوزيع في شركات المساهمة يخضع لكل من:

١. قانون الشركات.
٢. النظام الأساسي للشركة.
٣. اقتراحات مجلس الإدارة.
٤. قرارات الجمعية العمومية.

ويتم التوزيع على النحو الآتي:

أولاً: الاحتياطي القانوني للشركة:

ينص قانون الشركات على احتجاز احتياطي قانوني مقداره ١٠% من صافي الربح القابل للتوزيع بعد خصم ضريبة الأرباح التجارية والصناعية بهدف تدعيم المركز المالي للشركة ويجوز للشركة أن توقف تكوين هذا الاحتياطي متى ما بلغ نصف رأس مال الشركة.

ثانياً: الاحتياطيات النظامية: (حرة - تخصيصية):

وهي الاحتياطيات التي تضمنها النظام الأساسي للشركة، فقد ينص النظام الأساسي للشركة بتكوين احتياطيات حرة مثل الاحتياطي العام الذي يهدف إلى تدعيم المركز المالي، أو احتياطيات تخصيصية مثل احتياطي التوسعات أو احتياطي التجديدات أو احتياطي ارتفاع أسعار الأصول الثابتة.

فإذا لم ينص على هذه الاحتياطيات النظام الأساسي للشركة فقد تكون الاحتياطيات بناءً على إقتراح من مجلس إدارة الشركة شرط الموافقة على هذا الاقتراح من قبل الجمعية العمومية برمته أو بعد تعديله.

ثالثاً: التوزيع للمساهمين:

يقترح مجلس الإدارة على الجمعية العمومية النسبة التي يراها مناسبة توزيعها على المساهمين بعد دراسة مستفيضة لأوضاع الشركة ومدى قوة مركزها المالي وتوافر السيولة النقدية، وعادة ما تنسب إلى رأس المال المدفوع. وللجمعية العمومية أن توافق على النسبة المقترحة أو تعديلها بالزيادة أو النقص.

رابعاً: مكافأة أعضاء مجلس الإدارة:

وتحسب مكافأة أعضاء مجلس الإدارة استناداً إلى ما نص عليه القانون، أو بناءً على اقتراح من مجلس الإدارة خاضعاً لموافقة الجمعية العمومية.

خامساً: الأرباح المحتجزة (المرحلة):

قد تقرر الجمعية العمومية بناءً على إقتراح من مجلس الإدارة حجز جزء من الأرباح بهدف استخدامها في موازنة الأرباح في السنوات القادمة خاصة تلك السنوات التي تنخفض فيها أرباح الشركة، فمتى ما تم ذلك فستظهر هذه الأرباح تحت حساب الأرباح المحتجزة أو الأرباح المرحلة.

وتتمثل قيود اليومية الخاصة باثبات توزيع الأرباح فيما يلي:

١- ترحيل الأرباح الصافية من حساب الأرباح والخسائر إلى حساب

التوزيع:

من د/ الأرباح والخسائر xxx

إلى د/ توزيع الأرباح والخسائر xxx

٢- إثبات الأرباح المرحلة والمحجوزة:

من د/ توزيع الأرباح والخسائر xxx

إلى مذكورين

د/ الاحتياطي القانوني xxx

د/ الاحتياطي العام xxx

د/ احتياطي ارتفاع أسعار الأصول الثابتة xxx

د/ الأرباح المحتجزة أو المرحلة xxx

٣- إثبات توزيع الأرباح على المساهمين ومكافأة أعضاء مجلس

الإدارة:

من د/ توزيع الأرباح والخسائر xxx

إلى مذكورين

د/ أرباح المساهمين (حملة الأسهم) xxx

د/ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة xxx

٤- إثبات سداد الأرباح الموزعة إلى أصحابها:

٤/١- بالنسبة للمساهمين:

من د/ البنك (صرف الكوبون...) xxx

إلى د/ البنك xxx

من د/ أرباح المساهمين (حملة الأسهم) xxx

إلى د/ البنك (صرف الكوبون...) xxx

٤/٢- بالنسبة لمكافأة أعضاء مجلس الإدارة:

من د/ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة xxx

إلى د/ البنك xxx

وفيما يلي نموذج لحساب توزيع الأرباح والخسائر في شركات المساهم

د/ توزيع الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في -/-/١٩٩٩م

منه له

البيان	جزئي	كلي	البيان	جزئي	كلي
من د/ الأرباح والخسائر (صافي الربح القابل للتوزيع)		xxxxx	إلى د/ الاحتياطي القانوني	xxx	
			إلى د/ الاحتياطي العام	xxx	
			إلى د/ الاحتياطي ارتفاع أسعار الأصول الثابتة	xxx	
			إلى د/ الأرباح المحتجزة	xxx	
			إلى د/ أرباح المساهمين (حملة الأسهم)	xxx	xxx
			إلى د/ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	xxx	xxx
		xxxxx			xxxxx

مثال:

في ٣١/١٢/١٩٩٦م حققت إحدى شركات المساهمة أرباحاً صافية قابلاً للتوزيع مقدارها ٢,٠٠٠,٠٠٠ ريال بعد خصم ضريبة الأرباح التجارية. فإذا علمت ما يلي:

الحل:

١- مشروع توزيع الأرباح

البيان	تحليلي	جزئي	كلي
صافي الربح القابل للتوزيع توزع كالآتي:			١٢,٠٠٠,٠٠٠
١- الاحتياطي القانوني ١٠%	١,٢٠٠,٠٠٠		
٢- الاحتياطي العام ١٠%	١,٢٠٠,٠٠٠		
٣- احتياطي التوسعات ٥%	٦٠٠,٠٠٠		
٤- احتياطي ارتفاع أسعار الأصول الثابتة ١٠% من تكلفة الأصول	٢,٠٠٠,٠٠٠		
		٥,٠٠٠,٠٠٠	
أرباح المساهمين ١٠% من رأس المال	٤,٠٠٠,٠٠٠		
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	١,٠٠٠,٠٠٠		
		٥,٠٠٠,٠٠٠	
الأرباح المحتجزة		٢,٠٠٠,٠٠٠	
إجمالي التوزيعات			(١٢,٠٠٠,٠٠٠)
			

٢- د/ توزيع الربح والخسائر

البيان	جزئي	كلي	البيان	جزئي	كلي
من د/ الأرباح والخسائر (صافي الربح القابل للتوزيع)		١٢,٠٠٠,٠٠٠	إلى د/ الاحتياطي القانوني	١,٢٠٠,٠٠٠	
			إلى د/ الاحتياطي العام	١,٢٠٠,٠٠٠	
			إلى د/ احتياطي التوسعات	٦٠٠,٠٠٠	
			إلى د/ احتياطي ارتفاع أسعار الأصول الثابتة	٢,٠٠٠,٠٠٠	
					٥,٠٠٠,٠٠٠
			إلى د/ حملة الأسهم (أرباح المساهمين)	٤,٠٠٠,٠٠٠	
			إلى د/ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة		٥,٠٠٠,٠٠٠
			إلى (الأرباح المحتجزة)		٢,٠٠٠,٠٠٠
		١٢,٠٠٠,٠٠٠			١٢,٠٠٠,٠٠٠

١- ينص قانون الشركات على احتجاز ١٠% من صافي الربح القابل للتوزيع كاحتياطي قانوني.

٢- ينص النظام الأساسي للشركة على احتجاز ١٠% من صافي الربح القابل للتوزيع كاحتياطي علم لتدعيم المركز المالي و ٥% كاحتياطي توسعات.

٣- تقدم مجلس الإدارة باقتراح للجمعية العمومية تضمن ما يلي:

٣/١- تكوين احتياطي ارتفاع أسعار أصول ثابتة بواقع ١٠% من تكلفة الأصول الثابتة البالغة ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال.

٣/٢- يوزع على المساهمين أرباحاً مقدارها ١٠% من رأس المال المدفوع البالغ ٤٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال.

٣/٣- اعتماد مبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة.

٣/٤- يحتجز المتبقي من الأرباح لتسوية الأرباح في السنوات القادمة.

والمطلوب:

١- إعداد مشروع توزيع الأرباح عن السنة المنتهية في ١٢/٣١/١٩٩٦م.

٢- إعداد حساب توزيع الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في ١٢/٣١/١٩٩٦م.

٣- إعداد قيود اليومية الخاصة بإجراء التوزيع وصرف الأرباح والمكافأة إلى مستحقيها.

المبحث الثاني الميزانية العمومية

سبق أن تعرضنا فيما سبق تأثير كل من أسهم رأس المال وسفنداء القرض على قائمة المركز المالي. وقد يصدر قرار من الوزير المختص يحا النموذج الذي تنشر بموجبه ميزانيات شركات المساهمة كما هو متبع في جمهورية مصر العربية مثلاً، بينما يتحدد هذا النموذج طبقاً لما تقرره الجمعيات المهنية في بلدان أخرى، أو كما تقرره الأساليب المحاسبية المتعارف عليها في بلدان أخرى.

ونورد فيما يلي نموذجاً لتبويب أصول وخصوم الميزانية على سبيل المثال:

أولاً: جانب الأصول:

تقسم أصول الشركة إلى ثلاث مجموعات:

- ١- مجموعة الأصول الثابتة.
- ٢- مجموعة الأصول المتداولة.
- ٣- مجموعة الأرصدة المدينة الأخرى.

ثانياً: جانب الخصوم:

تقسم خصوم الشركة إلى المجموعات الآتية:

١- رأس المال:

ويجب أن توضح الميزانية رأس المال المصرح به ورأس المال المصدر وعدد الاصدارات في حالة إصدار رأس المال المصرح به على عدة

٣- إعداد قيود اليومية الخاصة بتوزيع وصرف الأرباح عن السنة المالية المنتهية في ١٢/٣١/١٩٩٦م.

١٢,٠٠٠,٠٠٠	من د/ الأرباح والخسائر	٩٦/١٢/٣١م
١٢,٠٠٠,٠٠٠	إلى د/ توزيع الأرباح والخسائر	
ترحيل صافي الربح القابل للتوزيع إلى حساب توزيع الأرباح والخسائر		
١٢,٠٠٠,٠٠٠	من د/ توزيع الأرباح والخسائر	٩٦/١٢/٣١م

إلى مذكورين

١,٢٠٠,٠٠٠	د/ الاحتياطي القانوني
١,٢٠٠,٠٠٠	د/ الاحتياطي العام
٦٠٠,٠٠٠	د/ احتياطي التوسعات
٢,٠٠٠,٠٠٠	د/ احتياطي ارتفاع اسعار الأصول الثابتة
٤,٠٠٠,٠٠٠	د/ حملة الأسهم (أرباح المساهمين)
١,٠٠٠,٠٠٠	د/ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
٢,٠٠٠,٠٠٠	د/ الأرباح المحتجزة

إثبات توزيع الأرباح وفقاً للقانون والنظام الأساسي ومقررات مجلس الإدارة الموافق عليها من قبل الجمعية العمومية

٤,٠٠٠,٠٠٠	من د/ البنك (صرف الكوبون)	٩٦/١٢/٣١م
٤,٠٠٠,٠٠٠	إلى د/ البنك	

تحويل قيمة الكوبون رقم في حساب خاص

٤,٠٠٠,٠٠٠	من د/ حملة السهم (أرباح المساهمين)	تاريخ الصرف
٤,٠٠٠,٠٠٠	إلى د/ البنك (صرف الكوبون رقم ..)	

سداد مبلغ أرباح المساهمين

١,٠٠٠,٠٠٠	من د/ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	تاريخ الصرف
١,٠٠٠,٠٠٠	إلى د/ البنك	

سداد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

إصدارات ثم برأس المال المدفوع. فإذا كانت أسهم الشركة من عدة أنواع فيجب أن يظهر كل نوع منها على حدة تطبيقاً لمبدأ الوضوح والعلانية.

٢- الالتزامات طويلة الأجل:

٢/١- قرض السندات: حيث يوضح بالميزانية عدد السندات المصروح بإصدارها وقيمتها الاسمية ومعدل فائدتها وتاريخ استحقاقها وعدد الإصدارات إن كان هناك أكثر من إصدار واحد للسندات.

٢/٢- الاحتياطيات بجميع أنواعها.

٢/٣- الأرباح المحتجزة.

٣- الالتزامات قصيرة الأجل:

٣/١- المخصصات بكافة أنواعها (فيما عدا مخصصات إهلاك الأصول الثابتة التي تظهر بالخصم من تكلفة الأصول الثابتة في جانب الأصول).

٣/٢- الدائنون والبنوك (سحب على المكشوف) والحسابات الدائنة المختلفة.

٤- الأرصدة الدائنة الأخرى:

٤/١- مصروفات مستحقة.

٤/٢- إيرادات مقدمة.

٤/٣- كوبونات مستحقة لحملة السندات.

وفيما يلي نموذج للميزانية العمومية وفقاً للتبويب المذكور.

الميزانية العمومية في ٢٠٠٠/١٢/٢١ م

البيان	كلي	جزئي	البيان	كلي	جزئي
الخصوم الثابتة:			الأصول الثابتة:		
رأس المال المصرح به			الشهرة	xxx	
- سهم - % قيمة اسمية	xxxxxx		الأراضي	xxx	
رأس المال المصنوع			المباني	xxx	
- سهم - % قيمة اسمية -	xxx		- مخصص الإهلاك	xx	
(-) المستحق على المساهمين	xx				xxx
			الألات	xxx	
رأس المال المدفوع	xxx		- مخصص الإهلاك	xx	xxx
الالتزامات طويلة الأجل:			السيارات	xxx	
قرض السندات			- مخصص الإهلاك	xx	
سندات مصدرة					xxx
-- سند - % قيمة اسمية -	xxx		إجمالي الأصول الثابتة	xxxxxx	
الاحتياطيات:			الأصول المتداولة:		
الاحتياطي القانوني	xxx		المخزون		
الاحتياطي العام	xxx		الانتاج التام	xxx	
احتياطي توسعات	xxx		الانتاج تحت التشغيل	xxx	
احتياطي شراء أصول ثابتة	xxx		المواد الخام	xxx	
إجمالي الاحتياطيات	xxxx				xxxx
إجمالي الخصوم الثابتة	xxxxx		المتدينون		
الخصوم المتداولة:			العملاء	xxx	
الدائنون			أوراق القبض	xxx	
الموردون	xxx				xxxx
أوراق النفع	xxx		الاستثمارات المالية		
إجمالي الدائنون	xxxx		الأوراق المالية	xxx	
			الودائع بالبنوك	xxx	
					xxxx

الميزانية العمومية في ١٢/٢١-١٩٩٩م

البيان	كلي	جزئي	البيان	كلي	جزئي
البنوك (سحب على المكشوف)	xxx		النقدية		
إجمالي الخصوم المتداولة	xxxxx		بالبنوك	xxx	
الأرصدة الدائنة الأخرى			بالخزائن	xxx	
المصروفات المستحقة	xxx		إجمالي الأصول المتداولة		xxxx
الإيرادات المقدمة	xxx		الأرصدة المدينة الأخرى		xxxx
حملة السندات (كوبونات مستحقة)	xxx		مصاريف التأسيس	xxx	
		xxxxx	المصروفات المقدمة	xxx	
			الإيرادات المستحقة	xxx	
			إجمالي الأرصدة المدينة الأخرى		xxxx
		xxxxx			xxxxx

مثال عام:

فيما يلي الأرصدة المستخرجة من دفاتر إحدى شركات المساهمة الصناعية كما هي في ١٢/٣١/١٩٩٩م:

الأرصدة المدينة:

٨,٠٠٠,٠٠٠ ريال المبانى، ٦,٠٠٠,٠٠٠ ريال الشهرة، ٣,٨٠٠,٠٠٠ ريال الأراضي، ٨,٠٠٠,٠٠٠ ريال المبانى، ٨,٠٠٠,٠٠٠ ريال عدد والآت، ٤,٠٠٠,٠٠٠ ريال أثاث وتركيبات، ١,٠٠٠,٠٠٠ ريال سيارات، ٦,٠٠٠,٠٠٠ ريال استثمارات، ١٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال مواد خام، ٨,٠٠٠,٠٠٠ ريال إنتاج تحت التشغيل، ٦,٠٠٠,٠٠٠ ريال إنتاج تام، ٦,٠٠٠,٠٠٠ ريال مدينون، ٨,١٦٠,٠٠٠ ريال أوراق قبض، ٦,٠٠٠,٠٠٠ ريال نقدية بالخزانة، ٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال نقدية بالبنك اليمني، ١,٠٠٠,٠٠٠ ريال خصم اصدار السندات، ٦,٠٠٠,٠٠٠ ريال

مصرفات التأسيس، ٤,٠٠٠,٠٠٠ ريال مشتريات مواد خـ
٢,٠٠٠,٠٠٠ ريال مصرفات نقل المشتريات، ٨,٠٠٠,٠٠٠ ريال أجو
صناعية، ٧٠٠,٠٠٠ ريال قوى محرك وإدارة وتدفئة، ٦٠٠,٠٠٠ ريال صيد
واصلاح الآت، ٤٢٠,٠٠٠ ريال صيانة واصلاح مبنى المصنـ
٣,٢٠٠,٠٠٠ ريال المرتبات، ٦٠,٠٠٠ ريال تليفون وفاكس، ٢٨٠,٠٠٠ ريـ
أدوات كتابية ومطبوعات، ٢٦٠,٠٠٠ ريال مصرفات قضائـ
٤٠٠,٠٠٠ ريال مصرفات إعلان، ٨٠,٠٠٠ ريال عمولة مبيعانـ
١,٠٠٠,٠٠٠ ريال فوائد قرض السندات، ٦٠,٠٠٠ ريال عمولات بنكيـ
(إجمالي ١٤,٤٢٠,٠٠٠ ريال).

الأرصدة الدائنة:

٤,٠٠٠,٠٠٠ ريال رأس المال (٨٠,٠٠٠ سهم عادي قيمة اسم
٥٠٠ ريال) ١,٠٠٠,٠٠٠ ريال احتياطي قانوني، ٢,٠٠٠,٠٠٠ ريال احتياط
عام، ٦٠٠,٠٠٠ ريال أرباح محجوزة، ٢,٠٠٠,٠٠٠ ريال مجمع مخصص
إهلاك المباني، ٦,٠٠٠,٠٠٠ ريال مجمع مخصص إهلاك العدد والآلات
٤,٠٠٠,٠٠٠ ريال مجم مخصص إهلاك السيارات، ٢,٣٠٠,٠٠٠ ريال داتنور
١,٠٠٠,٠٠٠ ريال أوراق دفع، ١٠٠,٠٠٠ ريال إيرادات استثمارات
٤٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال مبيعات، ١٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال قرض السندات برهـ
المباني، ٢,٠٠٠,٠٠٠ ريال البنك العربي، ٢٠٠,٠٠٠ ريال حملة الاسم
(كوبون رقم ٤)، ١,٠٠٠,٠٠٠ ريال مخصص الضرائب على المرتبات
٢,٠٠٠,٠٠٠ ريال مخصص مكافأة ترك الخدمة، ٢٠,٠٠٠ ريال مخصص
الدينون المشكوك فيها. (إجمالي ١٤,٤٢٠,٠٠٠ ريال).

فإذا علمت ما يلي:

- ١- قدر المخزون آخر المدة كالاتي:
٦,٠٠٠,٠٠٠ ريال مواد خام، ٦٠٠,٠٠٠ ريال الانتاج تحت التشغيل،
٤,٠٠٠,٠٠٠ ريال الانتاج التام.
- ٢- ضمن مصروفات الإعلان مبلغ ٨٠,٠٠٠ ريال قيمة اعلانات تخص السنة التالية.
- ٣- هناك مصروفات إنارة وتدفئة مستحقة مقدارها ١٠٠,٠٠٠ ريال.
- ٤- يبلغ الاهلاك السنوي لمصروفات التأسيس ٢٠٠,٠٠٠ ريال، كما يبلغ خصم اصدار السندات الخاص بعام ١٩٩٩م ٢٠٠,٠٠٠ ريال أيضاً.
- ٥- قدرت الديون المشكوك فيها بمبلغ ٦٠,٠٠٠ ريال وبلغ مخصص مكافأة ترك الخدمة ٣٢٠,٠٠٠ ريال ومخصص الضرائب على المرتبات ٤٠٠,٠٠٠ ريال.
- ٦- عقد قرض السندات بتاريخ ١/٩/١٩٩٩م بفائدة قدرها ١٥% سنوياً تدفع نصف سنوياً.
- ٧- تقوم إدارة الشركة بإهلاك المباني بمعدل ٣% سنوياً بقسم بين المصنع والإدارة بنسبة ٣ : ١ على التوالي والعدد والآلات بمعدل ١٥% والآثاث والتركيبات بمعدل ١٠% سنوياً والسيارات بمعدل ٢٠% سنوياً باستخدام أسلوب القسط الثابت.
- ٨- تبلغ القيمة السوقية للاستثمارات ٥,٦٠٠,٠٠٠ ريال.
- ٩- ضريبة الأرباح التجارية ٣٥%.
- ١٠- ينص قانون الشركات على احتجاز ١٠% من صافي الربح القابل للتوزيع كاحتياطي قانوني.
- ١١- ينص النظام الأساسي للشركة على احتجاز ١٠% من صافي الربح القابل للتوزيع كاحتياطي عام.

١٢- تقدم مجلس الإدارة باقتراح للجمعية العمومية تتضمن ما يلي:

- ١/١١- تكوين احتياطي توسعات بمعدل ٥%.
 - ٢/١١- تكوين احتياطي ارتفاع اسعار أصول ثابتة بواقع ٢% من قيمة العدد والآلات والآثاث والتركيبات والسيارات.
 - ٣/١١- توزيع أرباح المساهمين بمعدل ٣% من رأس المال المدفوع
 - ٤/١١- اعتماد مبلغ ١٠٠,٠٠٠ ريال كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة
- والمطلوب:

- ١- إعداد حساب التشغيل والمتاجرة والأرباح والخسائر والتوزيع عـ السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/١٩٩٩م.
- ٢- إعداد الميزانية العمومية في ٣١/١٢/١٩٩٩م.
- د/ التشغيل عن السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/١٩٩٩م

كلي	جزئي	البيان	كلي	جزئي	البيان
		الموارد:			من د/ المتاجرة (تكلفة الانتاج القادم)
	١٤,٠٠٠,٠٠٠	المشتريات	٣٢,٩٠٠,٠٠٠		
	٢,٠٠٠,٠٠٠	مصروفات نقل المشتريات			
	١٦,٠٠٠,٠٠٠	تكلفة المشتريات			
	١٠,٠٠٠,٠٠٠	المخزون أول المدة			
	(٦,٠٠٠,٠٠٠)	المخزون آخر المدة			
٢٠,٠٠٠,٠٠٠		الموارد المستخدمة في الانتاج			
٨,٠٠٠,٠٠٠		الأجور الصناعية			
		المصروفات الصناعية			
	٨٠٠,٠٠٠	القوى المحركة			
	٦٠٠,٠٠٠	صيانة وإصلاح الآلات			
	٤٢٠,٠٠٠	صيانة وإصلاح مبنى المصنع			
	٢,٧٠٠,٠٠٠	إهلاك العدد والآلات			
	١٨٠,٠٠٠	إهلاك مبنى المصنع			
٤,٧٠٠,٠٠٠		إجمالي المصروفات الصناعية والإنتاج تحت التشغيل			
	٨٠٠,٠٠٠	أول المدة			
	(٦,٠٠٠,٠٠٠)	آخر المدة			
٣٧,٩٠٠,٠٠٠			٣٧,٩٠٠,٠٠٠		

ح/ المتاجرة عن السنة المالية المنتهية في ١٩٩٩/١٢/٣١ م

البيان	جزئي	كلي	البيان	جزئي	كلي
إلى ح/ التشغيل (تكلفة الإنتاج التام)	٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٤٤,٩٢٠,٠٠٠	إلى ح/ التغير في الإنتاج التام	٦,٠٠٠,٠٠٠	٣٢,٩٠٠,٠٠٠
من ح/ المبيعات			إنتاج التام أول المدة	٦,٠٠٠,٠٠٠	
عمولة المبيعات	(٨٠,٠٠٠)		إنتاج التام آخر المدة	٤,٠٠٠,٠٠٠	
			إنتاج التام في الإنتاج التام		٢,٠٠٠,٠٠٠
			تكلفة الإنتاج للضاعة المبيعة		٣٤,٩٠٠,٠٠٠
			مصرفات الإعلان	٣٢٠,٠٠٠	
			إهلاك السيارات	٢٠٠,٠٠٠	
			إجمالي المصروفات		٥٢٠,٠٠٠
			تكلفة المبيعات		٣٥,٤٢٠,٠٠٠
			إلى ح/ الأرباح والخسائر		٩,٥٠٠,٠٠٠
			(مجموع الربح)		٤٤,٩٢٠,٠٠٠
		٤٤,٩٢٠,٠٠٠			

ح/ الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في ١٩٩٩/١٢/٣١ م

البيان	جزئي	كلي	البيان	جزئي	كلي
من ح/ المتاجرة	٩,٥٠٠,٠٠٠		المصروفات الإدارية	٣,٢٠٠,٠٠٠	
(مجموع الربح)			المرتبات	٦٠,٠٠٠	
إيرادات استثمارات	١٠٠,٠٠٠		تلفون وفاكس	٦٠,٠٠٠	
		٩,٦٠٠,٠٠٠	أدوات كتابية ومطبوعات	٢٨٠,٠٠٠	
			مصرفات قضائية	٢٦٠,٠٠٠	
			إهلاك الأثاث والتركيبات	١٤٠,٠٠٠	
			إهلاك مبنى الإدارة	٦٠,٠٠٠	
			إهلاك مصرفات التأسيس	٢٠٠,٠٠٠	
			المصرفات التمويلية		٤,٢٠٠,٠٠٠
			قوائد قرض السندات	١,٥٠٠,٠٠٠	
			خصم إصدار السندات	٢٠٠,٠٠٠	
			عمولات بنكية	٢٠,٠٠٠	
			المخصصات		١,٧٦٠,٠٠٠
			مخصص ديون مشكوك فيها	١٤٠,٠٠٠	
			مخصص هبوط أسعار	٤٠٠,٠٠٠	
			الاستثمارات		
			مخصص الضرائب على المرتبات	٤٠٠,٠٠٠	
			مخصص مكافأة ترك الخدمة	٣٢٠,٠٠٠	
			مخصص ضريبة الأرباح التجارية	٨٣٣,٠٠٠	
			إلى ح/ التوزيع (صافي الربح)		٢,٠٩٣,٠٠٠
		٩,٦٠٠,٠٠٠			١,٥٤٧
					٩,٦٠٠,٠٠٠

ح/ توزيع الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في ١٩٩٩/١٢/٣١ م

البيان	جزئي	كلي	البيان	جزئي	كلي
من ح/ أرباح محتجزة	١,٥٤٧,٠٠٠		الاحتياطي القانوني	١٥٤,٧٠٠	
للعام السابق	٦٠٠,٠٠٠		الاحتياطي العام	١٥٤,٧٠٠	
		٢,١٤٧,٠٠٠	احتياطي توسعات	٧٧,٣٥٠	
			احتياطي ارتفاع أسعار أصول ثابتة	٤٠٨,٠٠٠	
			إلى ح/ حملة الأسهم (أرباح لمساهمين)	١,٢٠٠,٠٠٠	٧٩٤,٧٥٠
			إلى ح/ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	١٠٠,٠٠٠	
			إلى ح/ الأرباح المحتجزة		١,٣٠٠,٠٠٠
					٥٢,٢٥٠
		٢,١٤٧,٠٠٠			٢,١٤٧,٠٠٠

الفصل السابع

انقضاء شركات المساهمة

لا تختلف الأسباب التي بموجبها تنقضي شركات المساهمة عن تلك التي تؤدي إلى انقضاء شركات التضامن.

وقد نص قانون الشركات اليمني رقم ١٩٩٧/٢٢م في المادة (٢١٣)، على أنه تنحل الشركة المساهمة وتصفى في الأحوال الآتية:

١- بإنتهاء المدة المحددة لها في نظامها الأساسي أو إتمام المشروع الذي تأسست من أجله أو بإستحالة إتمامه.

٢- بقرار من الجمعية العامة غير العادية يجوز بالأغلبية المطلقة لأسس الشركة.

٣- اندماج الشركة بشركة أو مؤسسة أخرى.

٤- في جميع الحالات المنصوص عليها في القانون ونظام الشركة.

وقد نص القانون أيضاً على أنه تجري التصفية مبدئياً حسب القواعد المنصوص عليها بخصوص شركات التضامن، ويتم تعيين المصفي من قبل الجمعية العامة غير العادية. حيث يقوم بتحويل جميع موجودات الشركة إلى نقدية لكي يتم سداد ما عليها من التزامات حسب الأولوية التي نص عليها القانون ثم يتم بعد ذلك توزيع ما تبقى من أموال على المساهمين.

الميزانية العمومية في ٩٩/٦/٣٠

الخصوم			الأصول					
رأس المال:		٢,٠٠٠,٠٠٠	أصول ثابتة:					
سهم قيمة اسمية ١٠٠ ريال			عقار	٣,٥٠٠,٠٠٠				
خصوم متداولة:			(-) مجمع إهلاك عقار	١,٥٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠			
قرض غير الأجل	٤٠٠,٠٠٠		سيارات	١,٦٠٠,٠٠٠				
دائنين	١٥٠,٠٠٠		(-) مجمع إهلاك	٨٠٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠			
مصرفات مستحقة	١٥٠,٠٠٠		سيارات					
		٥٦٥,٠٠٠	آلات	٢٠٠,٠٠٠				
			(-) مجمع إهلاك آلات	١٦٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠			
			أصول متداولة:					٢,٨٤٠,٠٠٠
			بضاعة			٦٠٠,٠٠٠		
			مدينين	٨٠,٠٠٠				
			(-) مخصص د.م. فيها	٥٠٠٠	٧٥,٠٠٠			
			بنك		٥٠,٠٠٠			
								٧٢٥,٠٠٠
		٣,٥٦٥,٠٠٠						٣,٥٦٥,٠٠٠

فإذا علمت ما يلي:

- ١- تم بيع الأصول الثابتة جميعها بمبلغ ٢٤٤,٠٠٠ ريال.
- ٢- تم بيع البضاعة بمبلغ ٤٦٠,٠٠٠ ريال وحصل من المدينين ٧٠,٠٠٠ ريال فقط.
- ٣- تم سداد كافة الالتزامات.
- ٤- بلغت مصاريف التصفية مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ ريال.

فَالْمَطْلُوبُ:

تصوير الحسابات المتعلقة بعملية التصفية

وعملية التصفية قد تسفر عن خسارة مما يترتب عليه عدم كفاية أموال التصفية لسداد ما على الشركة من التزامات.

وفي هذه الحالة يرجع المصفي على حملة الأسهم لتحصيل ما تبقى من القيمة الاسمية للسهم إذا كانت غير مسددة بالكامل، ويتم إثبات ذلك بالقرينة الآتية:

xx من ح / البنك

xx إلى د/ حملة الأسهم

وفي حالة عدم كفاية الأموال المحصلة لسداد كافة الالتزامات، يتعين على الدائنين التنازل عن باقي المستحق لهم، نظراً لأن مسؤولية المساهمين محدودة بالقيمة الاسمية للأسهم التي يمتلكونها، ويثبت ذلك التنازل بالقيد الآتي:

من ح/ الدائنين xx

xx إلى ح/ التصفية

مثال

فيما يلي الميزانية العمومية لإحدى شركات المساهمة (تحت التصفية)
وذلك في ١٢/٣١/١٩٩٨م.

د/ البنك

٣٠٠٠٠٠٠	إلى د/ حملة الأسهم	٣٠٠٠٠٠٠	رصيد
٣٠٠٠٠٠٠		٣٠٠٠٠٠٠	

د/ حملة الأسهم

٧٤٥٠٠٠	إلى د/ التصفية	٣٠٠٠٠٠٠	من د/ رأس المال
٢٢٥٥٠٠٠	إلى د/ البنك	٣٠٠٠٠٠٠	
٣٠٠٠٠٠٠			

د/ التصفية

٣٥٠٠٠٠٠	إلى د/ العقار	١٥٠٠٠٠٠	من د/ مجمع إهلاك عقار
١٦٠٠٠٠٠	إلى د/ السيارات	٨٠٠٠٠٠	من د/ مجمع إهلاك سيارات
٢٠٠٠٠٠	إلى د/ الأثاث	١٦٠٠٠٠	من د/ مجمع إهلاك أثاث
٦٠٠٠٠٠	إلى د/ البضاعة	٥٠٠٠	من د/ مخصص ديون مشكوك فيها
٨٠٠٠٠٠	إلى د/ المدينين	٢٩٧٠٠٠٠	من د/ البنك (ثمن الأصول)
٢٠٠٠٠٠	إلى د/ مصاريف التصفية	٧٤٥٠٠٠	رصيد مرحل
٦١٨٠٠٠٠		٦١٨٠٠٠٠	
٧٤٥٠٠٠	رصيد منقول	٧٤٥٠٠٠	من د/ حملة الأسهم
٧٤٥٠٠٠		٧٤٥٠٠٠	

د/ البنك

٥٠٠٠٠	رصيد	٢٠٠٠٠٠	من د/ مصاريف التصفية
٢٩٧٠٠٠٠	إلى د/ التصفية (ثمن الأصول)	١٥٠٠٠	من د/ المصاريف المستحقة
		٤٠٠٠٠٠	من د/ القرض
		١٥٠٠٠٠	من د/ الدائنين
		٢٢٥٥٠٠٠	رصيد مرحل
٣٠٢٠٠٠٠		٣٠٢٠٠٠٠	
٢٢٥٥٠٠٠	رصيد منقول	٢٢٥٥٠٠٠	من د/ حملة الأسهم
٢٢٥٥٠٠٠		٢٢٥٥٠٠٠	

الفصل الثامن

شركات التوصية بالأسهم

طبيعة شركة التوصية بالأسهم:

عرف قانون الشركات اليمني رقم ١٩٩٧/٢٢ شركة التوصية بالأسهم بأنها الشركة التي تتكون من فئتين من الشركاء، أحدهما فئة الشركاء المتضامنين المسؤولين بالتضامن في جميع أموالهم عن التزامات الشركة، والأخرى فئة الشركاء المساهمين الذين لا يسألون عن التزامات الشركة إلا بقدر حصصهم برأس المال.

خصائص شركة التوصية بالأسهم:

تتميز شركة التوصية بالأسهم عن غيرها من الشركات بالخصائص

الآتية:

- ١- تتكون من شريك متضامن أو أكثر، أما الشركاء المساهمين يجب أن لا يقل عددهم عن خمسة.
- ٢- يتكون اسمها من اسم واحد أو أكثر من الشركاء المتضامنين على أن يضاف إلى اسمها عبارة (شركة التوصية بالأسهم).
- ٣- يقسم رأسمالها إلى أسهم متساوية القيمة قابلة للتداول.
- ٤- رأسمالها يجب أن لا يقل عن ثلاثة ملايين ريال.
- ٥- لا يجوز أني قل عدد المؤسسين لها عن ستة.

٦- تسري على الشركاء المتضامنين الأحكام الخاصة بشركة التضامن.

٧- يصدر قرار تأسيسها من وزير التموين والتجارة أما نظامها الأساسي فيصدر بقرار من مجلس الوزراء.

٨- تسري على الصكوك التي تصدرها الأحكام التي تنظم الأسهم والأسناد في الشركات المساهمة.

إدارة شركة التوصية بالأسهم:

تتميز شركة التوصية بالأسهم بأن إدارتها تتكون من ثلاث هيئات كما يلي:

١- المديرون:

يعهد بإدارة الشركة إلى شريك متضامن أو أكثر، وتذكر اسمائهم وسلطاتهم في النظام الأساسي للشركة أما الشركاء المساهمون فلا يجوز لهم الاشتراك في الإدارة أو التدخل فيها.

وإذا كانت مكافأة المديرين محددة في النظام الأساسي للشركة بنسبة معينة من الأرباح، فلا يجوز أن تجاوز هذه النسبة ١٠% من صافي الربح بعد خصم مبالغ الاحتياطي.

٢- مجلس الرقابة:

يكون لكل شركة توصية بالأسهم مجلس رقابة مكن من ثلاثة أعضاء على الأقل تنتخبهم الجمعية التأسيسية من بين المساهمين أو من غيرهم. وتكون مدة مجلس الرقابة الأول سنة مالية واحدة تنتهي بانقضاء الاجتماع

العادي للجمعية العامة العادية، ويكون انتخاب مجلس الرقابة بعد ذلك اختصاص هذه الجمعية وفقاً للأحكام المنصوص عليها في نظام الشركة ويختص المجلس بالرقابة على أعمال الشركة، حيث يقوم بفد دفاترها ووثائقها وجرد أموالها ومطالبة المديرين بتقديم تقارير أعمالهم. وللمجلس أيضاً الحق في دعوة الجمعية العامة للانعقاد لتضخ له وقوع مخالفات جسيمة في إدارة الشركة.

٣- الجمعية العمومية:

يكون لشركة التوصية بالأسهم جمعية عامة تسري عليها الأحكام المتعلقة بالجمعية العامة في شركات المساهمة، وقراراتها يجب أن تد باجماع الآراء إذا كان عدد الشركاء لا يجاوز الستة أعضاء ما لم يـ القانون أو النظام الأساسي للشركة على غير ذلك.

أما الجمعية العامة غير العادية لا يجوز لها أن تقرر إدخال تعديل على نظام الشركة إلا بموافقة جميع الشركاء المتضامنين وتـ النصاب المحدد بشأن الجمعيات العامة غير العادية لشركات المساهمة المعالجات المحاسبية في شركات التوصية بالأسهم:

المعالجات المحاسبية في شركة التوصية بالأسهم لا تختلف عن التي اتبعت في شركة المساهمة.

ونظراً لأن شركة التوصية بالأسهم تتكون من فئتين من الشركاء فإن الأمر يتطلب التمييز في الدفاتر بين حصص الشركاء المتضامنين وحصص الشركاء المساهمين في رأس المال.

ويجب أن يظهر حساب رأس المال هذا التمييز بسبب المسؤولية المحدودة للشركاء المساهمين.

مثال:

في ١/١/١٩٩٨م تأسست شركة توصية بالأسهم باسم (هشام وأشرف وشركاتهم) برأسمال قدره ٣.٠٠٠.٠٠٠ ريال مقسم إلى ١٥.٠٠٠ سهم بقيمة اسمية للسهم ٢٠٠ ريال.

فإذا علمت ما يلي:

١- حصة الشريكين المتضامنين في رأس المال يمثل الثلثين مقسم بينهما بنسبة ٣ : ٢ على التوالي، والباقي مخصص للشركاء الموصين.

٢- سدد رأس المال عند التأسيس بالكامل.

فالمطلوب:

١- قيود اليومية اللازمة.

٢- تصوير حساب رأس المال.

٣- تصوير الميزانية العمومية الافتتاحية في ١/١/١٩٩٨م.

الحل:

حصة الشريكين المتضامنين في رأس المال = $\frac{2}{3} \times 3.000.000$

= ٢.٠٠٠.٠٠٠ ريال

حصة الشركاء الموصين في رأس المال = $\frac{1}{3} \times 3.000.000$

= ١.٠٠٠.٠٠٠ ريال

حصة الشريك هشام في رأس المال = $\frac{3}{5} \times 2.000.000$

= ١.٢٠٠.٠٠٠ ريال

حصة الشريك أشرف في رأس المال = $\frac{2}{5} \times 2.000.000$

= ٨٠٠.٠٠٠ ريال

١- قيود اليومية:

٣.٠٠٠.٠٠٠ من حـ/ البنك

٣.٠٠٠.٠٠٠ إلى حـ/ المكتبتين بالأسهم

٢.٠٠٠.٠٠٠ شركاء متضامنين

١٢.٠٠٠.٠٠٠ هشام

٨٠٠.٠٠٠ أشرف

١.٠٠٠.٠٠٠ شركاء موصين

الاكتتاب في ٥.٠٠٠ سهم قيمة ٢٠٠ ريال منها ١.٠٠٠ سهم للشركاء

المتضامنين والباقي للشركاء الموصين.

٣.٠٠٠.٠٠٠ من حـ/ المكتبتين بالأسهم

٢.٠٠٠.٠٠٠ شركاء متضامنين

١.٠٠٠.٠٠٠ شركاء موصين

٣.٠٠٠.٠٠٠ إلى حـ/ رأس المال

٢.٠٠٠.٠٠٠ شركاء متضامنين

١٢.٠٠٠.٠٠٠ هشام

٨٠٠.٠٠٠ أشرف

الحسابات الختامية والميزانية العمومية:

تعد شركة التوصية بالأسهم الحسابات الختامية والميزانية العمومية في نهاية كل سنة مالية، ويتم توزيع الأرباح والخسائر على الشر متبعة في ذلك القواعد المتبعة في حالة شركات المساهمة.

انقضاء شركات التوصية بالأسهم:

تنقضي شركة التوصية بالأسهم وتصفى للأسباب التي تم ذكرها حالة الشركات المساهمة، بالإضافة إلى أنها تصفى في حالة وفاة الشر المتضامن المكلف بإدارة الشركة ما لم ينص على خلاف ذلك في النذ الأساسي للشركة.

وبالنسبة للمعاملات المحاسبية لعملية التصفية لا تختلف كثيراً ع تلك التي تطرقنا إليها في موضوع شركات المساهمة، ويمكن الاختلا فقط في حالة ما إذا سفرت التصفية عن خسارة تزيد عن رأس المال فإ الشركاء الموصين لا يحملون منها إلا بقدر حصصهم في رأس المال فق كون مسئوليتهم محدودة بذلك، ويتحمل الشركاء المتضامنين بقية الخسار بنسبة حصصهم في رأس المال، وإذا كان أحد الشركاء المتضامني معسراً وظهر رصيده في رأس المال مديناً فإن الشركاء المتضامني الباقيين يتحملون بذلك الرصيد كل بنسبة ما اكتتب به من أسهم.

شركاء موصين

١٠٠٠٠٠

إصدار ١٥٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٢٠٠ ريال منها ١٠٠٠٠ سهم للشركاء المتضامنين والباقي للشركاء الموصين.

٢- تصوير حساب رأس المال:

حـ/ رأس المال

بيان	شركاء موصين	شركاء متضامنين		مجموع	بيان	شركاء موصين	شركاء متضامنين		مجموع
		أشرف	هشام				أشرف	هشام	
رصيد	١٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	مـ حـ /	١٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
					المكتتبين بالأسهم				
	١٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠		١٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠

٣- تصوير الميزانية العمومية الافتتاحية:

الميزانية العمومية الافتتاحية في ١٩٩٨/١/١

الأصول			خصوم	
بنك	٣٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	رأس المال:	
			١٥٠٠٠ سهم قيمة اسمية ٢٠٠ ريال	
			شركاء متضامنين:	
			هشام:	
بنك	٣٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠ سهم قيمة اسمية ٢٠٠ ريال	١٢٠٠٠٠٠
			أشرف:	
			٤٠٠٠ سهم قيمة اسمية ٢٠٠ ريال	٨٠٠٠٠٠
			شركاء موصين:	
بنك	٣٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠ سهم قيمة اسمية ٢٠٠ ريال	١٠٠٠٠٠٠

مثال:

فيما يلي الميزانية العمومية لشركة توصية بالأسهم والتي تعرف باسم (شركة محمد وهشام وشركاهم) وذلك في ١٩٩٨/١٢/٢١م والتي تم تصفيتها في ذلك التاريخ نظراً لتوالي الخسائر المحققة:

الميزانية العمومية في ١٩٩٨/١٢/٣١

الأصول		خصوم	
١١٥٠٠٠٠	أصول ثابتة (بعد الإهلاك)	٣٠٠٠٠٠	رأس المال:
١٧٥٠٠٠	أصول متداولة		٦٠٠٠ سهم قيمة اسمية ٥٠٠ ريال
٢٠٠٠٠	بنك		شركاء متضامنون:
٢٢٥٠٠٠	خسائر مرحلة		محمد:
		١٠٠٠٠٠	٢٠٠٠ سهم قيمة اسمية ٥٠٠ ريال
		١٥٠٠٠٠	هشام:
			٢٠٠٠ سهم قيمة اسمية ٥٠٠ ريال
		٥٠٠٠٠	شركاء موصون:
			١٠٠٠ سهم قيمة اسمية ٥٠٠ ريال
		٣٠٠٠٠٠	دائنون
		٧٧٥٠٠٠	
		٣٧٧٥٠٠٠	
٣٧٧٥٠٠٠			

فإذا علمت ما يلي:

١- تم تحصيل مبلغ ٧٥٠٠٠٠ ريال فقط من قيمة الأصول الثابتة والمتداولة.

٢- بلغت مصاريف التصفية ٣٢٥٠٠٠ ريال.

٣- الشركاء المتضامنون موسرون.

فالمطلوب:

١- تصوير حساب التصفية.

٢- تصوير حساب البنك وحساب حملة الأسهم.

الحل:

١- تصوير حساب التصفية:

حـ / التصفية

١١٥٠٠٠٠	إلى حـ / الأصول الثابتة	٧٥٠٠٠٠	من حـ / البنك (ثمن الأصول)
١٧٥٠٠٠	إلى حـ / الأصول المتداولة	٩٠٠٠٠٠	رصيد مرحل
٣٢٥٠٠٠	إلى حـ / مصاريف التصفية		
١٦٥٠٠٠٠		٩٦٥٠٠٠٠	
٩٠٠٠٠٠	رصيد منقول	٩٠٠٠٠٠٠	من حـ / حملة السهم
			٧٥٠٠٠٠ شركاء متضامنون:
			محمد ٣٠٠٠٠٠
			هشام ٤٥٠٠٠٠
			١٥٠٠٠٠ شركاء موصون
٩٠٠٠٠٠		٩٠٠٠٠٠	

٢- تصوير حساب البنك:

حـ / البنك

٢٠٠٠٠٠	رصيد	٣٢٥٠٠٠	من حـ / مصاريف التصفية
٧٥٠٠٠٠	إلى حـ / التصفية (ثمن الأصول)	٧٧٥٠٠٠	من حـ / الدائنين
١٥٠٠٠٠	إلى حـ / حملة الأسهم (شركاء متضامنون)		
١١٠٠٠٠٠		١١٠٠٠٠٠	

إجراءات تأسيس الشركة:

حددت المادة (٢٤٥) من قانون الشركات اليمني إجراءات تأسيسها على النحو الآتي:

- ١- يقدم المؤسسون إلى المراقب طلب الترخيص مع نسخة من عقد التأسيس ونسخة من النظام الأساسي موقعاً عليها من جميع المؤسسين ومصادقاً عليها من إحدى المحاكم المختصة.
- ٢- يصدر قرار ترخيصها من وزير التموين والتجارة.
- ٣- تنشر وزارة التموين والتجارة قرار الترخيص والنظام الأساسي الجريدة الرسمية على نفقة الشركة.
- ٤- يقوم المؤسسون بعد ذلك بإجراء عملية الشهر المتبعة.

إدارة الشركة:

يتولى إدارة الشركة ذات المسؤولية المحدودة مدير أو أكثر على أن لا يتجاوز عددهم على سبعة، وهم مسئولون بالتضامن تجاه الشركة والغير، ويبين النظام الأساسي السلطة الممنوحة لهم.

الجمعية العمومية:

تتألف الجمعية العمومية من جميع الشركاء وتعتبر السلطة العليا في الشركة وتتولى الاختصاصات الآتية:

- ١- تعيين المديرين وعزلهم وفق القانون والنظام الأساسي.
- ٢- تعديل النظام الأساسي للشركة.
- ٣- المصادقة على تقرير المديرين وتقرير مفتشي الحسابات المتعلقة بالحسابات الختامية والميزانية العمومية للشركة.

وتصدر قرارات الجمعية العمومية باستثناء تعديل النظام الأساسي بموافقة عدد من الشركاء يمثلون أغلبية رأس المال. أما تعديل النظام الأساسي يتطلب موافقة أغلبية شركاء يملكون ثلاثة أرباع رأس المال على الأقل.

المعالجة المحاسبية لتقديم حصص رأس المال:

- ١- عند تقديم الشركاء لحصصهم في رأس المال سواء كان ذلك نقداً أو عينياً يجري القيد الآتي:

xx من حـ/ البنك أو (الأصول العينية)

xx إلى حـ/ الشركاء

- ٢- عندما يتم إصدار الحصص يجري القيد الآتي:

xx من حـ/ الشركاء

xx إلى حـ/ رأس المال

ولا يتطلب الأمر هنا أن يوضح حساب رأس المال حصة كل شريك على حدة ويكتفي بسجل الشركاء الذي تحتفظ به الشركة والذي يوضح أسماء الشركاء والحصص المقدمة منهم وجنسياتهم وعناوينهم وغير ذلك من البيانات ذات العلاقة.

الحسابات الختامية والميزانية العمومية:

لا تختلف الحسابات الختامية والميزانية العمومية التي تعدها الشركة ذات المسؤولية المحدودة عن تلك التي تعدها شركة المساهمة.

انقضاء الشركة وتصفياتها:

تنقضي الشركة ذات المسؤولية المحدودة للأسباب التي تم ذكرها عند النظر لانقضاء شركة المساهمة.

مصطلحات باللغة الإنجليزية

ove par	بقيمة أعلى من القيمة الاسمية
rued dividend	أرباح مستحقة
rued interest	فائدة مستحقة
ditional paid-in capital	زيادة رأس المال
justing entries	قيود التسوية
ocation of	توزيع
nual interest	فائدة سنوية
pplication for shares	اكتتاب في أسهم
pplication account	حساب قسط الاكتتاب
pplication form	استمارة طلب
pportion	تقسيم إلى حصص
pportionment	تقسيم تخصيص
ppropriate	يخصص
ppropriation account	حساب التخصيص
rticles of Association	النظام الأساسي للشركة
t par	بسعر المساواة
t a premium	بعلاوة إصدار
uthorized capital	رأس المال المصرح به

أما بالنسبة لإجراءات تصفيتها فهي نفس الإجراءات المتبعة في شركات المساهمة حيث تفتح حسابات التصفية المتمثلة في حساب التصفية وحساب البنك وحساب رأس المال، ولا يتطلب الأمر في هذا الصدد لأي معالجات خاصة.

Convertible bonds	سندات قابلة للتحويل إلى أسهم
Corporation	شركة مساهمة
Coupon	الكوبون
Cumulative preferred stock	سهم ممتاز ذو أرباح مجمعة
Days of grace	فترة السماح
Debenture holder	حامل السندات
Debenture loan	قرض السندات
Debenture premium	علاوة إصدار السندات
Deed	صك
Deed of association	عقد تأسيس الشركة
Distribution account	حساب التوزيع
Distribution of profits	توزيع الأرباح
Dividend	ربح السهم
Earnings per share	ربح السهم
First mortgage bonds	سندات مضمونة برهن من الدرجة الأولى
Fiscal year	السنة المالية
General reserve	احتياطي عام
Guaranteed bond	سند مضمون
Holding company	شركة قابضة
Idle capital	رأس مال عاطل (غير مستثمر)

Bearer debentures	سندات لحاملها
Bearer share	سهم لحامله
Below par	بقيمة أقل من القيمة الاسمية
Bonds	سندات
Bonds allotment	تخصيص السندات
Bonds issue	إصدار السندات
Bond discount	خصم إصدار
Bond premium	علاوة إصدار السند
Bond sinking fund	احتياطي سداد السندات
Book value	القيمة الدفترية
Call	طلب القسط
Callable bonds	سندات قابلة للإسترداد
Capital	رأس المال
Capital employed	رأس المال المستثمر فعلاً
Calls in arrears	أقساط متأخرة
Capital stock	أسهم رأس المال
Closed Corporation	شركة مغلقة
Common share	سهم عادي
Common stock	سهم عادي
Companies Act	قانون الشركات

ate of interest	سعر الفائدة في السوق
	اندماج الشركات
alue	القيمة السوقية
debtenture	سند دين مؤمن برهن
le	قابل للتداول
business year	السنة المالية التجارية
debtenture	سند اسمي
shares	أسهم اسمية
value	قيمة اسمية
price	سعر عادي
return	العائد العادي
balance	رصيد أول المدة
/ shares	أسهم عادية
ding interest	فائدة مستحقة
ding stock	الأسهم المتداولة
capital	رأس المال المدفوع
ompany	الشركة القابضة
e	القيمة الاسمية
ship limited by shares	شركة توصية بالأسهم
d share	سهم ممتاز

Incorporated company	شركة مقفلة
Increase of capital	زيادة رأس المال
Installment	قسط
Interest	فائدة
Interest account	حساب الفائدة
Interest of default	فوائد التأخير
Interest rate	معدل الفائدة
Interest table	جدول الفائدة
Invested capital	رأس المال المستثمر
Issuance	إصدار
Issue at par	إصدار بالقيمة الاسمية
Issued capital	رأس المال المصدر
Legal reserve	الاحتياطي القانوني
Lender	المقرض
Limited liability Company	شركة ذات مسئولية محدودة
Liquidate a Company	يصفى شركة
Loan	قرض
Loan account	حساب القرض
Loan on mortgage	قرض برهن
Long-term loan	قرض طويل الأجل

Subscription certificates

شهادة اكتتاب

Subsidiary company

شركة تابعة

Treasury stock

أسهم مستردة

Trust indenture

عقد السندات طويل الأجل

Unissued capital stock

أسهم غير مصدرة